سلطنة عمان
وزارة الاقتصاد

رؤية عُمان 2040
الخطة العاشرة
10th Plan (2021-2025)

خطة 10 لتنمية لخمسة لعاشرة

2021 - 2025م

الخطة التنفيذية الأولى لرؤية عُمان 2040

الوثيقة الرئيسية

بسم الله الرحمن الرحيم

"وسوفَ يَشهدُ الاقتصادُ خلالَ الأعوامِ الخمسةِ القادمةِ
معدلاتِ نموٍّ تلبي تطلعاتِكم جميعا أبناءَ الوطنِ العزيز"

18 نوفمبر 2020م

حضرة صاحب الجلالة السلطان

هيثم بن طارق المعظم

-حفظه الله ورعاه-

المحتويات

الفصل الأول:

1. المقدمة 10

1-1 رؤية عُمان 2040..... 12

1-2 خطة التنمية الخمسية العاشرة 14

1-3 منهجية إعداد الخطة 16

الفصل الثاني:

2. التطورات الدولية وانعكاساتها على خطة التنمية الخمسية العاشرة 18

2-1 النمو الاقتصادي العالمي 20

2-2 الاستثمار الأجنبي العالمي 22

2-3 الاستثمار الأجنبي المباشر في السلطنة 24

2-4 التجارة الدولية..... 26

2-5 المالية العامة الدولية..... 27

2-6 جائحة (كوفيد-19) وأثرها على الدين العام..... 28

2-7 سوق العمل العالمي..... 28

2-8 النفط والغاز 30

2-9 التغيرات المناخية العالمية..... 31

2-10 السكان والتغييرات الديموغرافية..... 34

2-11 تمكين الشباب..... 38

الفصل الثالث:

3. تحليل الوضع الراهن وانعكاساته على خطة التنمية الخمسية العاشرة... 40

3-1 تقييم الأداء الكلي لخطة التنمية الخمسية التاسعة (2016م- 2020م) 42

3-2 التحديات الاقتصادية والمالية 47

3-3 تحدي التشغيل: ضرورة البحث عن حلول مستدامة..... 53

الفصل الرابع:

4. التوجهات الإستراتيجية لخطة التنمية الخمسية العاشرة 56

4-1 الأهداف الإستراتيجية للخطة..... 58

4-2 مرتكزات وتوجهات ومحددات الخطة..... 60

4-3 قطاعات التنويع الاقتصادي..... 62

4-4 الإطار الاقتصادي لخطة التنمية الخمسية العاشرة 66

4-5 الإطار المالي لخطة التنمية الخمسية العاشرة..... 68

الفصل الخامس:

5. البرامج الإستراتيجية لخطة التنمية الخمسية العاشرة 72

5-1 من الأهداف الإستراتيجية للرؤية إلى برامج الخطة..... 74

5-2 المحور الأول: الإنسان والمجتمع..... 81

5-3 المحور الثاني: الاقتصاد والتنمية..... 99

5-4 المحور الثالث: البيئة المستدامة..... 126

5-5 المحور الرابع: الحوكمة والأداء المؤسسي..... 129

6. الملاحق 136

ملحق رقم 1: المرسوم السلطاني (2021-1)..... 138

المقدمة

01 الفصل الأول

المقدمة

تم إعداد خطة التنمية الخمسية العاشرة 2021-2025م، التي تمثل الخطة التنفيذية الأولى لرؤية عمان 2040، في ظروف استثنائية تشهد العديد من المتغيرات على الصعيد المحلي والإقليمي والعالمي؛ نتيجة لتداعيات جائحة (كوفيد- 19) وانهيار أسعار النفط وتأثيرهما على مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والجيوسياسية.

إذ تشير البيانات إلى أن هذه الجائحة قد تدفع بالاقتصاد العالمي إلى أعمق ركود اقتصادي منذ الكساد العالمي الكبير، وذلك نتيجة لاستجابة الحكومات حول العالم بسياسات غير مسبوقة للتخفيف من آثار الجائحة، تضمنت إغلاق الحدود، وتقنين السفر الدولي، وإغلاق الشركات والأعمال ومؤسسات التعليم المختلفة، والتباعد الاجتماعي. فضلًا عن آثار الجائحة على قدرة النظم الصحية، والتمويل، وفقدان الوظائف، وتأثر دخل الفرد، وتناقص رأس المال البشري، وتزايد حالة عدم اليقين بالمستقبل. وعلى الرغم من ذلك، فإن نجاح الدول في تجاوز هذه الأزمة، يعتمد على قدرتها على استثمار الأزمات وتحويل التحديات إلى فرص اقتصادية بعيدة المدى.

وقد استندت الخطة الخمسية العاشرة إلى رؤية عمان 2040، التي رسمت الأولويات الوطنية والتوجهات الإستراتيجية خلال العقدين القادمين، كما استلهمت مضامين التوجيه السامي لجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم - حفظه الله ورعاه - بتحقيق التنمية الشاملة التي تنعكس آثارها الإيجابية على حياة المواطنين، بتوفير سبل العيش الكريم، وتحسين مستويات المعيشة، ومواصلة بناء عمان الحديثة بما يلبي طموح المواطنين في التقدم والازدهار.

وتحقيقًا لهذه الغاية، استأنست الخطة بتقييم ما تم إنجازه سابقًا، وبالإستراتيجيات والخطط والبحوث التي تم تطويرها من مؤسسات الدولة في مختلف القطاعات. وعملت الخطة على توسيع قاعدة المشاركة والاستفادة من أهل المعرفة والاختصاص، وتشكيل اللجان وفرق العمل. واستنادًا إلى التوجهات الإستراتيجية لرؤية عمان 2040، حددت الخطة الأهداف الوطنية ذات الأولوية، التي ستشكل ملامح التنمية خلال السنوات الخمس القادمة، ووضعت البرامج العملية لتحقيقها، والمعايير التي يمكن من خلالها متابعة وتقييم تحقيق النتائج.

تتضمن «رؤية عُمان 2040» أربعة محاور رئيسة هي: "الإنسان والمجتمع" و"الاقتصاد والتنمية" و"البيئة المستدامة" و "الحوكمة والأداء المؤسسي". ويتضمن كل محور عددًا من الأولويات التي تبلغ في مجملها اثنتي عشرة أولوية وطنية تم تحديدها بشكل توافقي، من خلال منهجية محددة، وبمشاركة واسعة من الجهات ذات الصلة. كما تم تحديد توجُّه إستراتيجي واضح لكل أولوية، وعدد من الأهداف الطموحة التي يتعين العمل على تحقيقها خلال العقدين القادمين، فضلًا عن اختيار مجموعة من المؤشرات التي تقيس مدى التقدم نحو تحقيق هذه الأهداف. وقد بلغ عدد الأهداف الكلية للرؤية 75 هدفًا، واُختير 68 مؤشرًا لقياس الأداء لمتابعة تنفيذ هذه الأهداف.

وتتلخص التوجهات الإستراتيجية لمحور «الإنسان والمجتمع" في الوصول إلى مجتمع معرفي متلاحم وقوي، تسوده قيم العدالة والتسامح وقبول الآخر، وينعم بحياة كريمة ورفاه مستدام، وإعداد الإنسان العماني المتعلم والمؤهل والمبتكر، الذي يحقق التوازن بين الحداثة والاندماج في عصر التقنية المتسارع، والمحافظة على الهوية العمانية والموروث الثقافي والتاريخي للسلطنة، وبناء نظام تعليمي وتدريبي محفز للابتكار والبحث العلمي، يضمن إكساب الأفراد أفضل وأحدث مستويات العلم والمهارة التي تتطلبها التغيرات المتلاحقة في سوق العمل، وتوفير أفضل معايير الرعاية الصحية الشاملة والعادلة.

ويركز محور "الاقتصاد والتنمية"، على تحقيق تحول اقتصادي يقوم على تنويع الهياكل الإنتاجية والتصديرية القائمة على أساس التقنية والمعرفة والابتكار وتعميق الاستثمار، وتعزيز مساهمة القطاعات غير النفطية، وصولًا إلى اقتصاد معرفي، يكون للقطاع الخاص الدور الأكبر في تسيير عجلته، ضمن بيئة تنافسية ممكنة ومندمجة مع الاقتصاد العالمي، ومواكبة لتطورات الثورة الصناعية الرابعة. كما تضمن هذا المحور تنمية متوازنة ومستدامة لجميع المحافظات، تهيئ بيئات ملائمة للعيش، وتطور عددًا من المراكز الحضرية الرئيسة والمدن الذكية، إلى جانب توافر قيادة اقتصادية ديناميكية وكفيَّة ومستقرة، تعمل في إطار مؤسسي متكامل لضمان الانسجام في سياساتها الكلية والقطاعية لتحقيق الاستقرار الكلي للاقتصاد والاستدامة المالية، وإيجاد سوق عمل

75
هدفًا
الأهداف الكلية للرؤية

68
مؤشرًا
لقياس الأداء لمتابعة تنفيذ أهداف الرؤية

ذي منظومة تشريعية فعالة، تعمل على استيعاب مخرجات النظام التعليمي المتسلح بالعلم والمهارات المتجددة، واستقطاب الكفايات الفنية المتميزة.

أما محور البيئة المستدامة، فقد تضمن التوجه الإستراتيجي، تحقيق التوازن بين البعد البيئي والأبعاد الاقتصادية والاجتماعية في كافة مستويات التخطيط التنموي، من خلال حماية الموارد الطبيعية واستخدامها بطريقة آمنة وسليمة لضمان استدامتها كضرورة لدعم الاقتصاد وتحفيز الإنتاج، وذلك من خلال تبني نهج التحول إلى الاقتصاد الأخضر في مراحل العملية التنموية، واستخدام أساليب التقنية الحديثة في قطاعات المياه والزراعة لتحقيق الأمن المائي والغذائي، والتوجُّه إلى مصادر الطاقة البديلة، بما يعزز استدامة النظم الإيكولوجية وتجديد مواردها، ويساهم في تحقيق الرفاه الاجتماعي، وتخفيف الضغوط على الإدارة المالية.

إن تحقيق هذه التوجهات يتطلب وجود جهاز حكومي كفيٍّ، يؤمن بالعمل المشترك لتحقيق الأهداف، ويعتمد أسس الكفاية والمهنية والمساءلة. ولذلك تضمنت التوجهات الإستراتيجية لمحور الحوكمة والأداء المؤسسي، الارتقاء بالجهاز الإداري وتطويره، ليتصف بالمرونة والإنتاجية والفعالية، ويتواكب مع المتغيرات السريعة والمتجددة، وإيجاد تشريعات ونظم رقابية فاعلة وشفافة ومستقلة، وحوكمة المشاريع الحكومية لتعزيز كفايتها وعدالة توزيعها، بشراكة متوازنة بين القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني، إلى جانب تعزيز سيادة القانون وثقافة الحقوق والواجبات داخل المجتمع، وتطوير النظام القضائي ليوطن أفضل الممارسات العالمية في مجال القضاء والتحكيم والوسائل البديلة لفض المنازعات، بما يسهل ويسرع إجراءات التقاضي، وينعكس إيجابًا على اقتصاد السلطنة، ويعزز ثقة المستثمرين، ويحفز عملية التنمية الشاملة والمستدامة.

لتحقيق هذه التوجهات الرئيسة المهمة والأهداف الطموحة، حددت وثيقة الرؤية عددًا من الممكنات الرئيسة التي ستهيئ الظروف المواتية لإحداث التغيير المنشود، وتوفر القدرات البشرية والمالية اللازمة، وتطور الأطر المؤسسية والقانونية المساندة.

تحظى خطة التنمية الخمسية العاشرة بأهمية كبيرة في هذه المرحلة التاريخية، إذ تعدُّ أول خطة تنفيذية لرؤية عُمان 2040، وتمثل المظلة التي يندرج في إطارها تنفيذ ممكنات الرؤية المستقبلية، والمبادرات والسياسات المقترحة لتحقيق أهداف الرؤية خلال السنوات الخمس القادمة. كما تعدُّ أول خطة تعكس التوجهات السامية لجلالة السلطان هيثم بن طارق - حفظه الله - التي وردت في الخطاب التاريخي الذي تفضل جلالته وألقاه بتاريخ 23 فبراير 2020.

وتستهدف الخطة وضع السياسات واختيار البرامج وتنفيذ المشروعات التي تتصدى لعدد من التحديات التي تواجهها السلطنة، منها تحديات خارجية، على رأسها تراجع الأسعار العالمية للنفط، وانخفاض الطلب العالمي عليه في ضوء تراجع النشاط الاقتصادي المحلي والعالمي، والاعتماد المتزايد على مصادر الطاقة النظيفة والمتجددة ضمن سياق الجهود المبذولة لمواجهة تداعيات التغيرات المناخية. أما التحديات الداخلية فتشمل ارتفاع نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي وآثاره السلبية على ارتفاع خدمة الدين العام، وتراجع التصنيف الائتماني للسلطنة الذي يؤدي إلى زيادة تكلفة الاقتراض، فضلًا عن انخفاض الإنفاق العام، وضعف مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، وما نتج عنه من زيادة أعداد الباحثين عن عمل، ومن ثَمَّ انخفاض قدرة الاقتصاد الوطني على توفير فرص العمل اللائق التي ترقى لطموحات المواطنين. كما تواجه خطة التنمية الخمسية العاشرة ظروفًا خارجية غير مواتية، تتمثل في تداعيات جائحة (كوفيد-19)، وما نتج عنها من تأثير سلبي كبير على التنمية البشرية، وعلى تزايد احتمالية دخول الاقتصاد العالمي في حالة كساد، فضلًا عن استمرار التداعيات المترتبة على الحروب التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين.

وتسعى الخطة إلى صياغة أهداف وطنية واضحة ومحددة ترتبط ببرامج تنفيذية زمنية، وتقديم المبادرات لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومتابعة تنفيذها، وتهدف الخطة بشكل رئيس إلى استعادة زخم النمو الاقتصادي، وتسريع وتيرة الأنشطة الاقتصادية، وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتوازنة، من خلال تنفيذ البرامج والمبادرات والمشاريع المقترحة ضمن إطار زمني وتنظيمي متكامل.

وفي هذا الإطار، تستهدف الخطة التركيز على الأهداف ذات الأولوية، التي تعنى بالدرجة الأولى بتحفيز النشاط الاقتصادي، وتطوير بيئة الاقتصاد الكلي، ورفع كفاية إدارة المالية العامة، وتحقيق التوازن بين إجراءات ضبط وترشيد الإنفاق العام، خاصة الجاري منه وصولًا إلى تخفيض العجز المالي وتقليص حجم المديونية وتكلفة خدمة الدين العام من ناحية، وتبني سياسات مالية توسعية منضبطة من ناحية أخرى، خاصة في الجانب الإنمائي، لتطوير البنية الأساسية اللازمة لتحفيز الاستثمار الخاص وتسريع وتيرة تنفيذ المشروعات الإستراتيجية الكبرى ومشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وجذب مزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر.

وتركز الخطة على آليات وبرامج التنويع الاقتصادي، خاصة قطاعات الصناعات التحويلية ذات المحتوى التكنولوجي المرتفع، والزراعة والثروة السمكية والاستزراع السمكي والتصنيع الزراعي والغذائي، والنقل والتخزين واللوجستيات. وتركز الخطة أيضًا على زيادة مساهمة القطاع الخاص في القطاعات الاقتصادية ذات القيمة المضافة المحلية العالية، واستكمال سلاسل القيمة والإنتاج والتوريد، وتحفيز مساهمة المؤسسات

الصغيرة والمتوسطة من خلال تدعيم ترابطها بالمؤسسات الكبيرة، وتشجيع مساهمتها في أنشطة الابتكار واقتصاد المعرفة وتطبيقات الثورة الصناعية الرابعة والذكاء الاصطناعي والأسواق المتخصصة ورأس المال المخاطر، والتركيز على توفير فرص عمل لائق ومنتج للشباب العُماني خاصة في مجال ريادة الأعمال.

وتدعم الخطة بشكل كبير الحفاظ على رأس المال البشري والحدّ من التداعيات الناجمة عن جائحة (كوفيد-19)، والاستمرار في جهود تطوير المنظومة الصحية وقطاع الصناعات الدوائية، وتشجيع مساهمة القطاع الخاص في مجال الخدمات الصحية المتطورة ذات الجودة العالية، والتمهيد لتطوير منظومة التأمين الصحي الشامل من خلال دعم مبادرة الصحة من الجميع للجميع. وتستهدف الخطة أيضًا تطوير منظومة التعليم قبل الجامعي والجامعي لرفع تنافسية خريجي التعليم في السوق المحلي والعالمي، وتركز الخطة على برامج الحماية والرعاية الصحية وتشجيع حوكمة تقديم الخدمات العامة، وتطوير الجهاز الإداري للدولة ليصبح أكثر كفاية واستجابة لتطلعات المواطن والمستثمر. وتضع الخطة الأسس للتحول نحو اللامركزية الإدارية والاقتصادية والمالية وتدعيم دور الإدارة المحلية في تحسين مستوى معيشة المواطنين ودعم الاقتصاد المحلي.

وتشتمل الخطة على مجموعة من البرامج تستهدف الحفاظ على البيئة، وتحقيق الاستدامة البيئية، وتطوير برامج تخفيف حدة التغيرات المناخية والتكيف معها، وبرامج تشجيع الاقتصاد الدوار والاقتصاد الأخضر والأزرق، ورفع كفاية استخدام الموارد، خاصة الناضبة منها، وزيادة مساهمة الطاقة النظيفة والمتجددة في النشاط الاقتصادي، كما تولي الخطة اهتمامًا خاصًا بتوزيع التنمية، وتنمية المحافظات، وإعطائها دورًا أكبر في التنمية، وترسخ مفهوم اللامركزية الإدارية والمالية والاقتصادية.

يتضح مما سبق، أن خطة التنمية الخمسية العاشرة تم إعدادها على النحو الذي يأخذ في الحسبان التركيز على أهداف رؤية عُمان 2040 ذات الأولوية خلال السنوات الخمس القادمة، وذلك في ضوء الظروف الراهنة والمتوقعة، أخذًا في الحسبان تحقيق التوازن بين المساهمة في تحقيق الأهداف الطموحة للرؤية، وحالة عدم اليقين التي تسود الاقتصاد العالمي، وانعكاس ذلك على الاقتصاد الوطني. ويتطلب ذلك التأكيد على مرونة الخطة، ومتابعة تنفيذها، وتقييم نتائجها بشكل مستمر، والاستفادة من نتائج المتابعة والتقييم في المراجعة والتطوير المستمر للخطة.

في إطار الجهود المبذولة لإعداد خطة التنمية الخمسية العاشرة؛ تمت مراجعة التجارب الدولية، واستخلاص أهم الدروس المستفادة لتحديد منهجية إعداد الخطة وفق أكثر المنهجيات نجاحًا في تحقيق الترابط بين الأهداف الإستراتيجية طويلة المدى وبين الخطط التنفيذية متوسطة وقصيرة المدى. كما تم إعداد الاستمارات الخاصة بإعداد الخطة، ودراسة الوثائق الخلفية المختلفة، خاصة تلك المرتبطة برؤية عُمان 2040 وبالإستراتيجية الوطنية للتنمية العمرانية. وقام الفريق المركزي لمشروع إعداد الخطة بصياغة منهجية لإعداد وتحديد مهام الفريق المركزي ومهام مجموعات العمل ورؤسائها، وإعداد خطة العمل التفصيلية. وجرت مشاورات موسعة لاختيار رؤساء مجموعات العمل بعناية، وتمت مخاطبة الجهات المعنية ذات الصلة لترشيح ممثليها في مشروع إعداد الخطة، كما تم تشكيل فريق العمل المركزي وتنمية قدراته تدريجيًا من خلال برامج التدريب وتزويده بالأدوات اللازمة للتخطيط.

وفي إطار منهجية التخطيط بالمشاركة، تم تشكيل 12 مجموعة عمل أساسية خاصة بأولويات رؤية عمان 2040، تضم ممثلين من الوزارات والجهات الحكومية ذات الصلة، تم ترشيحهم من جهات عملهم مباشرة أو تم اختيارهم من قبل رؤساء مجموعات العمل، كما ضمت مجموعات العمل في عضويتها ممثلي المجتمع المدني والقطاع الخاص، مع مراعاة تمثيل المرأة والشباب. وقد ترأس مجموعات العمل كفايات وطنية مشهود لها بالخبرة والمعرفة. وإضافة إلى مجموعات العمل الأساسية شكلت مجموعتان فرعيتان تمثلتا في مجموعة عمل «تطوير قطاع الشباب»، ومجموعة عمل «تقنية المعلومات».

وقد عقدت مجموعات العمل عددًا من الحلقات والاجتماعات الفنية وجلسات العصف الذهني بمشاركة واسعة من الجهات المعنية ذات الصلة. وعقد رؤساء مجموعات العمل ثلاثة اجتماعات تحضيرية مع مديرة مشروع الخطة ومكتب رؤية عمان 2040 وفريق إعداد الإستراتيجية الوطنية للتنمية العمرانية. واستمر عقد هذه الاجتماعات خلال الفترة من ديسمبر 2019 وحتى الأسبوع الأول من مارس 2020. وفي ضوء الإجراءات الاحترازية التي اتخذتها اللجنة العليا المكلفة ببحث آلية التعامل مع التطورات الناتجة عن انتشار جائحة (كوفيد-19)؛ فقد تم توظيف الاجتماعات الافتراضية لأعمال الفرق. وقد حظيت الاجتماعات وحلقات العمل باهتمام كبير من الجهات المدعوة، إذ شاركت هذه الجهات بفاعلية في المناقشات وطرح الأفكار والتساؤلات والتواصل بشكل يومي مع رؤساء مجموعات العمل وأعضاء الفريق المركزي.

12
مجموعة

عمل أساسية خاصة بأولويات رؤية عمان 2040

مجموعة عمل «تطوير قطاع الشباب»

ومجموعة عمل «تقنية المعلومات»

وفي إطار إعطاء مجموعات العمل الحرية والمرونة الكافية في تنفيذ منهجية إعداد الخطة؛ تم إدخال تعديلات على آليات تنفيذ منهجية العمل، إذ شكلت بعض مجموعات العمل فريقًا فنيًا و/أو فريقًا استشاريًا لمناقشة أهداف كل أولوية والوقوف على فهم مشترك لهذه الأهداف وآليات تحقيقها وأفضل الطرق لاستكمال الاستمارات الثلاث التي تضمنتها منهجية إعداد الخطة وهي: استمارة تحليل الوضع الراهن، واستمارة تحديد التحديات واختيار الأولويات، واستمارة البرامج والمبادرات وقياس الأداء. وقد كونت مجموعات العمل فريقًا فنيًا لكل هدف أو مجموعة من الأهداف الخاصة بكل أولوية لاستكمال الاستمارات ثم مناقشتها في حلقات عمل تضم ممثلي الجهات المختلفة. والتزمت بعض المجموعات بعقد حلقات عمل لأعضائها تشرح المطلوب منهم وعرض مخرجات كل استمارة على حدة وفقًا للمنهجية المعتمدة.

حلقات العمل والاجتماعات

25 حلقة
عدد حلقات العمل التي عقدت بحضور ما يقارب 900 مشارك

120 اجتماعًا
فنيًا وتنسيقيًا تم تنفيذه وبحضور 780 مشاركًا

50 اجتماعًا
افتراضيًا بحضور 220 مشاركًا لتبلغ جملة الفعاليات 195 بحضور 1900 مشارك

176 استمارة
تم تسلُّمها لتحليل الوضع الراهن و157 استمارة لتحليل التحديات

110 استمارة
للبرامج الإستراتيجية من الجهات المعنية ذات الصلة، تضمنت 343 برنامجًا مقترحًا

يقدم الفصل الثاني من هذه الوثيقة ملخصًا بأهم التطورات الدولية والأزمات الحالية، وتأثير ذلك على الاقتصاد العالمي واقتصاد السلطنة، لاسيما على الناتج المحلي الإجمالي والاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة العالمية والأسواق المالية والمديونية والتشغيل والطاقة والسكان والشباب، أما الفصل الثالث فيستعرض الوضع الراهن وانعكاساته على خطة التنمية الخمسية العاشرة وأهم التحديات التي تواجه الاقتصاد الوطني، ويناقش الفصل الرابع التوجهات الإستراتيجية للخطة الخمسية العاشرة، وأهداف ومرتكزات الخطة والإطار المالي والاقتصادي، بينما يستعرض الفصل الخامس البرامج ومخرجات مجموعات العمل.

التطورات الدولية وانعكاسها

02 الفصل الثاني

ـاتها

على خطة التنمية الخمسية العاشـرة

وفقًا لتقرير «آفاق الاقتصاد العالمي» الصادر في أكتوبر 2020م، أفاد صندوق النقد الدولي بأن الاقتصاد العالمي بدأ في التعافي بوتيرة أسرع من المتوقع بعد فترة الإغلاق التام، إلا أن استمرار انتشار جائحة (كوفيد-19) قد دفع بعض الدول إلى معاودة الإغلاق التام جزئيًا بغرض حماية السكان المعرضين للتأثر بالجائحة. واستنادًا إلى نتائج إجمالي الناتج المحلي للربع الثاني من العام 2020، توقع التقرير أن يشهد الاقتصاد العالمي ركودًا أقل حدة من التوقعات السابقة، إذ ساهمت الإجراءات المتخذة من الدول لمواجهة الجائحة في الحفاظ على الدخل المتاح للأسر، وحماية التدفقات المالية للشركات، ودعم إتاحة الائتمان؛ الأمر الذي منع من حدوث أزمة مالية كتلك التي حدثت في الفترة 2008-2009م.

ويتوقع صندوق النقد الدولي أن يشهد الاقتصاد العالمي انكماشًا بنسبة 4.4% في عام 2020م. في المقابل، يتوقع الصندوق أن يشهد الناتج المحلي الإجمالي العالمي تعافيًا ملموسًا في العام 2021م مدفوعًا بالنمو الذي حققته الصين والاقتصادات المتقدمة، وأن تحقق نموًا بنسبة 5.2% مع عودة النشاط الاقتصادي إلى طبيعته بمساعدة الحوافز المقدمة (وفقًا لتقديرات تقرير أكتوبر 2020).

وتجدر الإشارة إلى قيام صندوق النقد الدولي بتعديل توقعاته حول النمو العالمي في تقريره لشهر يناير 2021، إذ خفض توقعاته من حدة انكماش الاقتصاد العالمي للعام 2020 بواقع 0.9 نقطة مئوية، ليسجل انكماشًا نسبته 3.5 % فقط مقارنة بتقديرات تقرير أكتوبر 2020. في حين تم رفع توقعاته للنمو في عام 2021 إلى نحو 5.5 %، مرتفعًا بواقع 0.3 نقطة مئوية عن تقديرات تقرير أكتوبر 2020. وتأتي هذه التعديلات انعكاسًا لاعتماد العديد من اللقاحات وتوقع ارتفاع وتيرة توزيعها.

وقد أثرت الجائحة تأثيرًا كبيرًا على المكاسب المحققة في مجال محاربة الفقر العالمي، وساهمت في تدهور متوسط المستوى المعيشي في جميع مجموعات الدول. كما ستؤدي الجائحة إلى زيادة عدم المساواة؛

توقعات صندوق النقد الدولي بحسب تقديرات تقرير أكتوبر 2020

4.4%
نسبة انكماش الاقتصاد العالمي في 2020م

5.2%
نسبة نمو الاقتصاد العالمي في 2021م

توقعات صندوق النقد الدولي بحسب تقديرات تقرير يناير 2021

3.5%
نسبة انكماش الاقتصاد العالمي في 2020م

5.5%
نسبة نمو الاقتصاد العالمي في 2021م

فقد تعرض الأفراد الذين يعملون بالأجر اليومي لخسائر كبيرة بسبب القيود التي فرضت على الحركة. ومن المتوقع أن تتدهور الأحوال المعيشية لقرابة 90 مليون نسمة ليصلوا إلى مستوى الحرمان الشديد.

وسيكون مسار التعافي من آثار الجائحة طويلًا ويكتنفه عدم اليقين؛ إذ يتوقع أن تحيط بالاقتصاد العالمي عدد من المخاطر التي من الممكن أن تحدث انكماشًا أسوأ من المتوقع. من هذه المخاطر حدوث طفرة في الفيروس، أو عدم تساوي فرص الحصول على اللقاح بين الدول، إلى جانب مزاج الأسواق المالية وانعكاساته على تدفقات رأس المال. كل هذه المخاطر من شأنها أن تؤدي إلى مستوى عالٍ من عدم اليقين في اتجاهات النمو.

جدول (2-1) توقعات النمو العالمي

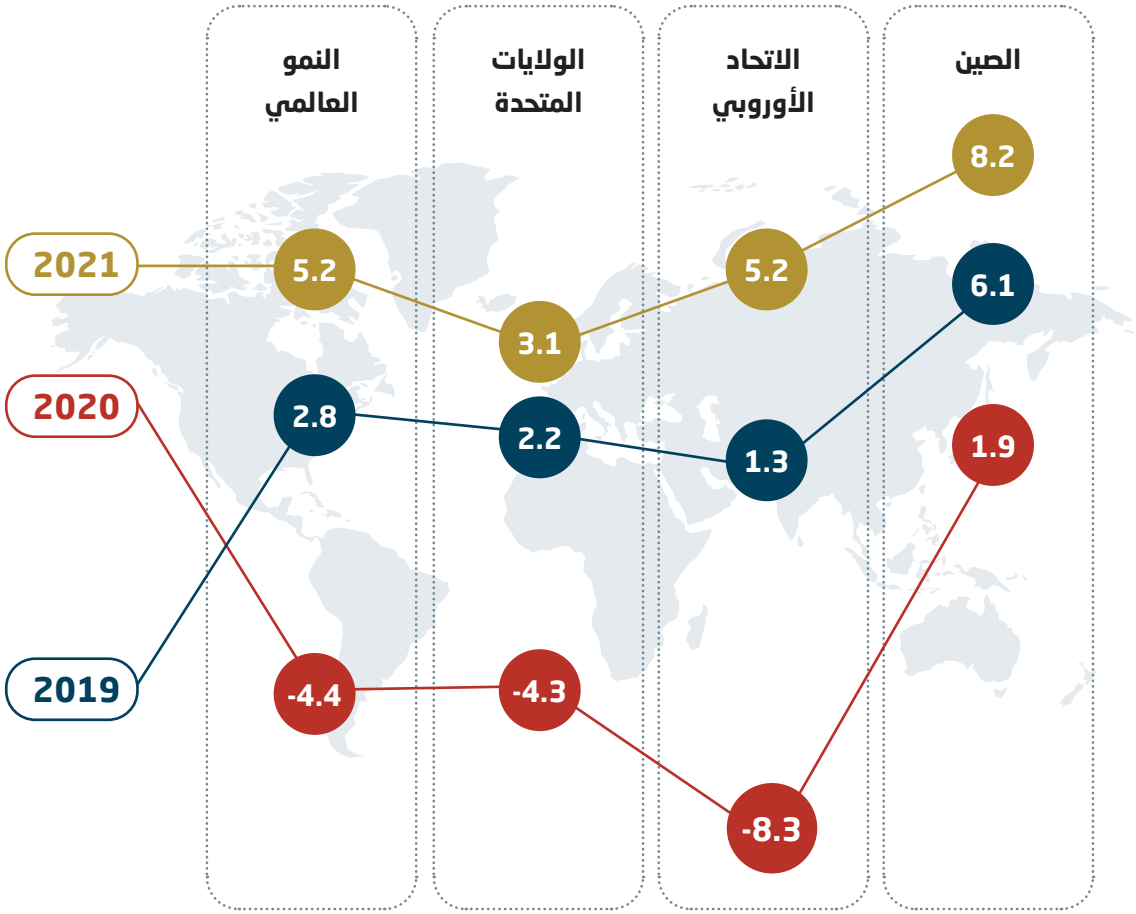

المصدر: آفاق الاقتصاد العالمي، أكتوبر 2020م

انخفضت معدلات الاستثمار الأجنبي العالمي المباشر في عام 2019 بنسبة 1.4%، إذ بلغت 1.39 تريليون دولار (نحو 0.53 تريليون ريال عماني)، في حين بلغت 1.41 تريليون دولار (نحو 0.54 تريليون ريال عماني) في عام 2018 كما هو موضح في الشكل رقم (2-1)، وذلك على خلفية ضعف أداء الاقتصاد الكلي، وتزايد ظروف عدم اليقين بشأن السياسات لدى للمستثمرين، بما في ذلك التوترات التجارية.

الشكل (2-1) تدفقات الاستثمار الأجنبي العالمي المباشر (2000-2019)

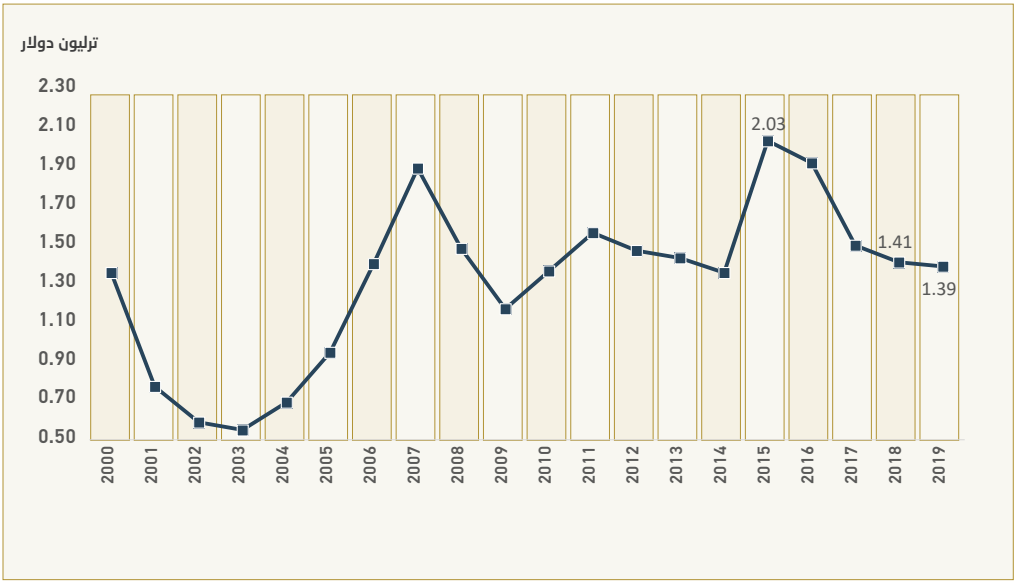

المصدر: البنك الدولي

6 % نسبة

تراجع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان المتقدمة في 2019م

15 % نسبة

انخفاض تدفقات الاستثمار الأجنبي في الاتحاد الأوروبي

وتراجعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان المتقدمة بنسبة 6%، بما يقدر بنحو 643 مليار دولار (نحو 247 مليار ريال عماني) في عام 2019.

كما سجلت انخفاضًا في الاتحاد الأوروبي بنسبة 15%، إذ وصلت إلى 305 مليارات دولار (نحو 117 مليار ريال عماني).

بينما ظلت التدفقات إلى الولايات المتحدة مستقرة عند 251 مليار دولار (نحو 97 مليار ريال عماني) في عام 2019 (الشكل رقم 2-2).

الشكل (2-2) تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول المتقدمة (2000-2019)

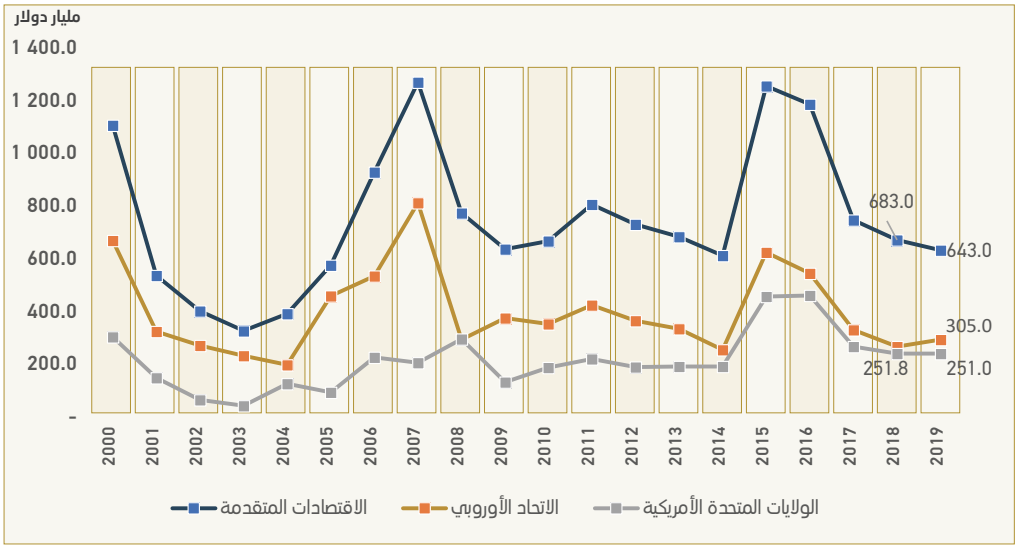

المصدر: البنك الدولي

أما في الاقتصادات النامية، فلم يشهد تدفق الاستثمار الأجنبي تغيرًا يذكر في العام 2019 مقارنة بالعام 2018، إذ بلغ نحو 695 مليار دولار (نحو267 مليار ريال عماني) شكل رقم (2-3). ونالت الاقتصادات النامية من الاستثمار الأجنبي المباشر أكثر مما نالته البلدان المتقدمة؛ إذ شكل نصيبها 54% من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي.

الشكل (2-3) تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية (2000-2019)

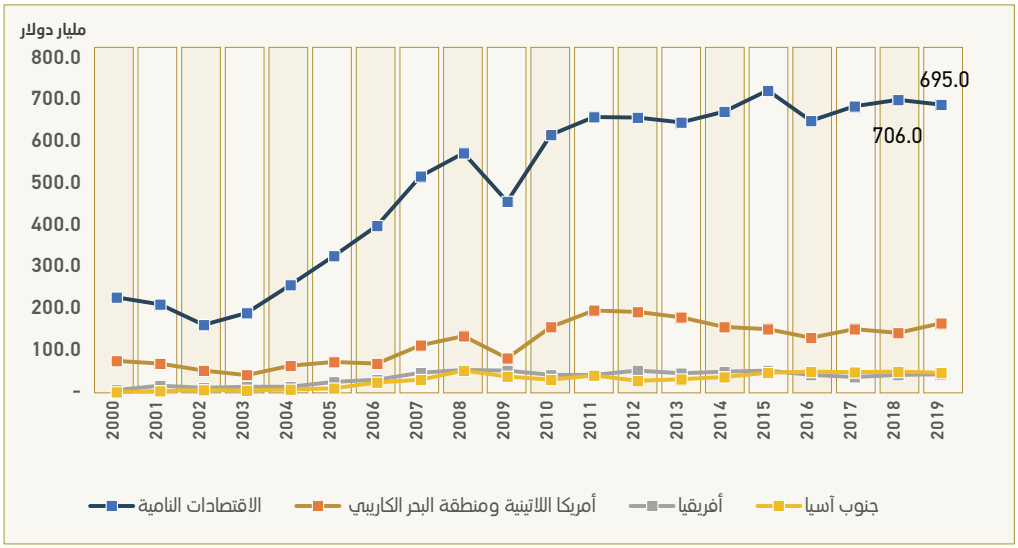

المصدر: البنك الدولي

تراجعت تدفقات الاستثمار الأجنبي في عام 2019 بنسبة 42.4% لتبلغ نحو 3.42 مليار دولار أمريكي (1.3 مليار ريال) بعدما سجلت ارتفاعًا كبيرًا نسبته 104.1% خلال العام 2018، إذ بلغت نحو 5.9 مليار دولار أمريكي (2.3 مليار ريال عماني) آنذاك. وقد جاءت السلطنة في الترتيب الثالث بين دول الخليج في عام 2019 بعد كل من الإمارات العربية المتحدة، والمملكة العربية السعودية على الترتيب (وفقًا لبيانات البنك الدولي).

%14.9

نسبة

ارتفاع قيمة الرصيد القائم للاستثمار الأجنبي المباشر في نهاية العام 2019 مقارنةً بعام 2018

الشكل (2-4) تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، سلطنة عمان (2000-2019)

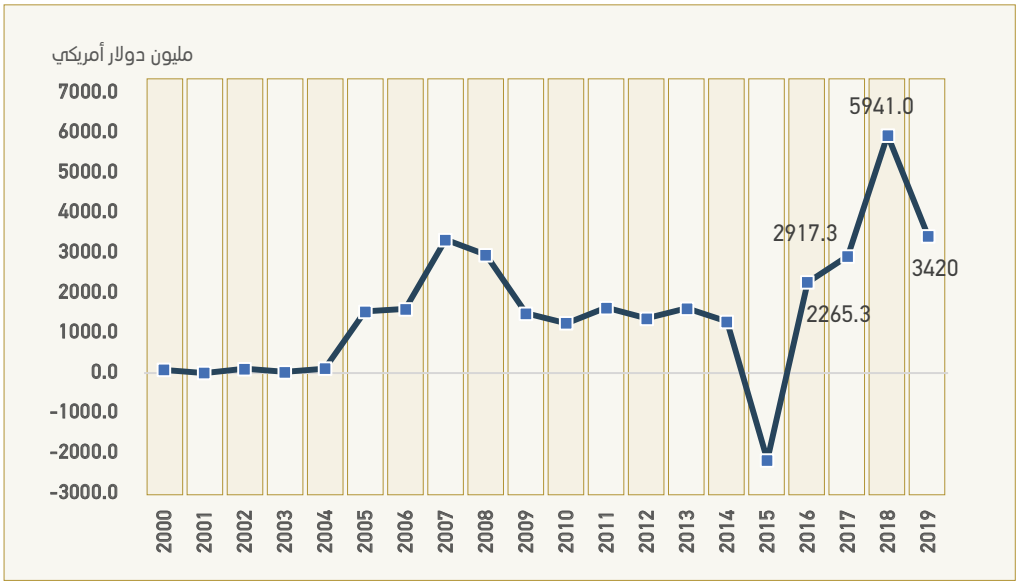

المصدر: البنك الدولي

الاستثمار الأجنبي المباشر حسب النشاط وبلد المنشأ

بلغت قيمة الرصيد القائم للاستثمار الأجنبي المباشر 14.6 مليار ريال عماني في نهاية العام 2019، مقارنةً بنحو 12.7 مليار ريال عماني في نهاية عام 2018، أي بنسبة ارتفاع بلغت 14.9%. واستحوذ قطاع استخراج النفط والغاز على النصيب الأكبر من هذه الاستثمارات بنسبة 66.8% من إجمالي الرصيد القائم للاستثمار الأجنبي المباشر في عام 2019 وبقيمة بلغت 9.8 مليار ريال عماني، يليه قطاعا الوساطة المالية والصناعات التحويلية بمساهمة بلغت 11.4% و 9.7% على التوالي من إجمالي الرصيد القائم للاستثمار الأجنبي المباشر.

وفيما يتعلق ببلد المنشأ؛ فعلى الرغم من استقطاب السلطنة لاستثماراتها الأجنبية المباشرة في عام 2019 من 50 دولة؛ فإن 9 دول فقط من هذه الدول ساهمت بما نسبته 86.8% من إجمالي الرصيد القائم للاستثمارات. وقد جاءت على رأس القائمة المملكة المتحدة، التي تعدّ المصدر الرئيس للاستثمار الأجنبي المباشر، بما قيمته 7.6 مليار ريال عماني حتى نهاية العام 2019، تلتها الولايات المتحدة الأمريكية بقيمة 1.8مليار ريال عماني، بينما جاءت دولة الإمارات العربية المتحدة في المرتبة الثالثة بقيمة 1.2 مليار ريال عماني. وتجدر الإشارة إلى أن هذه الدول الثلاث مجتمعة قد استحوذت على ما نسبته 72.5% من إجمالي الرصيد القائم للاستثمار الأجنبي المباشر في السلطنة حتى نهاية العام 2019.

التطورات الأخيرة للمنظومة التشريعية الجاذبة للاستثمار في السلطنة

في إطار حرص السلطنة على تعزيز المنظومة التشريعية الجاذبة للاستثمار، قامت في عام 2019 بإصدار القوانين الآتية:

1 قانون استثمار رأس المال الأجنبي

بهدف تعزيز مكانة السلطنة كوجهة استثمارية قادرة على استقطاب رأس المال الأجنبي من خلال:

- تبسيط الإجراءات والتصاريح اللازمة لبدء الاستثمار الأجنبي.
- منح الاستثمار الأجنبي مزايا وحوافز خاصة.
- تعزيز البيئة التشريعية التي تنظم ممارسة الأعمال.
- توسعة قطاعات الاستثمار للمستثمر الأجنبي لتشمل مشاريع إستراتيجية في أنشطة المرافق العامة والبنية الأساسية.
- منح المستثمر الأجنبي ضمانات لمشروعه الاستثماري.

2 قانون التخصيص

بهدف توسيع دور القطاع الخاص في تملك وإدارة المشاريع الاقتصادية المختلفة من خلال

- تعزيز مبدأ الشفافية والعلانية وتكافؤ الفرص والمساواة وحرية المنافسة.
- نقل ملكية أو إدارة المنشآت الحكومية للقطاع الخاص.
- تشجيع الاستثمارات وجذب الخبرات الفنية والإدارية المختلفة.
- رفع كفاية تشغيل الموارد وتجويد الخدمات المقدمة.
- تعزيز سوق رأس المال المحلي.

3 قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص

بهدف تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في مشاريع البنية الأساسية والخدمات العامة للمساهمة في تنويع مصادر الدخل الوطني من خلال:

- تعزيز مبدأ الشفافية والعلانية وتكافؤ الفرص والمساواة وحرية المنافسة.
- تعزيز سوق رأس المال المحلي.
- وضع الأطر التنظيمية لإدارة عملية الشراكة بين القطاعين.
- فتح المجال لتقديم أفكار جديدة ذات مردود اقتصادي واجتماعي.
- توسيع دور القطاع الخاص للقيام بأعمال أو تقديم خدمات عامة لها أهمية اقتصادية أو اجتماعية وتنسجم مع الخطط التنموية.
- إجراء تحسين أو تطوير أو رفع كفاية لخدمة عامة قائمة.
- تجويد الخدمات المقدمة.
- المساهمة في تقليل الأعباء المالية على الموازنة العامة للدولة.

4 قانون الإفلاس

بهدف تسهيل إجراءات الخروج من السوق.

5 قانون الشركات التجارية الجديد

بهدف إعطاء مرونة للإجراءات، وتعزيز الحوكمة، وتوفير شمولية لجميع أحكام الشركات الحالية والمستقبلية.

تتعرض حركة التجارة العالمية في الوقت الحالي لتغيرات غير سابقة بسبب التذبذبات الحادة في أسعار النفط والحروب التجارية بين الاقتصادات العظمى التي تؤثر سلبًا على اقتصادات الدول النامية أكثر من غيرها.

ويشير مؤشر عدم اليقين في التجارة العالمية (2019/2018) إلى أن الدول التي تواجه اضطرابات سياسية أو تكون طرفًا في حرب اقتصادية أو تتأثر بها تكون الأكثر عرضةً لعدم الاستقرار التجاري.

وتتصدر هذه القائمة كندا، والولايات المتحدة، وتأتي الصين في المرتبة السادسة. بينما تأتي دول الخليج العربي في منتصف هذا التصنيف؛ إذ جاءت المملكة السعودية في المرتبة 20 دوليًا بسبب تذبذب أسعار النفط العالمية، وتحتل السلطنة المرتبة 43 عالميًا والخامسة خليجيًا بعد دولة الكويت، مما يجعلها من أقل الدول تضررًا بالتغيرات التجارية وأكثرها استقرارًا[1].

وفي ضوء تداعيات جائحة (كوفيد-19)، من المتوقع أن تتراجع التجارة الدولية. فوفقًا للسيناريو المتفائل ستنخفض بمعدل 13%، بينما ستنخفض في السيناريو المتشائم بمعدل أكثر من 32%.

وسادت التوقعات أن يبدأ التعافي الدولي في النصف الثاني من عام 2020، وقد يستغرق قرابة العامين حتى يرجع إلى مساره المتوقع حسب إحصاءات 2011-2018.

وهذا التعافي في التجارة الدولية سيكون مرهونًا بالتزام الدول بالقرارات الدولية واتخاذ الإجراءات الاقتصادية المناسبة لتحفيز الاقتصاد والتبادل التجاري[2].

على الرغم من أن جائحة كوفيد19- لها تأثير غير سابق على الاقتصاد العالمي، فإن تأثير الحروب الاقتصادية والتغيرات السياسية لا يزال الأكثر وضوحًا على الاقتصاد العالمي على المدى الطويل والمتوسط، ولذلك يعتقد المحللون أن الحرب الاقتصادية بين الصين والولايات المتحدة هي التهديد الأكبر للنمو الاقتصادي العالمي في عام 2020.

1 Knoema, (2020). World Trade Uncertainty Weighing on Global Growth. Retrieved 20/5/2020 from: https://knoema.com/infographics/usdzfkc/world-trade-uncertainty-weighing-on-global-growth

2 WTO, (2020). Trade set to plunge as COVID-19 pandemic upends global economy. Retrieved 8/4/2020 from: https://www.wto.org/english/news_e/pres20_e/pr855_e.htm

5-2 المالية العامة الدولية

يشهد الاقتصاد العالمي في الآونة الأخيرة تحديًا كبيرًا بسبب ارتفاع حجم المديونية الخارجية والدين المحلي، والذي بدوره عرض الكثير من الدول لأزمات مختلفة. وقد زادت حدة أزمة الديون العالمية مع تفشي جائحة (كوفيد-19) بوصفها الشرارة التي فجرت أزمة الديون الخارجية. وأوضحت إحصاءات صندوق النقد الدولي أن إجمالي الدين العام (إضافة إلى الخاص) قد بلغ 188 تريليون دولار أمريكي (نحو 72.3 ترليون ريال عماني) في عام 2018، بزيادة قدرها 3 تريليونات دولار أمريكي (نحو 1.2 ترليون ريال عماني) مقارنةً بعام 2017. في حين بلغ المتوسط العالمي لنسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي (المرجح من الناتج المحلي الإجمالي لكل بلد) 226 % في عام 2018، بزيادة 5.1 نقطة مئوية عن عام 2017.

6.6 %
زادت
أرصدة الديون الخارجية في بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في 2018

10.8 %
زادت
أرصدة الديون الخارجية في شرق آسيا والمحيط الهادي في 2018

5.0 %
زادت
أرصدة الديون الخارجية في أمريكا اللاتينية والكاريبي في 2018

5.5 %
انخفضت
أرصدة الديون الخارجية في أوروبا وآسيا الوسطى في 2018

كما تفاوتت الاتجاهات الإقليمية (باستثناء دول الدخل المرتفع) في مستوى تراكم الديون الخارجية في عام 2018؛ إذ ازداد حجم الديون الخارجية في بلدان شرق آسيا والمحيط الهادي بوتيرة أسرع من نظيراتها في المناطق الأخرى ليصل إلى 2.8 تريليون دولار أمريكي (نحو 1.1 ترليون ريال عماني) وبارتفاع بلغ 10.8% مقارنةً بعام 2017. بينما زادت أرصدة الديون الخارجية بنسبة 6.6% في بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وبنسبة 5% في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي. وعلى الصعيد الآخر، شهدت اقتصادات أوروبا وآسيا الوسطى انخفاضًا في أرصدة ديونها الخارجية بمقدار 5.5% في عام 2018 لتصل إلى 1.5 تريليون دولار أمريكي (نحو 0.6 ترليون ريال عماني) عن مستوى عام 2017.

6-2 جائحة (كوفيد- 19) وأثرها على الدين العام

من المتوقع أن تكون المعركة ضد جائحة (كوفيد-19) وعواقبها الاقتصادية والاجتماعية أكثر صعوبة، إذ تواجه العديد من بلدان المنطقة عجزًا كبيرًا في ميزان المدفوعات والموازنة العامة. وتوقع صندوق النقد الدولي أن الاقتصادات المتقدمة لن تتعافى قبل نهاية عام 2021.

بينما سيكون التأثير في الأسواق الناشئة أقل حدة على الناتج المحلي الإجمالي، وستؤدي جائحة كوفيد-19 إلى موجة غير منضبطة من التخلف عن سداد الديون، خاصةً بين الاقتصادات الناشئة والنامية، وإن حدث ذلك فسيؤدي إلى فشل الجهود العالمية لاحتواء أزمة الصحة العامة، وقد يتحول الانهيار الاقتصادي الحالي إلى تراجع دائم.

طالبت العديد من الدول النامية صندوق النقد الدولي بضرورة تأجيل فترة سداد الديون في ظل الآثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على تفشي الجائحة، لاسيما أن حكومات هذه الدول تحتاج إلى إنفاق مبالغ كبيرة للحفاظ على صحة مواطنيها.

7-2 سوق العمل العالمي

يتسم سوق العمل العالمي بثلاثة أبعاد رئيسة، تتمثل في عدم مواءمة العرض والطلب على اليد العاملة، وتراجع جودة العمل وما يتضمنه من دخل كاف للفرد وسياسات حماية آمنة في مكان العمل وتأمين اجتماعي، إضافة إلى تكافؤ الفرص والمساواة بين العمال بغض النظر عن اختلافاتهم الجنسية أو العمرية أو الجغرافية. وتعدّ الفجوة بين العرض والطلب بمنزلة تحدٍ عالميٍّ، وتتسع هذه الفجوة مع الوقت بين فئة الشباب؛ إذ يوجد نحو 1.3 مليار شاب على مستوى العالم، تم تصنيف 267 مليونًا منهم (181 مليون إناث) بوصفهم عاطلين عن العمل، وغير منتظمين في المدارس والتدريب المهني.

ومع استمرار تسارع وتيرة الابتكار وتأثير التكنولوجيا على سوق العمل، فإن احتمالية اختفاء الوظائف ذات المهارات المتدنية في أسواق العمل في البلدان المتقدمة والنامية أصبح أمرًا واردًا. لكن على الرغم من ذلك، فإن التكنولوجيا تخلق فرصًا وتمهد الطريق لظهور وظائف جديدة أو معدلة، مما يؤدي إلى زيادة الإنتاجية وتحسين الخدمات العامة، إلا أن ذلك يتطلب غرس المهارات وتطوير مناهج التعليم والتدريب ومهارات المستقبل واستشراف مستقبل الوظائف. وعلى الصعيد الآخر، فإن انتشار جائحة (كوفيد-19) قد ساهم في ظهور قطاعات جديدة أو تفعيل قطاعات لم تنل الحيز الكبير من الاهتمام بعد.

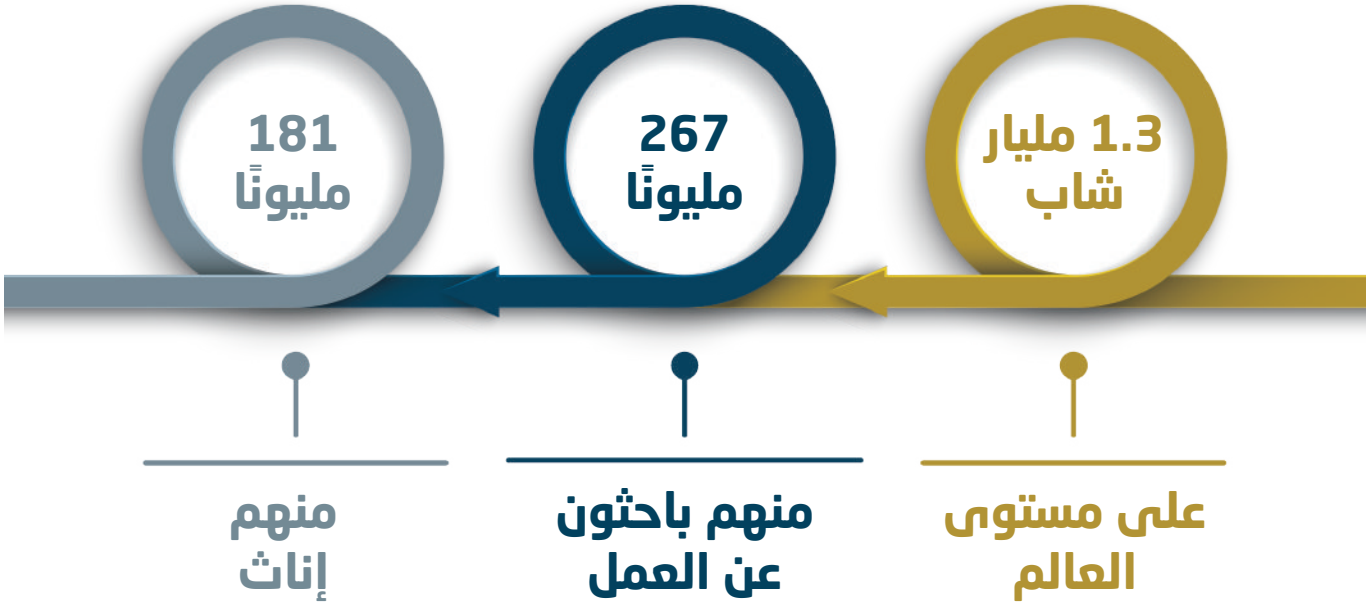

وعلى مستوى الدول العربية لا يزال القطاع الحكومي هو القطاع الأكثر جاذبية، وذلك لما يقدمه من مميزات الأمان الوظيفي، وساعات عمل أقل، وترقيات منتظمة، ونظام تقاعدي. وقد حرصت كثير من الدول العربية والخليجية على معالجة التشبع المتركز في القطاع الحكومي، من خلال تفعيل دور القطاع الخاص سواء بالشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص أو بجعل القطاع الخاص هو المحرك الرئيس لدفة الاقتصاد الوطني من خلال المشاريع التنموية المختلفة.

لقد أثرت جائحة (كوفيد-19) بصورة كبيرة على الوظائف والإنتاج حول العالم، إلى الحد الذي عُدَّت معه تداعيات الجائحة على الاقتصاد العالمي وسوق العمل أكبر من الأزمة المالية في عامي 2008-2009، إذ سببت الجائحة خسائر فادحة في الإنتاج والوظائف في جميع قطاعات العمل. ومن القطاعات الأكثر تأثرًا قطاع السفر والسياحة وصناعة السيارات وصناعات المنسوجات والملابس والجلود والأحذية، وذلك بسبب إجراءات الحجر الصحي التي أدت إلى خفض طلب المستهلكين، أو بسبب سياسات الإغلاق الكلي أو الجزئي للموانئ والمطارات المختلفة عبر العالم.

من ناحية أخرى وبسبب هذا الإغلاق ظهرت قطاعات عمل جديدة وارتفعت وتيرة قطاعات لم تكن نشطة من قبل، ومن أبرزها قطاع التجارة الإلكترونية، وذلك لتلبية متطلبات مهنية أو شخصية، كشراء السلع الغذائية والبضائع الاستهلاكية، وكذلك قطاع تطوير البرمجيات، إذ يتوقع زيادة الطلب على الخبراء في مجال تطوير وهندسة البرمجيات، وزيادة الحاجة لقطاع اللوجستيات لخدمات نقل وتوزيع السلع والبضائع الضرورية. كما أدت الجائحة إلى ظهور فرص عمل في مجال رعاية المسنين والقطاع الأخضر، إذ على الرغم من كل التحديات المتعلقة بإيجاد الوظائف المناسبة، فإن الحاجة إلى وظائف جديدة وكثيرة في البلدان التي لديها قطاع رعاية المسنين أصبح أمرًا ملحًا شريطة توفر المهارات المناسبة.

تعرضت أسعار النفط العالمية إلى انهيار مفاجئ خلال الربع الأول من العام 2020 نتيجة للانخفاض الحاد في الطلب العالمي من جهة، وعدم توافق الدول الأعضاء في مجموعة (أوبك+) على تعميق وتمديد اتفاق خفض الإنتاج من جهة أخرى، مما أدى إلى انهيار اتفاق التعاون لرفع أسعار البترول الخام المعمول به منذ عام 2016، الأمر الذي أدى إلى انهيار تاريخي لأسعار النفط، إذ سجلت العقود الآجلة للنفط مستويات سعرية سالبة، في سابقة لم يشهدها العالم من قبل. ونتيجة لذلك، قامت معظم المؤسسات الدولية بمراجعة وتخفيض توقعاتها السابقة لأسعار النفط خلال العام 2020.

وقد كشف تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر عن صندوق النقد الدولي في أكتوبر 2020، أن متوسط سعر النفط سيبلغ نحو 42.0 دولار/ برميل خلال عام 2020، إذ ما زالت أسعار النفط تتداول دون مستويات ما قبل الوباء بنحو 40.0%. وكانت العديد من المؤسسات الدولية قد توقعت أن تنهي أسعار النفط (خام برنت) العام 2020 عند متوسط يتراوح بين 35-38 دولارًا / برميل. وقد أشارت البيانات الفعلية إلى أن متوسط سعر النفط قد بلغ 41.3 دولارًا/برميل خلال عام 2020 بحسب تقرير الصندوق لشهر يناير 2021.

وفي المقابل، توقع الصندوق، بحسب تقرير أكتوبر 2020، أن يتأرجح سعر النفط (خام برنت) في نطاق 40 - 50 دولارًا خلال العام 2021، بحيث يبلغ متوسط سعر النفط نحو 46.7 دولار / برميل خلال العام 2021. إلا أن الصندوق، وبحسب تقرير يناير 2020، قام برفع توقعاته حول أسعار النفط بالتزامن مع رفع توقعات النمو العالمي، إذ توقع بلوغ متوسط سعر النفط إلى نحو 50.0 دولارًا / برميل في عام 2021.

وعلى صعيد تعافي الطلب العالمي على النفط الخام، أشار التقرير إلى أن توقعات الطلب على النفط لا تزال قاتمة وسط موجات جديدة من انتشار فيروس كورونا في مناطق العالم، وعدم اليقين بشأن خطط التحفيز المالي الأمريكي، إلى جانب ما آلت إليه الحروب التجارية بين الاقتصادات الكبرى. وقد خفضت وكالة الطاقة الدولية في سبتمبر 2020م توقعاتها للطلب العالمي على النفط إلى 91.7 مليون برميل يوميًا هذا العام، بمعدل انكماش يومي قدره 8.4 مليون برميل على أساس سنوي. كما وصفت مجموعة أوبك توقعات الطلب على السلع بأنها «ضعيفة»، وحذرت من أن المخاطر لا تزال «مرتفعة وتميل إلى الاتجاه الهبوطي».

8.4 مليون برميل

مقدار الانكماش اليومي للطلب العالمي على النفط

خفضت وكالة الطاقة الدولية في سبتمبر توقعاتها للطلب العالمي على النفط إلى

91.7 مليون برميل يوميًا

9-2 التغيرات المناخية العالمية

تعد التغيرات المناخية من أخطر الظواهر التي تواجه العالم، نتيجة التقدم الصناعي والتطور العمراني وتراجع مساحات الغابات في مختلف دول العالم، لذلك حذرت العديد من المؤتمرات ومراكز الدراسات العالمية من هذا الخطر الذي يواجه العالم[3]، ولم يقتصر خطر هذه الظاهرة على ارتفاع درجة الحرارة نتيجة لزيادة انبعاثات غازات الاحتباس الحراري بوتيرة متسارعة فحسب، بل شمل حدوث ظواهر لها نتائج وخيمة على النظام الحيوي الذي نعيش فيه، تتمثل في زيادة موجات الحر، واتساع مساحات الجفاف والحرائق، مما يؤدي إلى ذوبان الجليد الذي يعمل على رفع مستوى البحار ومن ثم إغراق السواحل، الأمر الذي يوثر على عدد الكائنات الحية (النباتية والحيوانية) وبقائها وربما يؤدي إلى انقراضها، مما ستنعكس آثاره على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وقد شهدت بلدان العالم خلال السنوات الخمس الماضية العديد من الكوارث الطبيعية، مثل الأعاصير والعواصف المدمرة وموجات الجفاف وحرائق الغابات وذوبان الجليد وارتفاع درجات الحرارة. وحذر خبراء المناخ من ارتفاع درجات الحرارة عالميًا، وحثوا على العمل نحو إحداث تحولات «سريعة وبعيدة المدى» على الأرض، وفي الطاقة والصناعة والمباني والنقل والمدن، لكي تنخفض الانبعاثات العالمية الصافية الناتجة عن انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بحلول عام 2030 بنحو 45% عن مستويات عام 2010، لتصل إلى «صافي الصفر» على مشارف عام 2050.

انعكاسات التغيرات المناخية على السلطنة

من المتوقع أن ترتفع درجات الحرارة بين 2 إلى 4 درجة مئوية وأن تقل نسبة هطول الأمطار إلى 10 ملم /سنة في شمال السلطنة، مع احتمال زيادة هطولها على السواحل الجنوبية الغربية والوسطى بمعدل 10ملم/سنة، وفي حالة ارتفاع البحر بمقدار نصف متر فإنه سيغمر قرابة 400 كيلومترًا مربعًا من سواحل السلطنة[4]. وقد تؤثر التغيرات المناخية في السلطنة على عدد من قطاعات التنمية، لاسيما الموارد المائية والتنوع الأحيائي والثروة السمكية وقطاع الزراعة والمناطق السياحية والحضرية والصحة. وتبذل السلطنة في هذا الصدد جهودًا متواصلة للحدّ من تحديات التغيرات المناخية، منها التصديق على اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، والتوقيع على اتفاق باريس 2015 بشأن تغير المناخ للحدّ من ارتفاع درجة الحرارة دون الدرجتين، وإعداد مشروع الإستراتيجية الوطنية للتكيف والتخفيف من التغيرات المناخية في السلطنة، وتبني أهداف خطة التنمية المستدامة 2030 الأممية وخاصة الأهداف 13، 14، 15 المعنية بالبيئة.

3 تشمل هذه المؤتمرات على سبيل المثال مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، والمعروف بقمة الأرض، الذي عقد عام 1992، في مدينة ريو دي جانيرو، بالبرازيل، ومؤتمرات التغير المناخي للأمم المتحدة المعروفة باسم (Conferences of the Parties COP) التي عقدت في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، إذ عقد المؤتمر الأول عام 1995 في مدينة برلين بألمانيا، وحتى مؤتمر مدينة مدريد بإسبانيا عام 2019.

4 الإستراتيجية الوطنية للتكيف والتخفيف من التغيرات المناخية 2040-2020 - وزارة البيئة والشؤون المناخية (سابقًا).

الاقتصاد الأخضر

يـؤدي الاقتصـاد الأخضـر إلـى تحسين حالـة الرفاهيـة البشـرية والإنصـاف الاجتماعـي، فهـو يعمـل علـى الحـدّ مـن المخاطـر البيئيـة وتدهـور النظـام الإيكولوجي، كمـا يعمل علـى تقليـل انبعـاث غـاز ثاني أكسـيد الكربـون. وتتمثل قطاعـات الاقتصـاد الأخضر في سـتة قطاعات رئيسـة، تشـمل المبانـي الخضراء، والطاقـة المتجددة، والنقل المسـتدام، وإدارة الميـاه، وإدارة الأراضـي، وإدارة النفايـات.

ووفقًـا لمؤشـر الاقتصـاد الأخضـر العالمـي الصـادر عن مؤسسـة «دوال سـيتيزن» الذي شـمل 130 دولـة فـي أنحـاء العالـم لعـام 2018 ويهـدف إلـى قيـاس مـدى أداء كل دولـة، علـى أربعـة أبعـاد رئيسـة، تشـمل القيـادة وتغيـر المنـاخ وقطاعـات الكفايـة، بمـا فـي ذلـك المبانـي والنقـل والطاقـة والأسـواق وتشـجيع الاسـتثمار الأخضـر والبيئة.

وقـد احتلـت السـويد المرتبـة الأولـى فـي هـذا المؤشـر بنسـبة 76%، تليها سويسـرا ثم أيسـلندا. وعربيا، احتلت المرتبة الأولى المغرب بنسـبة 51%، بينما لا تزال السـلطنة في مراتـب متأخـرة فـي التصنيـف العالمـي. وعلـى مسـتوى دول مجلـس التعـاون جـاءت دولـة الإمـارات العربيـة المتحـدة فـي المرتبـة الأولى، تليهـا دولـة قطـر ودولـة الكويـت والمملكـة العربيـة السـعودية وسـلطنة عمـان ومملكـة البحرين[5].

الطاقة المتجددة

مـن المتوقـع أن ينمـو إجمالـي قـدرة الطاقـة المتجـددة فـي العالـم بنسـبة 50% بيـن عامـي 2019 و2024، وتبلـغ هـذه الزيـادة 1200 جيجـاواط، أي مـا يعـادل الطاقـة الإجماليـة الحاليـة للولايـات المتحـدة، إذ تمثـل الطاقـة الشمسـية نسـبة 60% من النمو المتوقـع، تليهـا طاقـة الريـاح البريـة بنسـبة 57% وذلك بحلـول 2024، ويقـدر أن تنخفض تكاليـف إنتـاج الطاقـة المتجـددة مـن أنظمـة الطاقـة الشمسـية الكهروضوئيـة بنسـبة 15% إلـى 35% بحلـول عـام 2050[6]. وسـوف تحقـق الصيـن أكبر نمو فـي إنتاج الطاقة الشمسـية العالميـة بنسـبة 40%، يليهـا الاتحاد الأوربـي والولايات المتحدة، وقد يتسـارع نمـو الطاقـة فـي دول أخـرى بأمريـكا اللاتينية وأوراسـيا والشـرق الأوسـط وأفريقيا نظرًا لأهميتهـا وفوائدهـا الاقتصاديـة[7]. ومـن المتوقع أن يتولد ما يزيد على 11 مليون وظيفة إضافيـة فـي قطـاع الطاقة بحلـول عـام 2050[8].

ووفقًـا لمؤشـر التحـول فـي الطاقـة 2020 الـذي يقيـس أداء 115 اقتصـادًا في أنظمة الطاقـة، فقـد احتلـت السـويد المرتبـة الأولـى بنسـبة 74.2%، تليهـا فـي المرتبـة الثانيـة سويسـرا بنسـبة 73.4%، والمرتبـة الثالثـة فنلنـدا بنسـبة 72.4%. وعربيًـا، احتلـت المغـرب المركـز الأول بنسـبة 56.5%، بينمـا حققـت السـلطنة نسـبة 52.1%[9].

تتمثل قطاعات الاقتصاد الأخضر في المباني الخضراء والطاقة المتجددة والنقل المستدام وإدارة المياه وإدارة الأراضي وإدارة النفايات

%50

نمو

في الطاقة المتجددة

2024 - 2019

5 التحـول نحـو الاقتصـاد الأخضـر- تجـارب دوليـة - مجلـة العربيـة للإدارة 2017.

6 تقرير التحول في نظام الطاقة العالمي -خارطة طريق لعام 2050 -الوكالة الدولية للطاقة المتجددة.

7 World Energy Outlook 2019

8 https://www.iea.org/reports/renewables-2019/

9 Energy Transition Index 2020 (https://www.weforum.org/reports/fostering-effective-energy-transition-2020)

الأمن الغذائي

يؤثر تغير المناخ وتقلباته المتزايدة على الإنتاجية الزراعية وإنتاج الأغذية والموارد الطبيعية، إذ أدى ذلك إلى حدوث تحولات كبرى في إنتاج الأغذية واستهلاكها حول العالم. ووفقًا لمؤشر الأمن الغذائي العالمي لعام 2019، الذي تم حسابه بناء على ثلاثة عوامل، تشمل قدرة المواطنين على شراء الطعام، ومدى توفره، ومدى جودته وأمانه؛ فقد احتلت سنغافورة المرتبة الأولى عالميًا بمؤشر أمن غذائي بلغت نسبته 87.4%، وجاءت في المرتبة الثانية إيرلندا بمعدل قدره 84%، وجاءت الولايات المتحدة في المرتبة الثالثة بمعدل قدره 83.7%، وجاءت كل من سويسرا وفنلندا في المرتبتين الرابعة والخامسة بمعدلات قدرها 83.1% و82.9% على التوالي، علمًا بأن قضية «الأمن الغذائي» ازدادت بروزًا بسبب تفشي جائحة (كوفيد-19).

وعلى الصعيد العربي جاءت دولة قطر في المرتبة الأولى بمعدل قدره 81.2% محتلة بذلك المرتبة 13 عالميًا، وجاءت السلطنة في المرتبة الخامسة عربيًا بمؤشرات أمن غذائي وصلت إلى 68.4%[10].

الأمن المائي

يتزايد الطلب العالمي على المياه بمعدل يبلغ 1% في السنة نتيجة لنمو عدد السكان والتنمية الاقتصادية وأنماط الاستهلاك المتغيرة، وسيظل ينمو نموًا كبيرًا خلال العقدين القادمين، كما يتوقع أن يزيد الطلب الصناعي والمنزلي على المياه بسرعة أكبر من الطلب الزراعي، وسيكون معظم الطلب المتزايد على المياه في البلدان ذات الاقتصادات النامية أو الناشئة. وفي الوقت ذاته، تشتد كثافة الدورة المائية العالمية بسبب تغير المناخ، فتزيد رطوبة المناطق الأكثر رطوبة ويزيد جفاف المناطق الأكثر جفافًا. وفي الوقت الراهن، يسكن 3,6 مليار نسمة في مناطق يحتمل أن تصبح شحيحة شهرًا واحدًا على الأقل في كل عام، ويمكن أن يزيد هذا العدد إلى نحو 4,8 - 5,7 مليار نسمة بحلول عام 2050م[11].

وسيتفاقم الوضع في المناطق التي تعاني حاليًا من ندرة المياه وذلك بفعل تغير المناخ المقترن بعدم انتظام إمدادات المياه، وسيولد تغير المناخ أيضًا أزمة مائية في المناطق التي لا تزال فيها موارد المياه وفيرة في الوقت الحاضر، وغالبًا ما تكون ندرة المياه ظاهرة موسمية أكثر مما هي ظاهرة مزمنة. ويتوقع أن تتأثر جودة المياه سلبًا بارتفاع درجات حرارة المياه وانخفاض الأكسجين الذائب فيها، كما تتزايد أخطار تلوث المياه، كالتلوث المسبب للأمراض الناجمة عن الفيضانات، أو ارتفاع تركيز الملوثات في أثناء فترات الجفاف[12].

10 Global food security index 2019 (https://foodsecurityindex.eiu.com/)
11 تقرير الأمم المتحدة عن تنمية الموارد المائية لعام 2018 - حلول مستمدة من الطبيعية لمعالجة قضايا المياه.
12 تقرير الأمم المتحدة عن تنمية الموارد المائية لعام 2020 - المياه وتغير المناخ.

النمو السكاني

وصل عدد سكان العالم وفقًا لإحصاءات الأمم المتحدة 2019 إلى 7,7 مليار نسمة، ومن المتوقع أن يزداد هذا النمو السكاني والذي يُعدُّ بطيء الوتيرة ليصل إلى 8.5 مليار نسمة في عام 2030، و9.7 مليار نسمة مع حلول عام 2050. وتستند الأرقام المذكورة على افتراض انخفاض معدلات الخصوبة في الدول التي تتسم بنمط الأسر الكبيرة وزيادة طفيفة في عديد من الدول التي يبلغ معدل الخصوبة فيها طفلين أو أقل في المتوسط، وزيادة في معدلات متوسط العمر والهجرة الدولية. ويصاحب النمو السكاني تحديات وآثار كبيرة.

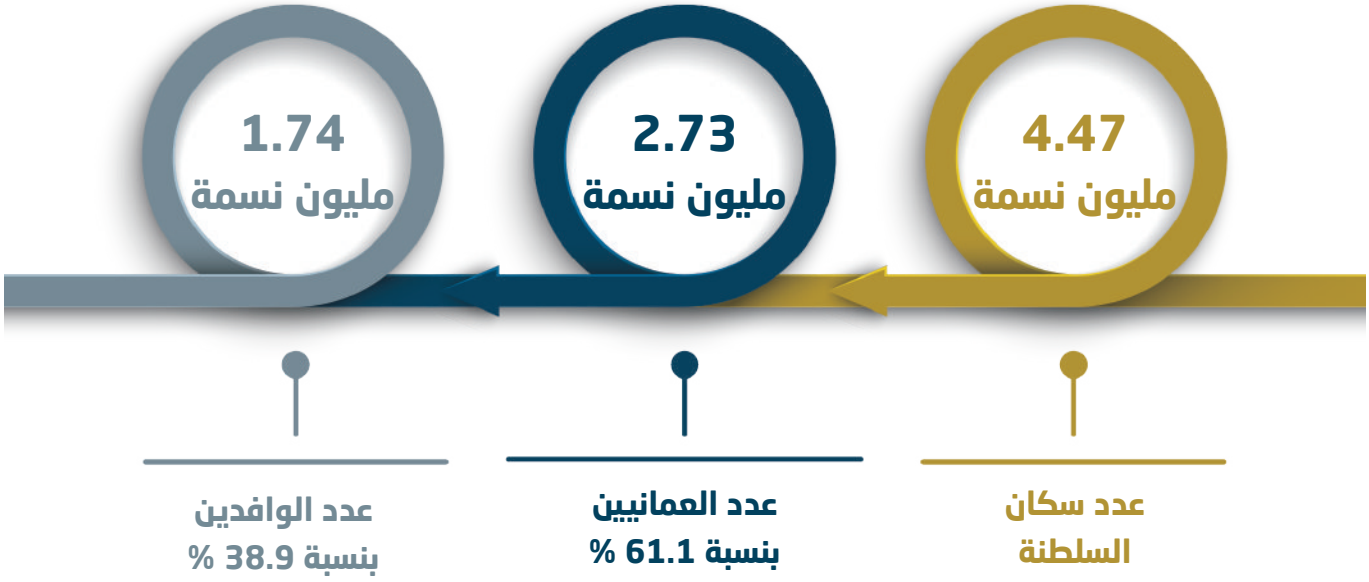

المصدر: نتائج تعداد 2020

وعلى مستوى الدول العربية، ووفقًا للتوقعات، ستكون مصر في المركز الأول في زيادة التعداد السكاني، بعدد يقارب 160 مليون نسمة بحلول 2050، بحسب إحصاءات الأمم المتحدة، وستشهد بعض الدول زيادات ملحوظة، مثل السودان التي سيصل عدد سكانها إلى 81 مليون نسمة بحلول عام 2050، كما سيصل عدد السكان في العراق بحلول العام نفسه إلى 70 مليون نسمة.

أما الدولة الوحيدة التي سينخفض عدد سكانها بحلول عام 2050 فهي لبنان، إذ سيصل تعدادها السكاني إلى 6.5 مليون نسمة، فيما يصل حاليًا إلى 6.9 مليون نسمة.

وبلغ إجمالي عدد السكان في دول مجلس التعاون الخليجي نحو 56.0 مليون نسمة في عام 2018، مقارنة بـ 54.9 مليون نسمة في عام 2017، أي بزيادة تقارب 1.1 مليون نسمة. كما بلغ النمو السكاني للفترة من 2014-2018 نحو 2.9 %.

أما على الصعيد المحلي، فقد تضاعف عدد سكان السلطنة ثلاث مرات منذ عام 1985، فوفقًا لنتائج تعداد 2020م بلغ عدد سكان السلطنه نحو 4.47 مليون نسمة، شكل العمانيون نسبة 61.1 % من إجمالي السكان بنحو 2.73 مليون نسمة ، فيما بلغ عدد الوافدين نحو 1.74 مليون نسمة بنسبة 38.9 % من جملة سكان السلطنة بناء على نتائج تعداد 2020م. كما تشير بيانات تعداد 2020م إلى أن الهرم السكاني للعمانيين حسب النوع يتساوى تقريبًا، إذ بلغت نسبة الذكور والإناث 50.4% و 49.6% على التوالي، وبلغت نسبة فئتي الشباب والأطفال الأقل من 29 سنة (63.5%)، لتشكل ثلثي السكان العمانيين. وتمثل فئة الأطفال الأقل من 5 سنوات أكبر الفئات، إذ بلغت وحدها 14.6%، وتسعى السلطنة إلى استثمار هذه الهبة الديمغرافية وجعلها أداة للتنمية.

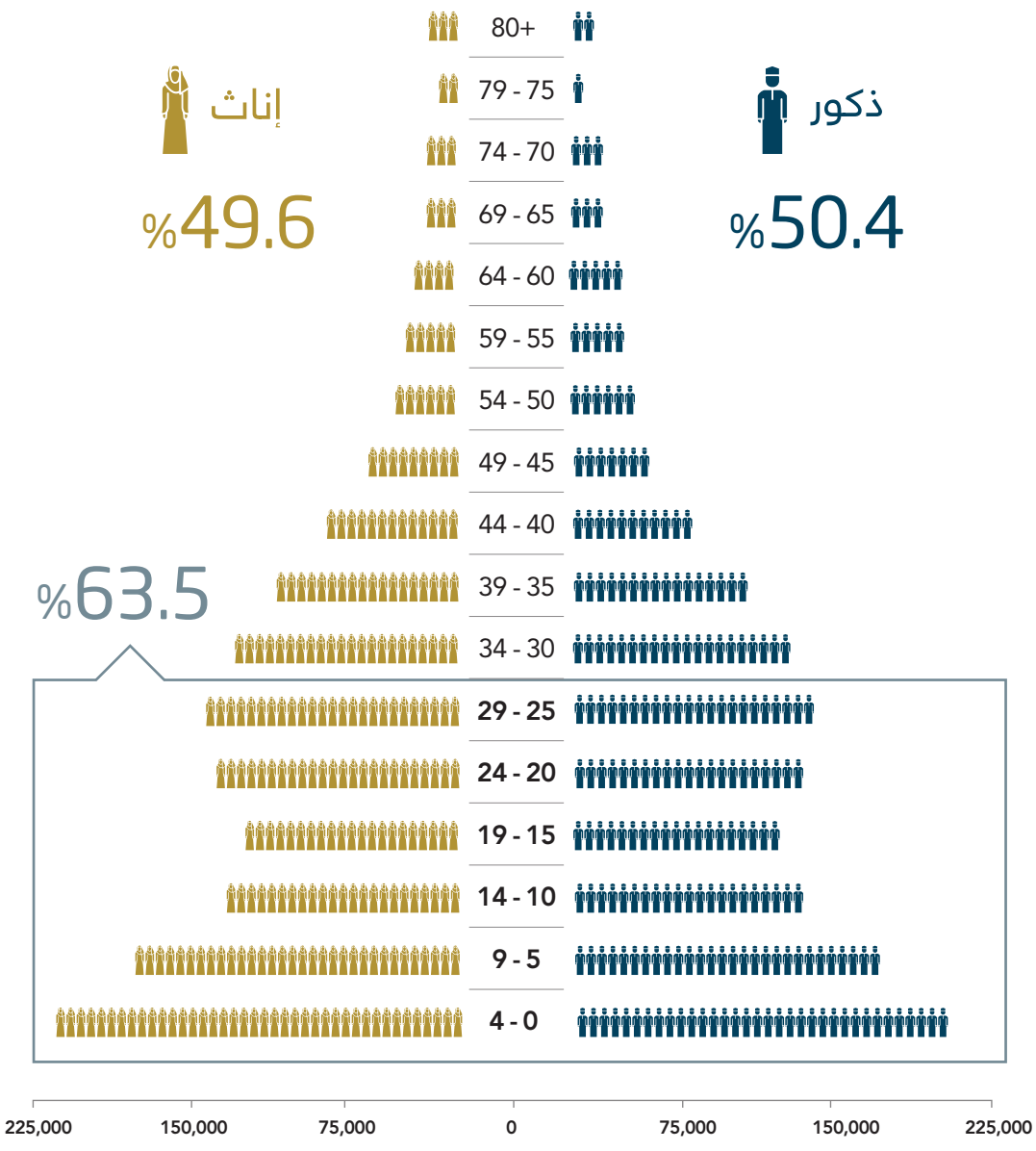

المصدر: نتائج تعداد 2020

التنمية البشرية[13]

أحرزت النرويج المرتبة الأولى عالميًا في تقرير التنمية البشرية لعام 2019، ويرجع ذلك لنظامها الاجتماعي القوي الذي يعتمد على الضمان الصحي والتعليم، وعلى مؤسساتها الطوعية، إضافة إلى التوزيع النوعي المتساوي.

أما على الصعيد العربي، فقد أحرزت الدول العربية تقدمًا في جوانب التنمية الاجتماعية المختلفة، إلا أن غالبية مؤشرات التنمية البشرية فيها مازالت منخفضة نسبيًا، ولا تتناسب مع إمكاناتها الاقتصادية، وأقل من مستوى مثيلاتها على المستوى العالمي. وبصورة عامة يظل تحدي توفير الخدمات الأساسية من حيث الكم والكيف في البلاد العربية قائمًا خاصة في المناطق الريفية. ويمكن القول أن الدول ذات المستوى الاقتصادي الأعلى قد أحرزت تقدمًا أفضل. وبالنسبة للسلطنة فقد حققت الترتيب الخامس خليجيًا وعربيًا، و47 عالميًا من بين 189 دولة في تقرير التنمية البشرية العالمي لعام 2019م، لتكون ضمن الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة جدًا.

تحسن مستوى السلطنة في معظم المؤشرات الرئيسة المكونة لدليل التنمية البشرية

ارتفعت من (0.821) نقطة لعام 2015 إلى (0.834) نقطة لعام 2019. في دليل التنمية البشرية

أحرزت ارتفاعًا ملحوظًا في قيم متوسط سنوات الدراسة لتصل إلى 9.7 في تقرير عام 2019 مقارنة بـ 9.3 في تقرير عام 2015

حصلت على الترتيب الثالث خليجيًا في متوسط العمر المتوقع عند الميلاد الذي بلغ 77.6 عامًا مقارنة مع 76.7 في تقرير عام 2015

13 يشير مفهوم التنمية البشرية إلى إتاحة أفضل الفرص الممكنة لاستغلال الطاقات البشرية المتاحة من أجل تحقيق مستوى رفاهية أفضل للأفراد. فالبشر هم الهدف الأساس للتنمية البشرية، وهم أيضًا الأداة الأساسية لتحقيق هذه التنمية. كما أن التنمية بهذا المعنى لا تعنى فقط زيادة الثروة أو الدخل للمجتمع أو حتى الأفراد وإنما النهوض بأوضاعهم الثقافية والاجتماعية والصحية والتعليمية وتفعيل مشاركتهم في المجتمع وحسن توظيف طاقاتهم وقدراتهم لخدمة أنفسهم ومجتمعاتهم.

وقد تحسن مستوى السلطنة في معظم المؤشرات الرئيسة المكونة لدليل التنمية البشرية، إذ حصلت على (0.834) نقطة في الدليل الذي تتراوح قيمته بين صفر وواحد، وارتفعت من (0.821) لعام 2015 إلى (0.834) لعام 2019.

وقد تحسنت السلطنة في قيم كل من العمر المتوقع عند الولادة، ومتوسط سنوات الدراسة، إذ أحرزت ارتفاعًا ملحوظًا لتصل إلى9.7 في تقرير عام 2019 مقارنة بـ9.3 في تقرير العام 2015، وبذلك تتقدم إلى الترتيب الثاني خليجيًا، كما حصلت على الترتيب الثالث خليجيًا في متوسط العمر المتوقع عند الميلاد الذي بلغ 77.6 عامًا مقارنة مع 76.7 في تقرير العام 2015.

وفي المقابل، شهد نصيب الفرد من الدخل القومي مقاسًا بالدولار العالمي (تعادل القوة الشرائية) تراجعًا طفيفًا، ليبلغ نحو 37,039 دولارًا في تقرير العام 2019 مقارنة مع ما قيمته 37,675 دولارًا في تقرير العام 2015.

تراجع طفيف في نصيب الفرد من الدخل القومي ليبلغ نحو 37,039 دولارًا في تقرير عام 2019 مقارنة مع ما قيمته 37,675 دولارًا في تقرير عام 2015

5
خليجيًّا وعربيًّا

47
عالميًّا

ترتيب السلطنة في تقرير التنمية البشرية العالمي لعام 2019م
لتكون ضمن الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة جدًا

دأبت دول العالم وخاصة في نهايات الألفية الثانية على العمل وفق خطط واضحة وإرادة كبيرة لتمكين الشباب وتطويرهم وإشراكهم الإشراك الحقيقي بوصفهم ثروة وطنية تساهم في تنمية اقتصاداتها، ولذلك تعمل على تضمينهم تضمينًا فاعلًا في مختلف البرامج والمشاريع الوطنية لتضمن رفع الاستفادة منهم وتترجم قواهم العقلية والبدنية ونشاطهم وحماسهم لقوة اقتصادية واجتماعية وخط دفاع أول للأوطان.

ووفقًا لتقارير الأمم المتحدة، يبلغ عدد الشباب في العالم أكثر من1,2 مليار شاب، منهم ما يقرب من 90% يعيشون في الدول النامية[14].

ونظرًا لأهمية تمكين الشباب وإشراكهم بوصفهم القوة الفتية التي تقوم عليها كل تنمية، والأساس المتين لكل المجتمعات، فقد اهتمت الأمم المتحدة بالشباب، وأكدت على أهميتهم لرسم خارطة الطريق للمستقبل، وعملت على إشراكهم وضمان توعيتهم بدورهم الكبير في السياسات والاقتصادات والعمل المجتمعي وغيره من الأمور ذات الأهمية القصوى.

واعتمدت الأمم المتحدة إستراتيجية دولية "برنامج العمل العالمي للشباب حتى سنة 2000م وما بعدها"[15]، ليأتي بعدها الاحتفال بالسنة الدولية للشباب للمرة الثانية بعنوان «الحوار والتفاهم المتبادل» بدءًا من 12 أغسطس 2010م[16]. وتعزز ذلك باتخاذ 12 من أغسطس من كل عام "اليوم الدولي للشباب"[17]. ليستمر الاهتمام بتعيين مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة للشباب وإنشاء مكتب مبعوث الأمين العام للشباب في سنة 2013. وتبع ذلك الإعلان عن إستراتيجية الأمم المتحدة للشباب في 24 سبتمبر 2018م التي أوجدت المسارات والركائز الأساسية لتشجع الدول على الاهتمام بشكل أكبر وبتنظيم أكثر للشباب وإشراكهم الإشراك الأمثل[18].

90%
من شباب العالم يعيشون في الدول النامية

99
عالميًا
ترتيب السلطنة في المؤشر الكلي لتقرير تنمية الشباب لعام 2016

14 https://www.un.org/development/desa/youth/wp-content/uploads/sites/21/2018/12/WorldYouthReport-2030Agenda.pdf.

15 قراري الجمعية العمومية للأمم المتحدة رقمي 50/81، و62/1.

16 قرار الجمعية العمومية للأمم المتحدة رقم 64/134.

17 قرار الجمعية العمومية للأمم المتحدة رقم 54/120.

18 https://www.un.org/youthenvoy/wp-content/uploads/2014/09/Arabic_Formatted.pdf.

ترتيب السلطنة عالميًا في تقرير تنمية الشباب الصادر عن منظمة الكومنولث للعام 2016

في مفتاح الصحة والرفاه	في مفتاح التعليم	في العمل والفرص	في المشاركة المدنية	في المشاركة السياسية
20	80	135	28	177

وقد جاءت السلطنة في المرتبة 99 من أصل 183دولة في المؤشر الكلي لتقرير تنمية الشباب الصادر عن منظمة الكومنولث للعام 2016، إذ حصلت في مفتاح الصحة والرفاه على المرتبة 20، وحصلت في مفتاح التعليم على المرتبة 80، فيما حصلت على المرتبة 135 في العمل والفرص، وجاءت في المرتبة 28 في المشاركة المدنية، وحصلت على المرتبة 177 في المشاركة السياسية.

أولت الحكومة اهتمامًا كبيرًا لقطاع الشباب، إذ عملت مع تطور المسار الإداري للحكومة على إيجاد عدد من المؤسسات المتعلقة بقطاع الشباب حتى صدر المرسوم السلطاني رقم(117 /2011) بإنشاء اللجنة الوطنية للشباب، التي عملت على إيجاد عدد من المشاريع والبرامج التي تستهدف بناء الشباب وتطويرهم وتنمية مواهبهم ومهاراتهم ، ومع تطور الاحتياجات وتقدمها عملت وزارة الشؤون الرياضية (سابقًا) على إيجاد إستراتيجية وطنية للشباب تترجم المأمول منهم وترتبط ارتباطًا مباشرًا برؤية عُمان 2040، وفي أغسطس 2020 أصبحت وزارة الثقافة والرياضة والشباب معنية بقطاع الشباب في السلطنة.

يأتي الاهتمام بالشباب جليًا من قبل المقام السامي، إذ ذكر جلالته - حفظه الله ورعاه - في خطابه السامي "إن الشباب هم ثروة الأمم وموردها الذي لا ينضب وسواعدها التي تبني، هم حاضر الأمة ومستقبلها، وسوف نحرص على الاستماع لهم وتلمس احتياجاتهم واهتماماتهم وتطلعاتهم، ولا شك أنها ستجد العناية التي تستحق».

تحليل الوضع الراهن وانعكاسه

03 الفصل الثالث

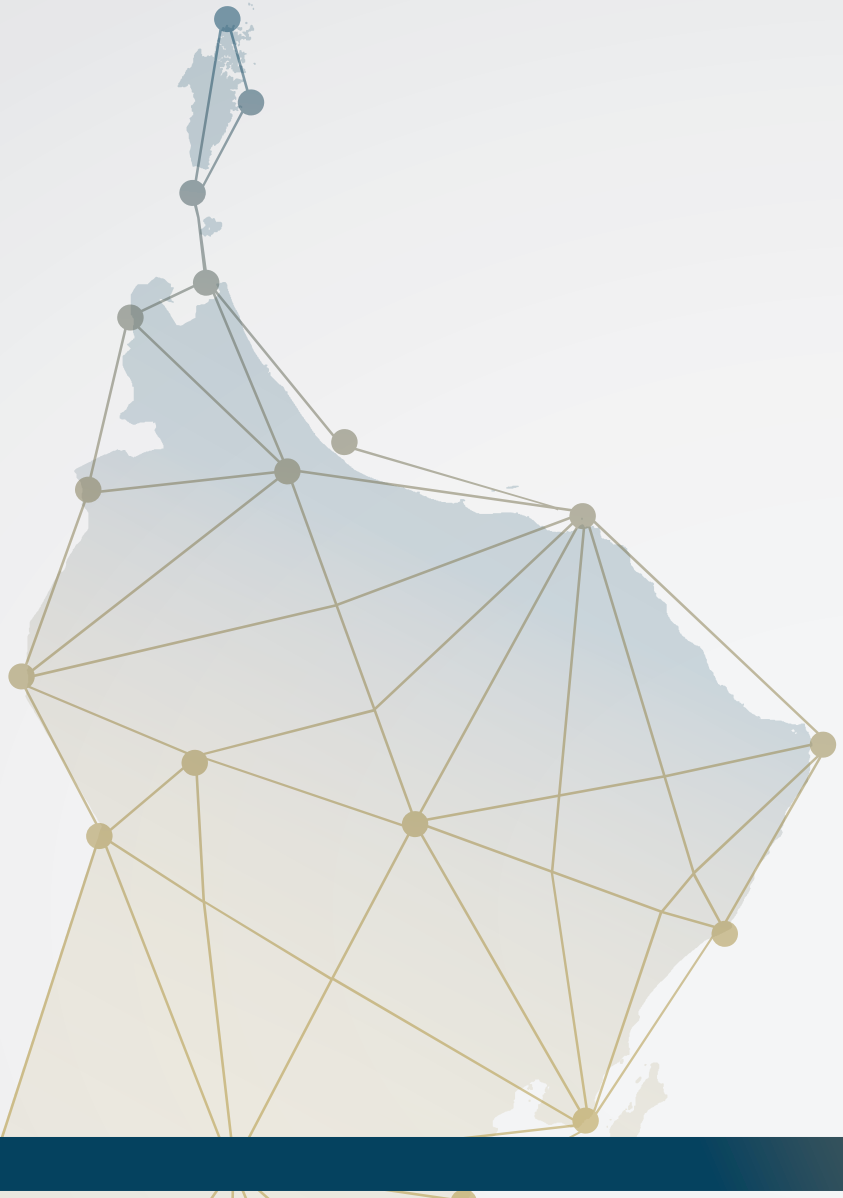

ـاته

على خطة التنمية الخمسية العاشـرة

رافقت فترة تنفيذ خطة التنمية الخمسية التاسعة (2016-2020م) مجموعة من المتغيرات الإقليمية والدولية، يأتي في مقدمتها تقلبات أسعار النفط العالمية، وعدم استقرار الأوضاع الجيوسياسية في المنطقة، ودخول الاقتصاد العالمي في موجة من الركود إثر تراجع معدلات النمو في الاقتصادات المتقدمة والناشئة على حد سواء، والحروب التجارية الخارجية، الذي نجم عنه تراجع في الطلب العالمي على النفط، وتواضع التدفقات الخارجية للاستثمار الأجنبي المباشر، وكذلك انخفاض حركة السفر والسياحة، مما كان له تأثير سلبي على الاقتصاد الوطني، على الرغم من كونه اقتصادًا صغيرًا، ولكنه يتأثر بطبيعة الحال كغيره من الاقتصادات الصغيرة المفتوحة بالتغيرات التي يشهدها العالم، (وإن كان لا يؤثر في الاقتصاد العالمي بدرجة كبيرة).

وانتهت هذه الخطة بعام صعب شهد تبعات جائحة (كوفيد-19) وما تسببت به من إغلاق تام لمختلف الأنشطة الاقتصادية. وتجدر الإشارة إلى أن الأزمة الاقتصادية التي تعرضت لها السلطنة خلال السنوات القليلة الماضية وما زالت تعاني منها تتضمن تراجع أسعار النفط العالمية، وانخفاض الطلب العالمي على النفط، وتواضع معدلات الاستثمار الوطني (العام والخاص)، وتزايد المديونية الخارجية، وتأثير ذلك على الجدارة الائتمانية للسلطنة، وارتفاع تكلفة الاقتراض وتنافسية الاقتصاد، وتواضع قدرته على جذب الاستثمار الخاص (المحلي والأجنبي) ومن ثم عدم القدرة على تحقيق أهداف التنويع الاقتصادي المستهدف الذي يحتاج إلى الاستثمار الخاص ويحفزه أيضًا الاستثمار العام.

وبما أن خطة التنمية الخمسية التاسعة هي الخطة المكملة للرؤية المستقبلية 2020، فمن المناسب أن نستعرض أهم مؤشرات قياس الأداء الاقتصادي للتعرف إلى ما تم إنجازه من أهدافها حتى نتمكن من تحديد التحديات التي واجهت تنفيذها والتعرف إلى الجوانب التي تتطلب المزيد من العمل سعيًا لاستكمالها.

ويستخلص من تقييم أداء الخطة، بأن أداءها كان متواضعًا نتيجة للأسباب التي ذكرت أعلاه، إذ تشير أحدث البيانات الفعلية الواردة من المركز الوطني للإحصاء والمعلومات إلى تراجع معدلات نمو الاقتصاد الوطني خلال الفترة

2.3%
متوسط معدل نمو الأنشطة غير النفطية بالأسعار الثابتة 2016-2019

0.8%
متوسط معدل نمو الأنشطة النفطية بالأسعار الثابتة 2016-2019

(2016-2019م) لينمو بمعدل سنوي حقيقي يقدر في المتوسط بنحو (1.4%) مقارنة بالمعدل المخطط والمقدر بنحو (2.8%).

وفي إطار تنويع القاعدة الإنتاجية للاقتصاد الوطني خلال فترة الخطة التاسعة، نمت الأنشطة غير النفطية بالأسعار الثابتة بوتيرة أسرع من نمو الأنشطة النفطية، وإن لم يكن بمعدل النمو المرجو والذي يدل على تحقق التنويع الاقتصادي المنشود، إذ بلغ متوسط معدل نمو الأنشطة غير النفطية بالأسعار الثابتة (2.3%) مقارنة بنحو (0.8%) للأنشطة النفطية للفترة 2016-2019. ورغم تلك المؤشرات الجيدة إلا أن تحسين مؤشرات الأنشطة غير النفطية بحاجة لتنفيذ خطة للتنويع الاقتصادي ترتبط بمستهدفات محددة، تحقق من خلال حزمة من الحوافز ترتبط بهذه المستهدفات وفق إطار زمني محدد، على النحو الذي تحقق في عدد من الدول التي نجحت في تحقيق التنويع الاقتصادي المنشود، وعلى النحو الذي سيرد بالتفصيل لاحقًا عند تناول أهداف أولوية التنويع الاقتصادي.

من جهة أخرى تراجعت معدلات الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى (23.2%) في عام 2019م مقارنة بنحو (28%) في بداية الخطة عام 2016م. كما استمرت معدلات الادخار القومي في الارتفاع ولكن بمعدلات أقل عن الزيادة في الاستثمار. وفي ضوء ذلك بلغت فجوة الادخار القومي إلى الاستثمار في عام 2019م نحو (8.7%)، وهو ما يشير إلى ضرورة تعزيز الادخار القومي عن طريق تحفيز القطاع الخاص، وخاصةً العائلي، وجذب مزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة لتحقيق الأهداف الاستثمارية المرجوة.

على صعيد التضخم (مقاسًا بالرقم القياسي لأسعار المستهلكين)، فقد شهدت سنوات الخطة معدلات تضخم منخفضة، إذ بلغت أعلاها (1.6%) في عام 2017م وأدناها (0.1%) في عام 2019م، وكان متوسط فترة الخطة (0.9%) كما هو موضح في الجدول رقم (3-1). ويعزى ذلك للسياسات المالية والنقدية التي اتبعتها الحكومة، والإجراءات التي اتخذت لمراقبة وضبط الأسواق وتفعيل إجراءات حماية المستهلك، وربما يعكس ذلك أيضا محدودية النشاط الاقتصادي.

جدول (3-1) تحليل مقارن لأهم مؤشرات الأداء الاقتصادي
لخطة التنمية الخمسية التاسعة (2016-2019م) الفعلي مقارنة بالمخطط

متوسط مخطط (2016-2020)	البيـــان	2015	2016	2017	2018	2019	متوسط فعلي (2016-2019)
55	متوسط سعر النفط الخام (دولارًا/برميل)	56.5	40.1	51.3	69.7	63.6	56.2
990	انتاج النفط الخام (ألف برميل / اليوم)	981.1	1004.3	970.6	978.4	970.9	981.1
29151	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (مليون ريال عماني)	26,307.6	25,162.2	27,140.2	30,678.8	29,349.5	28,082.6
2.8	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (معدل النمو%)	4.7	5	0.3	0.9	-0.8	1.4
0.2	الأنشطة النفطية (معدل النمو%)	4.4	3.6	-3	2.3	0.2	0.8
4.3	الأنشطة غير النفطية (معدل النمو%)	5.6	4.9	3.3	0.5	0.4	2.3
28	معدل الاستثمار (نسبة من الناتج المحلي الإجمالي)	28	33	27	23.2	23.2	26.6
13.5	معدل الادخار (نسبة من الناتج المحلي الإجمالي)	14.3	9.5	11.6	18.7	14.5	13.6
15.7	فجوة الادخار إلى الاستثمار	14.8	23.7	15.8	4.5	8.7	13.2
2.9	متوسط أسعار المستهلكين %	0.1	1.1	1.6	0.9	0.1	0.9

المصدر: المركز الوطني للإحصاء والمعلومات

أما في مجال التنويع الاقتصادي، فيتضح أن الخطة الخمسية التاسعة لم تتمكن من تحقيق كامل أهدافها، فعلى الرغم من نمو القطاع غير النفطي، فإن القطاع النفطي لا يزال يقوم بالدور الأساسي في اقتصاد السلطنة، إذ تشكل الإيرادات النفطية نحو (74%) من إجمالي الإيرادات العامة للموازنة العامة للدولة، وحصيلة الصادرات النفطية تشكل نحو (62%) من إجمالي الصادرات السلعية (الشكل رقم 3-1).

الشكل (3-1) مؤشرات الأنشطة النفطية (2016-2019)

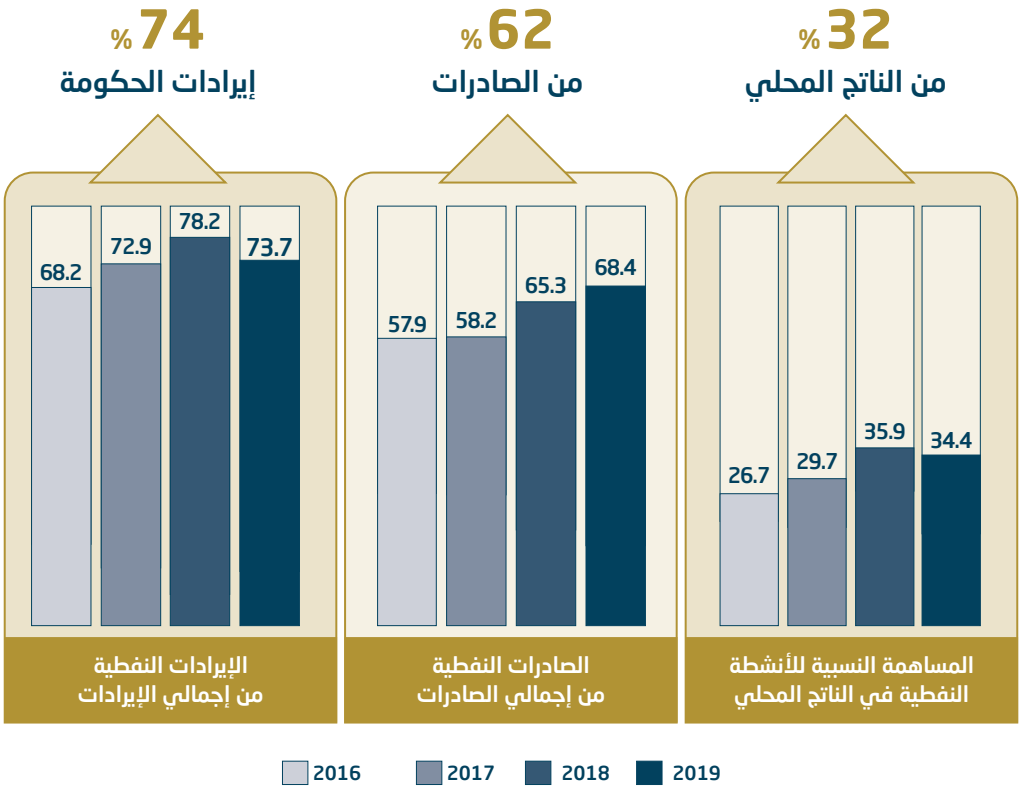

المصدر: المركز الوطني للإحصاء والمعلومات

الجدير بالذكر أن الخطة الخمسية التاسعة قد أعطت الأولوية لخمسة قطاعات واعدة للتنويع الاقتصادي وهي: الصناعة التحويلية، النقل والخدمات اللوجستية، السياحة، الثروة السمكية والتعدين. وفيما يأتي موقف تنفيذ هذه القطاعات (جدول رقم 3-2):

جدول (3-2) مقارنة بين أهم مستهدفات قطاعات التنويع الاقتصادي والمحقق في إطار خطة التنمية الخمسية التاسعة

القطاعات الواعدة		المستهدف في الخطة الخمسية التاسعة	فعلي					المتوسط
			2015	2016	2017	2018	2019	
	قطاع الصناعات التحويلية							
	معدل المساهمة	10	9.5	9.3	9.4	10.3	10.8	10.0
	معدل النمو	6	4	3	3.2	9.8	4.5	5.1
	قطاع النقل والخدمات اللوجستية							
	معدل المساهمة	6.8	6.3	6	6.7	6.3	6.4	6.4
	معدل النمو	5	5.3	-0.6	11.3	-4	0	1.7
	قطاع السياحة							
	معدل المساهمة	3.3	2.8	2.7	2.7	2.2	2.5	2.6
	معدل النمو	5.3	6.2	-6.9	8.2	-6.6	4.1	-0.3
	قطاع الثروة السمكية							
	معدل المساهمة	0.6	0.6	0.7	0.8	1.3	1.3	0.9
	معدل النمو	6.5	21.7	8.7	24.3	59.2	2.1	23.6
	قطاع التعدين							
	معدل المساهمة	0.5	0.4	0.4	0.54	0.46	0.43	0.5
	معدل النمو	6	10.4	11.2	20.3	-8.2	8	7.8

المصدر: المركز الوطني للإحصاء والمعلومات

وعلى صعيد سوق العمل؛ يُعدّ سوق العمل الأكثر بعدًا عن المسار المستهدف، فهيكل التوظيف غير متوازن بدرجة كبيرة، إذ يشكل الوافدون نحو 78.7% من إجمالي المشتغلين في عام 2019. ويأتي ذلك في ظل تزايد أعداد الداخلين الجدد لسوق العمل سنويًا والباحثين عن عمل.

2-3 التحديات الاقتصادية والمالية

الناتج المحلي الإجمالي والنمو الاقتصادي

تشير أحدث المؤشرات الاقتصادية الصادرة عن المركز الوطني للإحصاء والمعلومات إلى تراجع أداء الاقتصاد الوطني في عام 2019 نتيجة انخفاض أسعار النفط الخام بنسبة 9.0 % مقارنة مع العام 2018 حين بلغ متوسط سعر النفط 69.7 دولارًا / برميل. إذ تراجع الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بنسبة 4.3% خلال عام 2019، وانخفضت الأنشطة النفطية وغير النفطية بنسبة 8.4% و1.5% على التوالي. كما تراجع الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بنسبة 0.8% خلال الفترة نفسها، وجاء ذلك محصلة لتباطؤ نمو القطاعات النفطية، وغير النفطية التي نمت بنسبة 0.2 %، و 0.4 % على الترتيب، في العام 2019 مقارنة بنموها بنسبة 2.3 %، و 0.5 %، على الترتيب في العام 2018. ومن المتوقع أن يستمر التراجع في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2020م، نتيجة لإجراءات إغلاق معظم القطاعات الاقتصادية التي اتخذتها الحكومة لمنع تفشي جائحة كوفيد-19، إذ أوضحت البيانات بأن الناتج المحلي الإجمالي، بالأسعار الجارية، تراجع بنسبة (16.5%) خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2020. ومن المتوقع أن يتراجع النمو بنحو 3.5% بالأسعار الثابتة، خلال العام نفسه.

وتعمل خطة التنمية الخمسية العاشرة (2021-2025)، على تقدير انعكاس الأزمة الحالية على معدل النمو الاقتصادي المستهدف باستخدام نموذج قياسي للاقتصاد الكلي.

وفي ضوء الظروف الراهنة لجائحة كوفيد-19 والأزمة المترتبة على تراجع أسعار النفط وزيادة حجم المديونية، تشير توقعات الخطة إلى تحقيق معدل نمو حقيقي في النمو الاقتصادي بنسب 2,3%، 7.9 %، 2,8 %، 2,6 %، 2,0 %، على التوالي خلال السنوات الخمس القادمة بدءًا من عام 2021 (وفقًا لبيانات النموذج الاقتصادي الكلي لسلطنة عُمان، وزارة الاقتصاد، توقعات مبدئية).

ومن المتوقع أيضًا تراجع الاستثمار الخاص بشكل كبير نتيجة التوقف التام لغالبية الأنشطة الاقتصادية. كذلك تشهد إيرادات الصادرات، خاصة النفطية، انخفاضًا كبيرًا في ضوء استمرار التراجع في الأسعار العالمية للنفط، وتواضع الطلب نتيجة توقف النشاط الاقتصادي في العالم نظرًا لإجراءات الغلق الاحترازية التي نفذتها الغالبية العظمى من الدول لمواجهة الجائحة. ومن المتوقع أيضًا انخفاض حصيلة الصادرات الخدمية، في ضوء توقف حركة السياحة والسفر خلال النصف الأول من عام 2020، ثم عودتها ببطء خلال النصف الثاني من العام نفسه. أما الواردات السلعية فمن المتوقع أن تشهد ثباتًا أو زيادة طفيفة، خلال العام الحالي بينما من المتوقع تراجع التحويلات الخارجية في ضوء البدء في الاستغناء التدريجي عن العمال الوافدين، نتيجة لركود النشاط الاقتصادي، وخطة خفض العمالة الوافدة في الجهاز الإداري للدولة. ولم يشهد النصف الأول من عام 2020 تغيرًا يذكر في نمط الاستهلاك الخاص، إذ إن النسبة الأكبر منه تتركز في الإنفاق على الطعام والشراب والمسكن والكهرباء والمياه والغاز والاتصالات التي شهدت زيادة وإقبالًا خلال الشهور الأولى من الجائحة وخلال شهر رمضان الكريم، ومن غير المتوقع أن يتراجع الاستهلاك الخاص بشكل كبير خلال النصف الثاني من عام 2020م.

النسبة الأكبر من الاستهلاك الخاص
في النصف الأول من عام 2020 تتركز في الإنفاق على:

الموازين الداخلية والخارجية

يمثل الاختلال في الموازين الخارجية (الناتج أساسًا عن عجز الحساب الجاري في ميزان المدفوعات)، والداخلية (عجز الموازنة العامة) أهم التحديات التي تواجه السياسات المالية والنقدية في السلطنة، فقد أثر انخفاض أسعار النفط العالمية وتفشي جائحة فيروس كوفيد-19 سلبًا على حصيلة الصادرات النفطية وغير النفطية ومتحصلات الخدمات المقدمة لغير المقيمين، بالإضافة إلى استمرار ارتفاع مستوى مدفوعات خدمة الدين الخارجي، مما أدى إلى تفاقم عجز الحساب الجاري.

أداء ميزان المدفوعات (2016-2020)

انخفض صافي الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي العُماني ليصل إلى 13 مليار دولار بنهاية عام 2020 مقارنة مع 14.9 مليار دولار في نهاية عام 2019، إلا أنه ما زال في الحدود الآمنة لمواجهة التقلبات الخارجية مدعومًا باستمرار اقتراض السلطنة من أسواق الدين العالمية (شكل رقم 3-2).

الشكل (3-2) تطور رصيد صافي الاحتياطيات الأجنبية (2015-سبتمبر 2020)

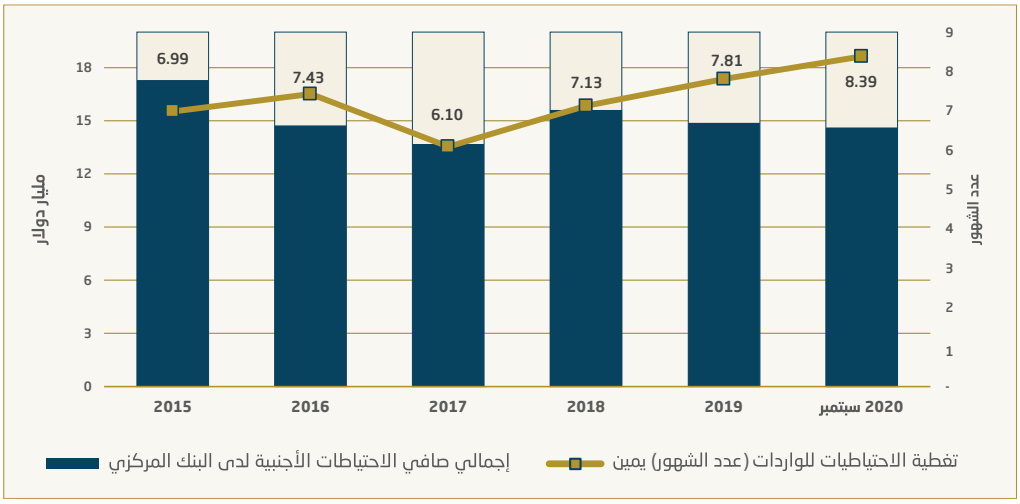

المصدر: البنك المركزي العماني

وقد أدت الاختلالات الداخلية والخارجية إلى تصاعد مستوى الدين العام، وخاصة الدين الخارجي. ويمثل معدل الدين العام حوالي (59.9 %) من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2019م (شكل رقم 3-3) ، ويتوقع أن يرتفع إلى (79.7 %) في عام 2020م. وعلى الرغم من أن هذه النسب ما زالت دون مستويات بعض الدول الأخرى، فإنها تؤدي إلى زيادة أعباء خدمة الدين بما يرهق الموازنة العامة ويؤثر سلبًا في سرعة تحقيق الاستدامة المالية.

الشكل (3-3) الدين العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (2014-2020)

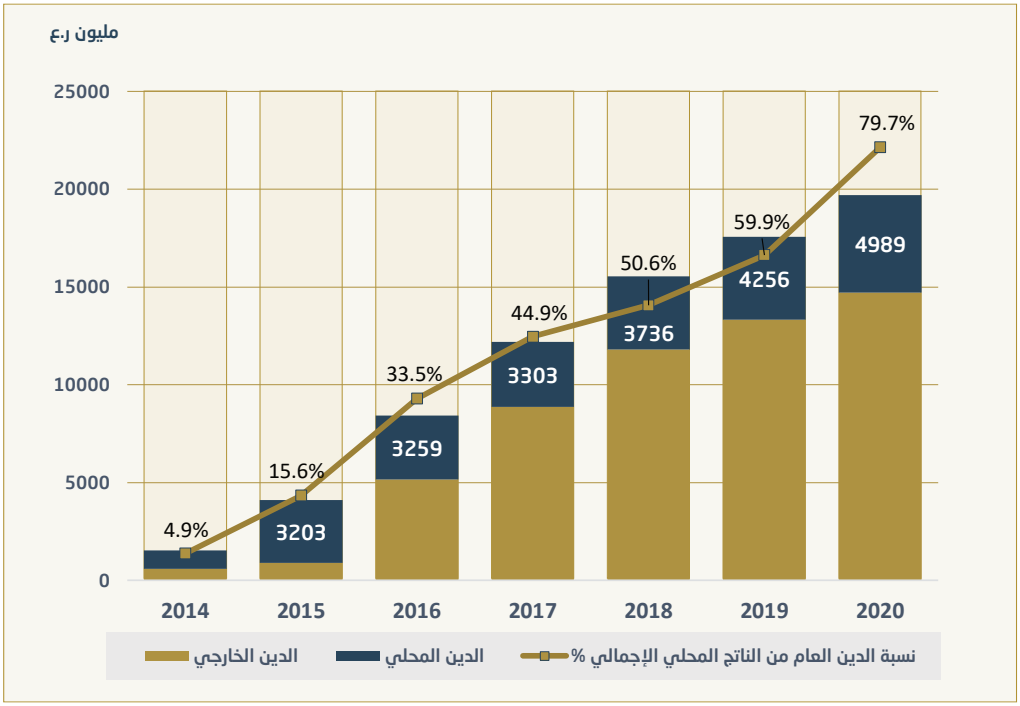

المصدر: خطة التوازن المالي متوسطة المدى - وزارة المالية

وانعكس هذا الأداء على هبوط مستمر في التصنيف الإئتماني الخاص بالملاءة المالية للسلطنة من قبل مؤسسات التصنيف الإئتمانية الدولية، مما يترتب عليه ارتفاع تكلفة الاقتراض من الخارج. حيث قامت مختلف مؤسسات التصنيف الائتماني بتخفيض تصنيف السلطنة، فقد خفضت مؤسسة (Moody's) في يونيو 2020 تصنيف السلطنة في الحصول على القروض الأجنبية إلى (Ba3 Negative) مقارنة مع (Baa1 Stable) مع بداية الخطة الخمسية التاسعة في 2016م. وأرجعت مؤسسة (Moody's) هذا التخفيض إلى مخاطر متعلقة بالسيولة المحلية، وانكشاف المالية العامة على المخاطر الخارجية. وفي حال استمرار هذا الاتجاه، سوف تزداد صعوبة حصول السلطنة على القروض من الخارج، كما سترتفع تكلفتها.

التدابير والإجراءات الاحترازية والوقائية وأثرها على أداء المالية العامة

تتمثل التحديات الرئيسة التي تواجه الاقتصاد الوطني، في اختلال أداء المالية العامة؛ مما دفع الحكومة إلى اتخاذ مجموعة من التدابير الاحترازية للسيطرة على عجز الموازنة العامة، بما في ذلك هيكلة الجهاز الإداري للدولة وتأجيل بعض المشاريع، وإعادة ترتيب أولويات المشاريع الإنمائية، وإحالة مجموعة من العاملين بالحكومة إلى التقاعد. كما تعمل الحكومة على تشجيع مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص وإعطاء دفعة لخصخصة بعض الخدمات الحكومية، لتقليل الضغط على الموازنة العامة للدولة. وتسعى كذلك إلى تدبير مصادر للتمويل الخارجي من الأسواق الناشئة لمنع تدهور الحساب المالي والخارجي. ويعتبر توفير فرص عمل للشباب العُماني أهم التحديات التي تواجه الحكومة خلال الفترة القادمة.

التدابير الاحترازية والوقائية التي اتخذتها الدولة للسيطرة على عجز الموازنة العامة

وتشير البيانات المالية لعام 2019، مقارنة بعام 2018، إلى انخفاض جملة الإيرادات العامة بنحو 3.3%، إذ تراجعت الإيرادات النفطية بنسبة 6.6%، وزادت الإيرادات غير النفطية بنسبة 8.7%. وساهمت كل من الإيرادات النفطية وغير النفطية بنحو 75% و25% من جملة الإيرادات على التوالي. وبلغ معدل تراجع الإنفاق العام 2.9%، ووصل عجز الموازنة العامة للدولة كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى 8.9%، ونسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي 59.9%.

وتشير أحدث البيانات المالية إلى تراجع جملة الإيرادات العامة بنسبة 12.4% خلال النصف الأول من عام 2020 مقارنة مع الفترة ذاتها من العام 2019، وجاء ذلك محصلة لتراجع الإيرادات النفطية بنسبة 17.4%، وارتفاع الإيرادات غير النفطية بنسبة 1.2%. في حين تراجع الإنفاق العام بنسبة 4.8%[19].

وتشير توقعات البنك الدولي إلى ارتفاع نسبة عجز الموازنة العامة إلى أكثر من 17% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2020، قبل انخفاضها نسبيًا خلال عامي 2021 و2022، وأن تزيد نسبة عجز الميزان الجاري إلى 15% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2020، وإلى 10% خلال عامي 2021 و2022. وتُعدّ قطاعات الصناعة والتجارة والسياحة واللوجستيات من أكثر القطاعات المتأثرة سلبيًا بتداعيات جائحة (كوفيد-19).

وتشير الدراسات الحديثة إلى أن حالة الركود الاقتصادي التي تسود العالم، والحروب التجارية، وتراجع الأسعار العالمية للنفط، وصرامة الأوضاع المالية العالمية سيكون لها أثر سلبي كبير على أداء الاقتصاد الوطني. ويمكن تخفيف حدة هذا التأثير السلبي من خلال تبني سياسات مالية توسعية موجهة لتنويع قاعدة الإنتاج الاقتصادي وتوليد فرص عمل.

وهذا ما تؤكد عليه العديد من الدراسات، بأن الإصلاح المالي قد لا يكون له تأثير كبير على النمو الاقتصادي، وتأثيره على معدلات النمو سيكون محدودًا إن لم يكن مصحوبًا بإصلاحات هيكلية، كما يتوقف هذا التأثير على حجم الإصلاح المالي، ونوعية الضرائب المفروضة، والإجراءات الأخرى التي يتم تنفيذها لترشيد الانفاق[20].

تأثر البرنامج الإنمائي بتراجع الموارد المالية

بالتزامن مع انخفاض أسعار النفط منذ بداية الخطة الخمسية التاسعة، انخفض الإنفاق الإنمائي كمتوسط للفترة (2016-2020م) المقدر بنهاية 2020م بنحو 1264.6 مليون ريال، بنسبة (31.1%) مقارنة بمتوسط الصرف في الخطة الخمسية الثامنة (2011-2015م) البالغ 1836.5 مليون ريال (شكل رقم 3-4).

وقد تم وضع سقف سنوي للصرف في الموازنة الإنمائية يقدر بنحو 1.2 مليار ريال لفترة الخطة، يتم توزيعه على مختلف الوزارات والجهات الحكومية بهدف ضمان

19 المصدر: وزارة المالية والمركز الوطني للإحصاء والمعلومات (2020). النشرة الإحصائية الشهرية. أغسطس.
20 Mohadde, Kamiar, Mehdi Raissi, and Niranjan Sarangi (2020). "Macroeconomic Effects of Global Shocks in the GCC: Evidence from Saudi Arabia," Economic Research Forum, Working Paper no. 1388, April, and Elbadawi, Ibrahim A. and Samir Makdisi (2020). "The Sustainability of GCC Development Under the New Global Oil Order," Economic Research Forum, Working Paper no. 1382, January.

عدم تجاوز الصرف في الموازنة. ومع بدء تطبيق سياسة تحديد سقف الصرف للجهات، كانت هناك مطالبات من الوزارات والجهات الحكومية لعدم كفاية السقف المخصص لها، والمطالبة برفع سقف الصرف المحدد لسداد مستحقات المقاولين المنفذين للمشاريع الجاري تنفيذها. ولمواجهة تأثيرات الانخفاض الحاد في أسعار النفط وتأثيراتها على الموازنة الإنمائية؛ تم مع بداية الخطة الخمسية التاسعة تأجيل تنفيذ عدد من المشروعات التنموية، كما تم في بداية الربع الثاني من عام 2020م إعادة ترتيب أولويات المشاريع وتأجيل عدد من المشاريع التنموية التي لا تتناسب مع الوضع المالي الحالي.

الشكل (3-4) المصروفات الإنمائية السنوية مقارنة بتقديرات الموازنة مع أسعار النفط الفعلية خلال الفترة (2011-2020)

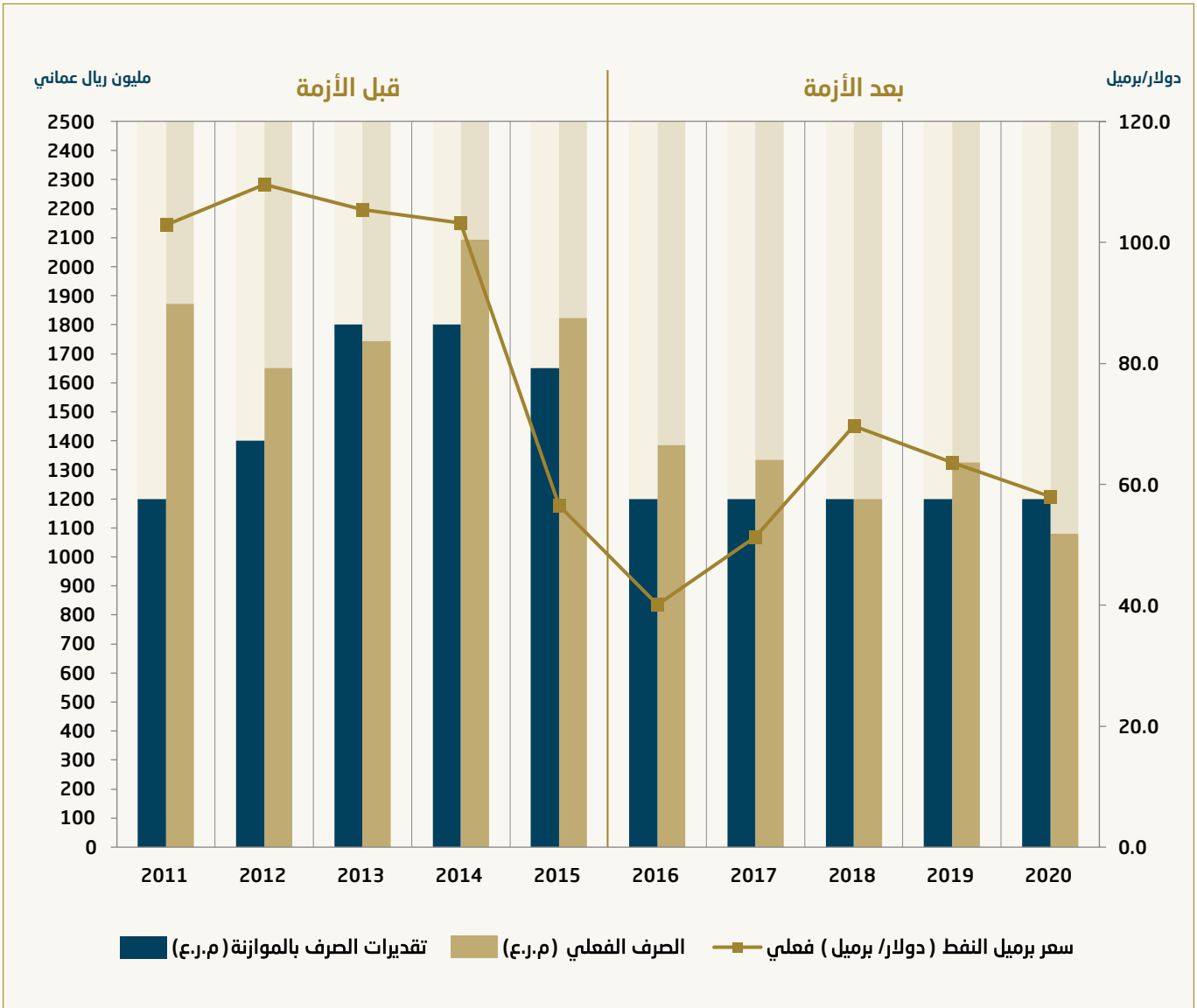

المصدر: وزارة الاقتصاد

3-3 تحدي التشغيل: ضرورة البحث عن حلول مستدامة

إن إشكالية التشغيل تعد من أهم التحديات التي تواجه السلطنة، على الرغم من أن معدلات الأداء في الاقتصاد الوطني تكفل توفير فرص عمل كافية، فإن سوق العمل لم يتمكن من استيعاب وتوظيف الأعداد المتزايدة من الباحثين عن عمل من العمانيين، مما يعني استمرار الظاهرة.

وتشير مؤشرات سوق العمل إلى زيادة عدد المشتغلين في القطاع الحكومي خلال عام 2019م بنحو (3.8%) مقارنة بالعام السابق، وكذلك زيادة عدد العاملين في القطاع الخاص بنسبة (4%). وتشير البيانات إلى أن القوى العاملة العمانية تتوزع مناصفة، إلى حد ما، بين القطاعين العام والخاص؛ إذ إن ما نسبته (43.6%) من العمانيين ما زالوا يعملون في القطاع الحكومي، مقابل ما نسبته (56.4%) فقط في القطاع الخاص، وقد تقل النسبة لأنها تشمل العاملين في الشركات الحكومية.

الشكل (3-5) العمالة العمانية في القطاع الحكومي والقطاع الخاص

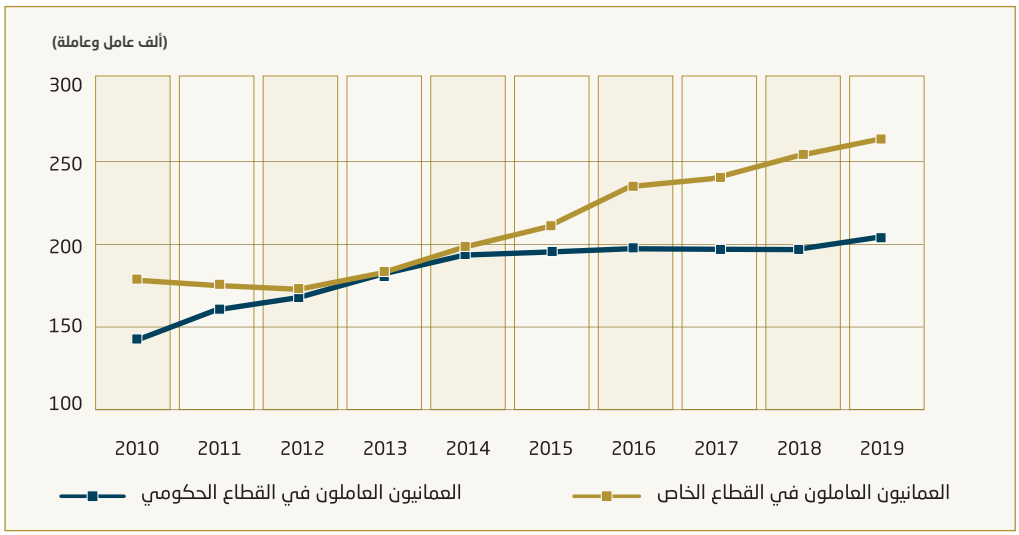

المصدر: المركز الوطني للإحصاء والمعلومات

وبحسب النتائج الأولية لتعداد السكان والمساكن والمنشآت لعام 2020؛ بلغ عدد الباحثين عن عمل من العمانيين نحو 65.438 ألف باحثًا عن عمل، معظمهم من الشباب في الفئة العمرية من (15-29) سنة بنسبة (72%)، وتشكل الإناث الغالبية بنسبة (62.5%). كما يمثل حملة الشهادات الجامعية النسبة الأكبر (53.2%) من الباحثين عن عمل ويليهم حملة دبلوم التعليم العام بنسبة (33.9%).

الشكل (3-6) الباحثون عن عمل حسب الجنس والفئات العمرية

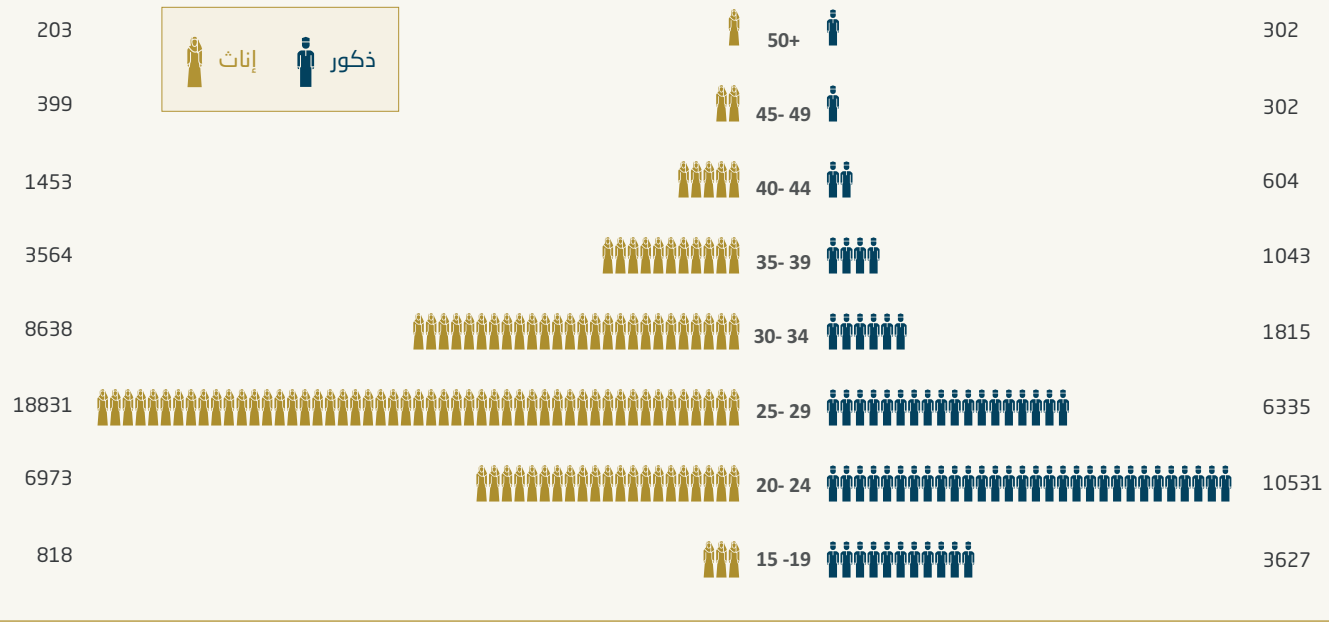

المصدر: المركز الوطني للإحصاء والمعلومات . (نتائج تعداد 2020)

الشكل (3-7) الباحثون عن عمل حسب المستوى التعليمي وعدد سنوات البحث

33.9%
نسبة
الباحثين عن عمل من حملة دبلوم التعليم العام

53.2%
نسبة
الباحثين عن عمل من حملة الشهادات الجامعية

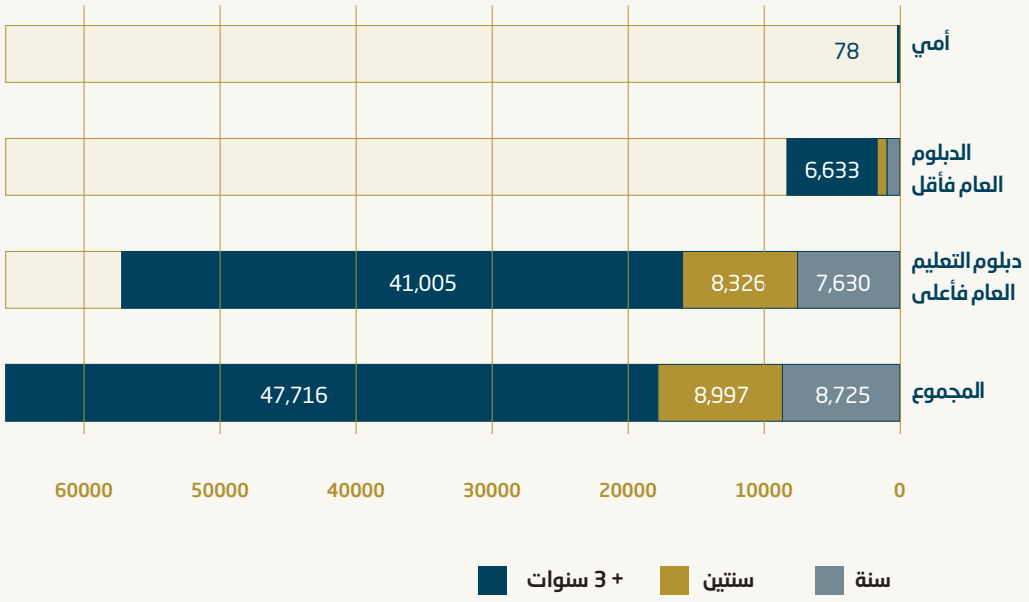

المصدر: المركز الوطني للإحصاء والمعلومات (نتائج تعداد 2020)

ويدور النقاش حول جدوى سياسة التعمين التقليدية في توفير فرص عمل منتجة ومجزية للمواطنين، وجدوى الإجراءات الآنية لمواجهة الأعداد المتزايدة من الباحثين عن عمل، ومدى الحاجة إلى إستراتيجية بديلة لسياسات سوق العمل، تعمل على تنشيط مواطن الطلب على العمالة، وإكساب المواطنين المهارات اللازمة لتلبية هذا الطلب. ويشير توزيع العمالة الوافدة في الشكل البياني (3-8) التالي إلى وجود إمكانية كبيرة لإحلال المواطنين محل بعض الوافدين في الفئات الوسطى من المهارات، مما يتطلب تنمية مهارات المواطنين حتى يمكنهم المنافسة في سوق العمل.

الشكل (3-8) توزيع العمالة الوافدة في شركات القطاع الخاص حسب مستوى المهارة 2019

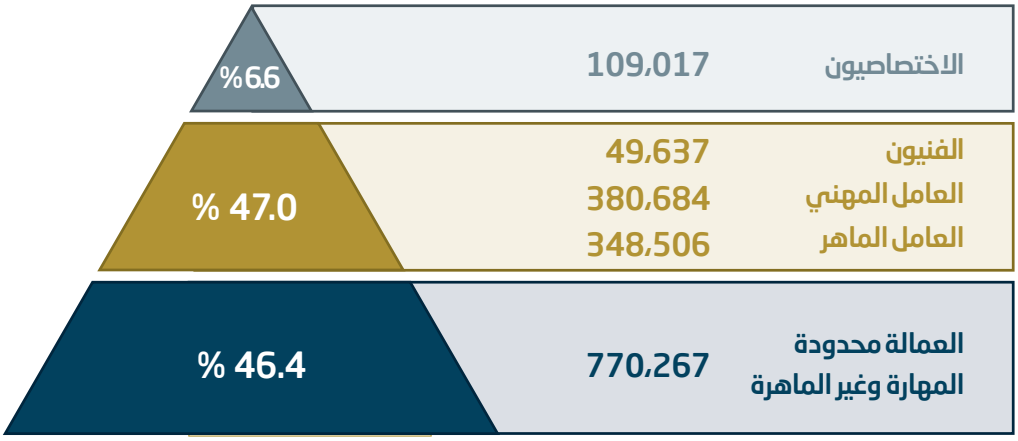

المصدر: المركز الوطني للإحصاء والمعلومات

بعد استعراض أهم القضايا على الصعيد الدولي (الفصل الثاني) وعلى الصعيد المحلي (الفصل الثالث)، يركز الفصل الرابع على التوصيات الإستراتيجية للخطة وأهم المرتكزات، كما يتناول قطاعات التنويع الاقتصادي بالتفصيل نظرًا لأهميتها خلال سنوات الخطة، ويستعرض الفصل الخامس البرامج الإستراتيجية للخطة، وفقًا لأولويات الرؤية المستقبلية. إضافة لذلك، يقدم هذان الفصلان آليات تعامل خطة التنمية الخمسية العاشرة مع التحديات المحلية وتأثير التطورات الدولية على الاقتصاد العُماني، على النحو الذي يحقق الاستفادة من الفرص المتاحة، والتعامل مع التحديات الراهنة، والمساهمة في تحقيق أهداف الرؤية المستقبلية، أخذًا في الحسبان تحقق نتائج ملموسة على أرض الواقع يشعر بها المواطن من خلال تحسن نسبي في مستوى معيشته، وتوفير مزيد من فرص العمل اللائق والمنتج للعمانيين والمستثمر من خلال سهولة تأسيس وممارسة الأعمال والخروج من السوق، وتحقيق التعافي السريع للاقتصاد، وتحقيق قفزة غير سابقة لمساهمة قطاعات التنويع الاقتصادي الواعدة في النشاط الاقتصادي، والمشاركة الفعالة في صنع القرار الاقتصادي، والمجتمع الدولي من خلال جذب مزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر خاصة في القطاعات غير النفطية، والاندماج في سلاسل الإنتاج والقيمة والتجارة والتوريد العالمية.

التوجهات الإستراتيجية

04 الفصل الرابع

جية

لخطة التنمية

الخمسية العاشرة

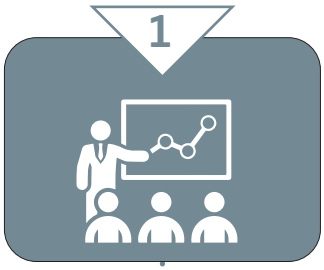

تعزيز التنمية البشرية المستدامة والحفاظ على رأس المال البشري

تستهدف الخطة منع تدهور رأس المال البشري جراء الأزمة الراهنة، والاستمرار في جهود تطوير المنظومة الصحية وقطاع الصناعات الدوائية، ودعم مبادرة الصحة من الجميع للجميع. وتستهدف أيضًا تطوير منظومة التعليم المدرسي والجامعي لرفع تنافسية خريجي التعليم في السوق المحلي والعالمي، مع التركيز على التعليم عن بعد، وتوفير البنية الأساسية المعلوماتية اللازمة. كما تركز على برامج الحماية والرعاية الاجتماعية وتشجيع حوكمة تقديم الخدمات العامة.

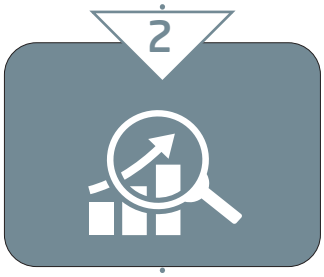

تحقيق تنمية متوازنة للمحافظات وتعزيز المستوى المعيشي للمواطنين

تسعى الخطة إلى تمكين المحافظات والعمل على تحقيق التنمية المتوازنة، والاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية بحسب المزايا النسبية لكل محافظة، بما من شأنه أن يسهم في تحقيق تنمية إقليمية متوازنة تقود إلى تحقيق تنمية شاملة ومستدامة، والتحول نحو اللامركزية الإدارية والاقتصادية. كما تسعى الخطة إلى زيادة دخل الفرد للمواطنين من خلال تقديم برامج اقتصادية واجتماعية مختلفة، والارتقاء بالخدمات التي يتم توفيرها في مختلف المجالات، وفق الإمكانات المتاحة.

توسيع قاعدة التنويع الاقتصادي وتطوير آليات وبرامج الهياكل الإنتاجية

تعمل الخطة على استمرار الجهود لتحقيق التنويع الاقتصادي، بما يضمن استمرار معدلات النمو الاقتصادي في المرحلة المقبلة في ضوء احتمالية انخفاض الطلب على النفط كمصدر أساسي للطاقة، وذلك من خلال تحفيز قطاعات الصناعات التحويلية ذات المحتوى التكنولوجي المرتفع التي تحقق

القيمة المضافة المحلية. كما تستمر الجهود في دعم قطاعات الزراعة والثروة السمكية والاستزراع السمكي والتصنيع الزراعي والغذائي للمساهمة في تحقيق الأمن الغذائي، كذلك تركز الخطة على قطاعات النقل والتخزين واللوجستيات والتجارة الإلكترونية لتعزيز الانضمام لسلاسل القيمة والإنتاج والتوريد العالمية، والسياحة التراثية والثقافية لتعظيم الاستفادة من الموروث الثقافي والحضاري والإنساني الكبير للسلطنة.

تطوير بيئة الاقتصاد الكلي وتحقيق الاستدامة المالية

تهدف الخطة إلى تحسين بيئة الاقتصاد الكلي والوصول إلى التوازن بين إجراءات ضبط وترشيد الإنفاق العام الجاري من ناحية، وتبني سياسات مالية توسعية منضبطة في الجانب الإنمائي من ناحية أخرى. وتعمل الخطة على تطوير البنية الاقتصادية الأساسية اللازمة لتحفيز الاستثمار الخاص وتسريع وتيرة تنفيذ المشروعات الإستراتيجية الكبرى ومشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص وجذب مزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر.

تحفيز النشاط الاقتصادي بالشراكة مع القطاع الخاص ودعم دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تسعى الخطة إلى زيادة مساهمة القطاع الخاص في القطاعات الاقتصادية ذات القيمة المضافة المحلية العالية، واستكمال سلاسل القيمة والإنتاج والتوريد، مع توفير البيئة المناسبة لممارسة الأعمال وتطوير المناطق الاقتصادية، ومساندة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال تدعيم ترابطها بالمؤسسات الكبيرة، وتشجيع مساهمتها في أنشطة الابتكار واقتصاد المعرفة وتطبيقات الثورة الصناعية الرابعة والذكاء الاصطناعي والأسواق المتخصصة ورأس المال المخاطر، والتركيز على توفير فرص عمل لائقة ومنتجة للشباب العُماني، خاصة في مجال ريادة الأعمال.

تتضمن مرتكزات الخطة ما يلي:

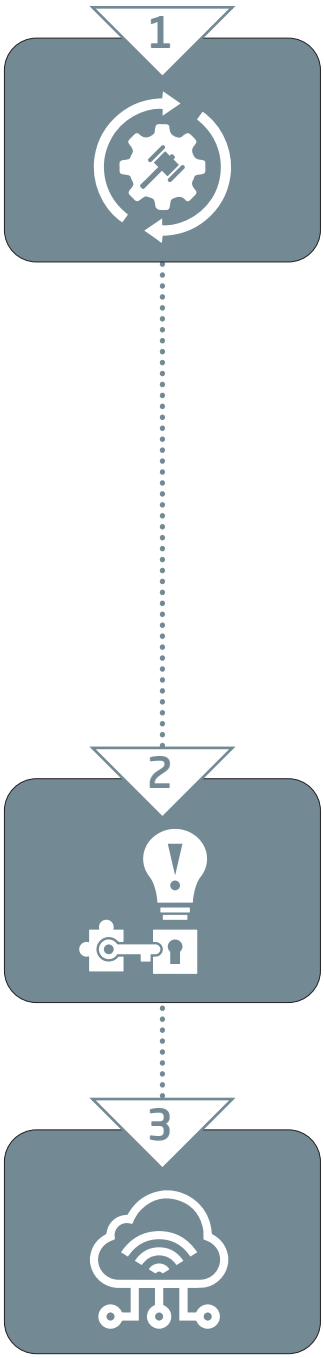

التطوير التشريعي والإداري

- تطوير منظومة التشريعات والقوانين على النحو الذي يدعم تحقيق أهداف الرؤية المستقبلية وخططها التنفيذية، وذلك من خلال إلغاء التشريعات والقوانين المتقادمة التي لا تواكب التطوير المنشود، وتعديل القوانين والقرارات أو استحداث تشريعات جديدة على النحو الذي يتلاءم مع تطلعات السلطنة كدولة في مصاف الدول المتقدمة.
- تحديث الجهاز الإداري للدولة في إطار التعديلات الهيكلية التي تمت مؤخرًا ليصبح جهازًا كفؤًا وفعالًا، يطبق أحدث مبادئ الحوكمة، ويعتمد على كفايات وطنية يتم اختيارها وفقًا لمعايير عادلة وشفافة، لتحقيق الأهداف الطموحة للدولة.

معالجة التحديات الآنية

بحيث يتم التعامل مع تداعيات الأزمة الاجتماعية والاقتصادية الراهنة المترتبة على جائحة (كوفيد-19) وعلى الكساد الاقتصادي وتفاقم مشكلة المديونية وتأثيرها على الجدارة الائتمانية للسلطنة.

الاستمرار في تحسين البنية الأساسية والاعتماد على التقنية الحديثة

التوسع في استخدام تطبيقات الثورة الصناعية الرابعة والذكاء الاصطناعي وإنترنت الأشياء في تطوير الأنشطة الاقتصادية، والتوسع في التطبيقات الذكية التي تساهم في تنمية رأس المال البشري بوصفه أساس التنمية الشاملة المنشودة.

الانضباط والتوازن المالي

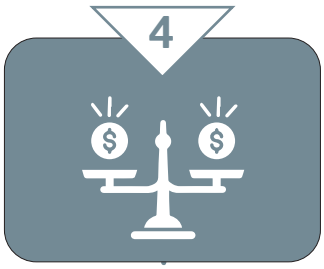

من خلال ضبط الإنفاق العام، خاصة الجاري، مع الحفاظ على الإنفاق الاستثماري والإنمائي دون تغيير، تمهيدًا لزيادته خلال الأعوام التالية، وذلك في ضوء الأثر المضاعف لهذا الإنفاق على تحقيق معدلات النمو الحقيقي وعلى تحفيز الاستثمار الخاص المحلي والأجنبي، والموازنة بين سياسات ضبط الإنفاق العام من ناحية، والسياسات المالية التوسعية اللازمة لتحفيز مشروعات البنية الأساسية والمشروعات العملاقة من ناحية أخرى.

الحفاظ على استدامة استخدام الموارد الطبيعية

اتخاذ التدابير اللازمة لمواجهة تداعيات التغيرات المناخية والتلوث، والحفاظ على البيئة، وعلى حقوق الأجيال القادمة في التمتع بالموارد الطبيعية خاصة الناضبة منها، وتحقيق الأمن الغذائي والمائي.

ضرورة الاستفادة من الدروس المستقاة من تاريخ السلطنة الطويل في مجال التخطيط التنموي

خاصة ما يرتبط باتخاذ التدابير اللازمة لكسب ثقة المواطن في كافة مراحل تنفيذ الخطة ومتابعتها وتقييم أثرها. وفي هذا الإطار، تبنت خطة التنمية الخمسية العاشرة منهجية التخطيط والإدارة بالنتائج، إذ تم تحويل الأهداف متوسطة وطويلة المدى إلى برامج محددة، وآليات تنفيذ واضحة، وجهة واحدة مسؤولة عن التنفيذ لسهولة المساءلة، وجهات أخرى يتم التنسيق بينها في إطار متكامل لتسهيل التنفيذ، وتمثل هذه البرامج المخرجات الملموسة التي يشعر بها المواطن. كما تم تحديد مؤشرات قياس للأداء ليتم استخدامها في متابعة تنفيذ البرامج وتقييم نتائجها، ومن المخطط أن تتولى الجهة المسئولة عن المتابعة والتقييم إعداد تقارير دورية تتاح للمواطن بشفافية ووضوح، مما يزيد من الثقة بين الحكومة والمواطن. ومن الأهمية بمكان أن تتولى المحافظات أيضًا إعداد تقارير المتابعة الدورية، وإشراك المواطنين في المتابعة؛ لتتحول نحو اللامركزية الإدارية والمالية والاقتصادية.

تضمنت أولوية التنويع الاقتصادي والاستدامة المالية الواردة ضمن محور «الاقتصاد والتنمية"، أحد محاور الرؤية المستقبلية «عُمان 2040»، هدفًا ينص على "قطاعات قاطرة للتنويع الاقتصادي وأخرى متكاملة معها يتم تحديدها كل 5 سنوات". وفي هذا الإطار، تم تحديد القطاعات الرائدة لتقود النمو الاقتصادي خلال السنوات الخمس القادمة، وتحقق هدف التنويع الاقتصادي وتنويع مصادر الدخل والإيرادات، وتوفر مزيدًا من فرص العمل اللائق والمنتج، وتساهم في التصنيع لإحلال الواردات، وزيادة الصادرات غير النفطية السلعية والخدمية. **وتعتمد معايير اختيار القطاعات الرائدة للتنويع الاقتصادي في الخطة على الآتي:**

قطاعات خطة التنمية الخمسية العاشرة

قطاع الصناعات التحويلية

تشمل الصناعات ذات المحتوى التكنولوجي المرتفع، التي تحقق القيمة المضافة المحلية، خصوصًا في مجال الصناعات الدوائية والمنتجات والمستلزمات الطبية وتجهيزات المستشفيات والخدمات الصحية.

قطاع الثروة الزراعية والسمكية

تشمل الاستزراع السمكي، والتصنيع الزراعي والغذائي والسمكي، للمساهمة في تحقيق الأمن الغذائي وتعزيز الاستثمار في الاقتصاد الأزرق.

قطاع التعدين والمنتجات التعدينية

تشمل الأنشطة والمنتجات التعدينية ذات المكون المحلي المرتفع.

قطاع الأنشطة الخدمية /الثقافية/ اللوجستية

تشمل النقل والتخزين واللوجستيات، والتجارة الإلكترونية، والسياحة مع التركيز على السياحة التراثية والثقافية، والصناعات الإبداعية لتعظيم الاستفادة من الموروث الثقافي والحضاري والإنساني الكبير للسلطنة ومن تقنية المعلومات والاتصالات والابتكار.

قطاع التعليم والبحث العلمي والابتكار

يشمل التعليم ما قبل المدرسة والتعليم العام والتعليم العالي، بهدف تشجيع القطاع الخاص للاستثمار في مجال التعليم، خاصة في مجال التعليم المدمج والتعليم عن بعد، إضافة إلى دعم عمليات البحث العلمي التطبيقي المعزز للابتكار في المجالات المختلفة.

قطاعات داعمة ومكملة

تهدف الخطة أيضا إلى خلق قطاعات داعمة ومكملة للقطاعات الرئيسة، تساهم في تحقيق التنمية المستدامة، ورفع كفاية وفعالية استخدام الموارد المتاحة، وإحداث خفض في تكاليف الإنتاج، والمحافظة على البيئة والموارد الطبيعية، كالاقتصاد الأخضر والدائري والأزرق.

الشكل (4-1) المستهدفات الكلية والقطاعية: نموذج الاقتصاد الكلي

تحقيق معدل نمو حقيقي للناتج المحلي الإجمالي لا يقل عن 3.5 % في المتوسط خلال سنوات الخطة

معدل الاستثمار يصل إلى 27% من الناتج المحلي الإجمالي في المتوسط والعمل على رفع كفاية الاستثمار والموارد المتاحة

جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاعات النفطية وغير النفطية ليصل إلى 10.9% من الناتج المحلي الإجمالي بنهاية الخطة

مساهمة القطاع الخاص في الاستثمار تصل إلى 60 % في المتوسط

تحقيق معدل نمو حقيقي للأنشطة غير النفطية يقدر بنحو 3.2 % في المتوسط

وتجدر الإشارة إلى أن إعادة الهيكلة الأخيرة قد تضمنت استحداث وزارة الاقتصاد، لتتولى عددًا من المهام المرتبطة بتعزيز التنمية الاقتصادية، من رسم السياسات، واقتراح التشريعات، والتنسيق بين الجهات المعنية ذات الصلة لتنفيذ السياسات والبرامج التي من شأنها تدعيم تنافسية الاقتصاد الوطني ورفع كفايته. كما تتضمن مهام الوزارة إعطاء دفعة قوية لتحقيق التنويع الاقتصادي من خلال توفير كافة المقومات اللازمة من موارد مالية وبنية أساسية وقدرات بشرية مدربة ومؤهلة. وعليه تؤدي وزارة الاقتصاد دورًا مهمًا في وضع السياسات اللازمة لتحفيز التنويع الاقتصادي، وتحديد مجموعة من الحوافز لجذب القطاع الخاص المحلي والأجنبي لزيادة الاستثمار في قطاعات التنويع، على أن ترتبط هذه الحوافز بمجموعة من النتائج التي يتعين تحقيقها خلال فترة زمنية محددة، مع اختيار مجموعة من مؤشرات قياس الأداء التي تقيس التقدم المحرز في مجال التنويع الاقتصادي. ويمثل هذا التوجه تطورًا في آلية التعامل مع ملف التنويع الاقتصادي، إذ يربط بين الحوافز والنتائج، ومن ثم لا يتم منح هذه الحوافز بشكل مطلق، كما أنها ترتبط بمدى زمني محدد.

إن الظروف الاقتصادية التي تمر بها السلطنة في الوقت الحالي تؤكد على أن التنويع الاقتصادي لم يعد خيارًا بل يعدّ أمرًا حتميًا، لا يمكن تحمل التكلفة الاقتصادية والاجتماعية لعدم تحققه. ومن الأهمية أيضًا التأكيد على أن الأهداف التي تم تحديدها لمساهمة قطاعات التنويع في الاقتصاد الوطني واقعية، وتم تحديدها باستخدام نموذج قياسي يعتمد على بيانات وطنية وفي إطار افتراضات واقعية، مما يزيد من الثقة في درجة تحقق هذه الأهداف إذا توفرت الظروف المواتية لذلك.

الشكل (4-2) مستهدفات أنشطة ومجالات التنويع الاقتصادي خلال خطة التنمية الخمسية العاشرة

الصناعات التحويلية	المساهمة الحالية في الناتج المحلي الإجمالي	%10.8
	المساهمة المتوقعة بنهاية الخطة الخمسية العاشرة	%12.2
	معدل النمو السنوي خلال فترة الخطة	**%6.0**
النقل والخدمات اللوجستية	المساهمة الحالية في الناتج المحلي الإجمالي	%6.4
	المساهمة المتوقعة بنهاية الخطة الخمسية العاشرة	%7.5
	معدل النمو السنوي خلال فترة الخطة	**%9.0**
السيـــاحة	المساهمة الحالية في الناتج المحلي الإجمالي	%2.5
	المساهمة المستهدفة بنهاية الخطة العاشرة	%3.0
	معدل النمو السنوي خلال فترة الخطة	**%1.4**
الثروة السمكية	المساهمة الحالية في الناتج المحلي الإجمالي	%0.9
	المساهمة المتوقعة بنهاية الخطة الخمسية العاشرة	%2.0
	معدل النمو السنوي خلال فترة الخطة	**%10.0**
الزراعة	المساهمة الحالية في الناتج المحلي الإجمالي	%1.3
	المساهمة المتوقعة بنهاية الخطة الخمسية العاشرة	%1.5
	معدل النمو السنوي خلال فترة الخطة	**%7.3**
التعدين	المساهمة الحالية في الناتج المحلي الإجمالي	%0.5
	المساهمة المتوقعة بنهاية الخطة الخمسية العاشرة	%0.7
	معدل النمو السنوي خلال فترة الخطة	**%9.0**
التعليم والبحث العلمي والابتكار*	المساهمة الحالية في الناتج المحلي الإجمالي	%4.9
	المساهمة المتوقعة بنهاية الخطة الخمسية العاشرة	%6.2
	معدل النمو السنوي خلال فترة الخطة	**%9.0**

* البيانات تخص قطاع التعليم فقط

المصدر: تقديرات وزارة الاقتصاد

في ضوء التنسيق بين وزارة الاقتصاد ووزارة المالية، تم اعتماد السيناريو الوارد بخطة التوازن المالي، الذي يمثل الأساس في التقديرات المختلفة المستخدمة في الخطة، ويفترض هذا السيناريو:

- أسعار تصاعدية للنفط: 45-45-50-50-50 (دولار/برميل).
- كمية إنتاج النفط تصاعدية: 960-1107-1133-1140-1140 (ألف برميل/يوم).

ووفقًا للسيناريو المعتمد الوارد في خطة التوازن المالي (جدول رقم 4-4) فإنه يستهدف المؤشرات الآتية في المتوسط:

- معدل نمو حقيقي للناتج المحلي في حدود (3.5%) في المتوسط لفترة الخطة.
- معدل الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي نحو (27%).
- صافي الاستثمار الأجنبي المباشر يصل إلى(10.9%) كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي بنهاية الخطة.
- مساهمة القطاع الخاص في إجمالي الاستثمارات (60%).
- معدل نمو الأنشطة غير النفطية بنحو (3.2%).
- معدلات تضخم مناسبة خلال الخطة وفي حدود (2.8%) سنويًا.
- معدلات نمو أعلى للأنشطة غير النفطية خلال الخطة في ضوء الإجراءات المبتكرة والخطط الهادفة لدعم التنويع الاقتصادي.
- معدلات إنتاجية أعلى في ضوء سياسات تنمية رأس المال البشري، والإصلاحات الهيكلية، وإعادة توزيع الاستثمارات ورفع كفاية الإنفاق الجاري والاستثماري.

جدول (4-1) الإطار الاقتصادي لخطة التنمية الخمسية العاشرة : السيناريو الأساسي والسيناريو المعتمد

البيـــان*	السيناريو الأساسي	السيناريو المعتمد
سعر النفط الخام (دولارًا/برميل)	48.3	48.0
إنتاج النفط الخام (ألف برميل / اليوم)	1,003.8	1,096
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (مليون ريال عماني)	29,221.8	29,513.5
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (مليون ريال عماني)	30,337.6	30,981.5
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (معدل النمو%)	3.0	3.5
الأنشطة غير النفطية (معدل النمو%)	3.0	3.2
معدل الاستثمار (نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي)	28.2	27
فجوة الادخار إلى الاستثمار	-6.6	-7.6
معدل التضخم (%)	1.0	2.8

* متوسط سنوات الخطة

المصدر: تقديرات وزارة الاقتصاد.

جدول (4-2) أهم مؤشرات الأداء الاقتصادي خلال سنوات خطة التنمية الخمسية العاشرة (2021-2025) وفقًا للسيناريو المعتمد (خطة التوازن المالي)

البيـــان	2020	2021	2022	2023	2024	2025	المتوسط لفترة الخطة
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (مليون ريال عماني)	24,712	25,796	27,907	30,138	31,495	32,232	29,513.5
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (%)	-15.8	4.4	8.2	8.0	4.5	2.3	5.5
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (مليون ريال عماني)	27,604	28,242	30,465	31,312	32,129	32,759	30,981.5
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (%)	-4.3	2.3	7.9	2.8	2.6	2.0	3.5
الناتج المحلي الإجمالي للأنشطة غير النفطية بالأسعار الجارية (مليون ريال عماني)	18,336	19,555	20,717	22,001	23,360	24,178	21,962.2
معدل نمو الناتج المحلي غير النفطي بالأسعار الجارية (%)	-5.8	6.6	5.9	6.2	6.2	3.5	5.7
الناتج المحلي الإجمالي للأنشطة غير النفطية بالأسعار الثابتة (مليون ريال عماني)	17,690	18,201	18,787	19,344	20,082	20,709	19,424.4
معدل نمو الناتج المحلي غير النفطي بالأسعار الثابتة (%)	-5.6	2.9	3.2	3.0	3.8	3.1	3.2
الناتج المحلي الإجمالي للأنشطة النفطية بالأسعار الجارية (مليون ريال عماني)	6,873	6,807	7,826	8,843	8,910	8,900	8,257.4
معدل نمو الناتج المحلي النفطي بالأسعار الجارية (%)	-33.6	-1.0	15.0	13.0	0.8	-0.1	5.5
الناتج المحلي الإجمالي للأنشطة النفطية بالأسعار الثابتة (مليون ريال عماني)	11,743	11,875	13,516	13,809	13,890	13,894	13,396.7
معدل نمو الناتج المحلي النفطي بالأسعار الثابتة (%)	-1.7	1.1	13.8	2.2	0.6	0.0	3.5
إنتاج النفط الخام (مليون برميلًا/السنة)	346	350	404	414	416	416	400
إنتاج النفط الخام (ألف برميلًا/اليوم)	949	960	1,107	1,133	1,140	1,140	1,096
متوسط سعر النفط (دولارًا/برميل)	47.61	45.0	45.0	50.0	50.0	50.0	48.0
متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (ريال عماني)	5,509	5,607	5,796	6,099	6,217	6,226	5,989.1
معدل التضخم (%)	-0.8	3.8	2.6	3.4	2.2	1.9	2.8

تابع جدول (4-2)

البيـــان	2020	2021	2022	2023	2024	2025
% نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي						
إجمالي الإيرادات ومنها:	**34.2**	33.5	34.0	35.9	35.9	35.7
النفطية	**24.5**	21.0	21.0	22.5	22.4	21.9
غير النفطية	**9.7**	12.5	13.0	13.4	13.6	13.8
إجمالي المصروفات ومنها:	**51.2**	42.2	40.0	37.9	36.5	35.5
الجارية	**43.4**	35.0	33.0	31.3	30.3	29.9
الاستثمارية متضمنة المصروفات الإنمائية	**7.8**	7.2	7.0	6.6	6.2	5.6
الفائض/ العجـز	**-17.0**	-8.7	-5.9	-2.0	-0.5	0.2
الاستهلاك	**68.5**	66.8	62.8	58.6	57.3	55.9
إجمالي الاستثمار	**20.5**	22.5	24.5	26.5	28.5	30.5
فجوة الادخار / الاستثمار	**-11.7**	-12.2	-9.3	-5.9	-5.1	-5.5
ميزان الحساب الجاري	**-11.7**	-12.2	-9.3	-5.9	-5.1	-5.5

المصدر: تقديرات وزارة الاقتصاد.

5-4 الإطار المالي لخطة التنمية الخمسية العاشرة

شـهدت السـلطنة خـلال العقـود الخمسـة الماضيـة عصـرًا اسـتثنائيًا مـن الازدهـار الاقتصـادي والاجتماعـي تحققت بفضله طفرة تنموية في كافة الأصعدة والقطاعات، إلا أن أزمة تراجع أسعار النفط العالمية ألقت بظلالها على الأوضاع المالية للسلطنة، إذ ساهمت وبشكل مباشر في اتساع الفجوة بين الإيرادات العامة والمصروفات. ومع استمرار الأزمة وزيادة هذه الفجوة فإن القدرة على الوفاء بمتطلبات التنمية والخدمات العامة ازدادت صعوبة. وقد بذلت الحكومة جهودًا كبيرة على صعيد التكيف المالي من خلال زيادة مصادر الإيرادات غير النفطية، وخفض مصروفات الوحدات الحكومية، وخفض المصروفات الاستثمارية. إلا أنه ومع تفشي جائحة كوفيد-19 وما صاحبها من تأثيرات؛ فقد تعمقت الأزمة المالية في السلطنة. ولتوفير التمويل

اللازم لسد عجوزات الموازنة؛ اعتمدت الحكومة وبشكل كبير على الاقتراض، الأمر الذي نتج عنه ارتفاع حجم الدين العام، وزيادة تكلفة خدمته، وتراكم التزامات مالية لجهات مختلفة، وتراجع التصنيف الائتماني والمركز المالي مما أثر سلبًا على ثقة المستثمرين وعلى النشاط الاقتصادي بشكل عام.

وفي ضوء هذه التطورات، تم إطلاق خطة مالية وطنية متوسطة المدى (خطة التوازن المالي) لإعادة الانضباط والتوازن المالي خلال فترة محددة، وضمان الحفاظ على سلامة المركز المالي للدولة، بهدف الوصول بالوضع المالي إلى مستويات الاستدامة في الأجل المتوسط، وذلك من خلال تنفيذ عدد من المبادرات. فقد ارتكزت الخطة المالية متوسطة المدى (2020-2025م) على خمسة محاور رئيسة، وهي: دعم النمو الاقتصادي، وتنشيط وتنويع الإيرادات الحكومية، وترشيد ورفع كفاية الإنفاق الحكومي، وتعزيز منظومة الحماية الاجتماعية، ورفع كفاية الإدارة المالية العامة.

دعم النمو الاقتصادي:
السعي إلى تعزيز الدور المحوري للقطاع الخاص وتمكينه للمساهمة في نمو الاقتصاد الوطني من خلال عدة مبادرات تستهدف تحسين بيئة الأعمال وإعادة هيكلة سوق العمل إضافة إلى تحفيز الاستثمارات المحلية والأجنبية.

تنشيط وتنويع الإيرادات:
السعي لزيادة الإيرادات غير النفطية كنسبة في الناتج المحلي الإجمالي من أجل توفير الوقاية اللازمة من التقلبات في أسعار النفط، إضافة إلى استغلال الموارد المحلية بكفاية أكبر.

ترشيد ورفع كفاية الإنفاق:
وضع الإنفاق العام على مسار مستدام، من خلال الحد من الاختلالات الهيكلية القائمة بين الإيرادات والمصروفات، وذلك عن طريق تحسين كفاية تقديم الخدمات والتعاون مع القطاع الخاص.

إرساء وتعزيز منظومة الحماية الاجتماعية:
انسجامًا مع أولوية «الرفاه والحماية الاجتماعية» في رؤية عمان 2040، تسعى الخطة المالية متوسطة الأجل لتعزيز التكامل المجتمعي، من خلال توجيه الدعم للفئات المستحقة.

رفع كفاية الإدارة المالية العامة:
دعمًا لأولوية «حوكمة الجهاز الإداري للدولة والموارد والمشاريع» في رؤية عمان 2040، تتضمن الخطة مبادرات ستحسن من الإدارة المالية العامة، وتعزز القدرات في الجهاز الإداري.

تتضمن المحاور أعلاه، عددًا من المبادرات التي من شأنها تحقيق الاستدامة المالية على المدى المتوسط. ويوضح الجدول رقم (4-3) السيناريو الأساسي للإطار المالي خلال الفترة (2021-2025م) في ضوء تداعيات جائحة كوفيد-19 والأزمة الاقتصادية الراهنة، قبل اتخاذ أي إجراءات مالية للتصدي لهذه التحديات.

وفي ضوء ما سبق، وعلى الرغم من الانخفاض المتوقع في عجز الموازنة العامة، إلا أن قيمته ما زالت مرتفعة وتتعارض مع أهداف تحقيق الاستدامة المالية التي تسعى لتحقيقها خطة التنمية الخمسية العاشرة، بوصفها أول خطة تنفيذية للرؤية المستقبلية عمان 2040. وفي هذا الإطار، تم تحديد مجموعة من الإجراءات المالية التي يتم تطبيقها بهدف زيادة الإيرادات العامة وخفض الإنفاق العام ومن ثم المساهمة في تخفيض عجز الموازنة العامة للدولة كما هو موضح في الجدول (4-4) السيناريو المعتمد (خطة التوازن المالي).

جدول (4-3) الإطار المالي لخطة التنمية الخمسية العاشرة: (السيناريو الأساسي)

السيناريو الأساسي					
البيان (مليون ريال عماني)	2021	2022	2023	2024	2025
الإيرادات	8,715	9,381	10,261	10,709	10,836
صافي إيرادات النفط	3,910	4,310	5,055	5,200	5,180
صندوق التحويل إلى الاحتياطي النفطي	130	130	140	140	140
إيرادات الغاز	2,020	2,140	2,310	2,464	2,501
الإيرادات الجارية	2,435	2,536	2,626	2,715	2,825
الإيرادات الرأسمالية	200	245	110	170	170
استردادات رأسمالية	20	20	20	20	20
المصروفات الجارية	11,484	12,132	12,528	12,927	13,422
الوزارات المدنية	4,490	4,540	4,590	4,640	4,690
مصروفات الأمن والدفاع	3,640	3,630	3,510	3,450	3,470
إنتاج النفط	360	416	405	428	428
إنتاج الغاز	230	266	280	288	292
تكاليف شراء الغاز	650	712	724	734	743
المساهمة في المؤسسات	10	10	10	10	10
دعم الإسكان	25	25	25	25	25
دعم الكهرباء	655	688	723	760	799
دعم المنتجات النفطية	35	35	35	35	35
الفوائد على القروض	1,389	1,810	2,226	2,557	2,930
المصروفات الرأسمالية	2,520	2,656	2,539	2,459	2,493
الوزارات المدنية	1,200	1,200	1,200	1,200	1,200
إنتاج النفط	850	923	878	855	855
إنتاج الغاز	470	533	461	404	438
إجمالي المصروفات	14,004	14,788	15,067	15,386	15,915
فائض / العجز المالي	-5,289	-5,407	-4,806	-4,677	-5,079

المصدر: تقديرات وزارة المالية.

جدول (4-4) الإطار المالي لخطة التنمية الخمسية العاشرة: في ضوء خطة التوازن المالي (السيناريو المعتمد)

البيان (مليون ريال عماني)	2021	2022	2023	2024	2025
الإيرادات	8,640	9,490	10,815	11,315	11,500
صافي إيرادات النفط	3,550	3,895	4,650	4,770	4,750
إيرادات الغاز	1,870	1,955	2,140	2,275	2,300
الإيرادات الجارية	3,000	3,370	3,895	4,080	4,260
الإيرادات الرأسمالية	200	250	110	170	170
استردادات رأسمالية	20	20	20	20	20
المصروفات الجارية	9,020	9,205	9,420	9,540	9,630
الوزارات المدنية	4.075	3,960	3,990	4,020	4,015
مصروفات الأمن والدفاع	2,965	2,980	3,000	3,020	3,030
مصروفات شراء ونقل الغاز *	780	850	870	890	915
فوائد على القروض	1,200	1,415	1,560	1,610	1,670
المصروفات الاستثمارية	900	900	900	900	900
الوزارات المدنية	900	900	900	900	900
المساهمات ونفقات أخرى	960	1,045	1,100	1,040	905
دعم فوائد القروض التنموية والإسكانية	25	25	25	25	25
المساهمة في مؤسسات محلية وإقليمية ودولية	10	10	10	10	10
دعم قطاع الكهرباء	500	470	280	255	145
دعم قطاع المياه	90	75	45	25	20
دعم قطاع الصرف الصحي	86	75	60	50	35
دعم قطاع النفايات	64	55	45	40	35
دعم المنتجات النفطية	35	35	35	35	35
مخصص سداد ديون	150	300	600	600	600
إجمالي الإنفاق العام	10,880	11,150	11,420	11,480	11,435
فائض / العجز المالي	-2,240	-1,660	-605	-165	65

المصدر: تقديرات وزارة المالية.

* يختلف العرض عن سيناريو الأساس بناء على تعديل مصروفات إنتاج النفط والغاز الجارية والرأسمالية واستبعادها في السيناريو المعتمد بعد صدور المرسوم السلطاني رقم (2020/128) بتأسيس شركة تنمية طاقة عمان وقيامها بتمويل مشاريع استكشاف وتطوير واستخراج وإنتاج المواد الهيدروكربونية.

البرامج الإستراتيجية

05 الفصل الخامس

جية

لخطة التنمية
الخمسية العاشرة

لقد أخذت وزارة الاقتصاد في الحسبان عند إعدادها لخطة التنمية الخمسية العاشرة (2021-2025) بأنها الخطة التنفيذية الأولى لرؤية عُمان 2040، ومن ثم استندت الخطة إلى المحاور الرئيسة للرؤية وأولوياتها، إذ حددت الرؤية أربعة محاور رئيسة هي: محور "الإنسان والمجتمع"، محور "الاقتصاد والتنمية"، محور "البيئة المستدامة"، ومحور "الحوكمة والأداء المؤسسي". وتتضمن هذه المحاور 12 أولوية وطنية متضمنة 75 هدفًا إستراتيجيًا و68 مؤشرًا لقياس الأداء.

ملخص بمحاور وأولويات وأهداف ومؤشرات رؤية عمان 2040

المصدر: وثيقة رؤية عُمان 2040

ومن ثم، يصبح الدور الرئيس للخطة الخمسية العاشرة بوصفها الخطة التنفيذية الأولى للرؤية، تحديد الأهداف ذات الأولوية التي يتم العمل على تحقيقها خلال السنوات الخمس القادمة. **وفيما يأتي استعراض لأهم معالم منهجية إعداد خطة التنمية الخمسية العاشرة:**

الركائز الرئيسة لإعداد الخطة

1. تعدّ الخطة ومحاورها ترجمة لتوجهات وأهداف رؤية عُمان 2040، إذ سيتم تحويلها إلى أهداف قابلة للتنفيذ في المدى المتوسط، مع تحديد للبرامج الإستراتيجية لتحقيقها، واختيار مؤشرات قياس الأداء لمتابعة تنفيذها وقياس أثرها.
2. تستفيد الخطة أيضًا من نتائج تقييم منجزات رؤية عمان 2020، والخطة الخمسية التاسعة.
3. تهتم الخطة بالبعد المكاني (الإقليمي) للتخطيط لتحقيق التنمية المتوازنة بين المحافظات، من خلال الاستغلال الأمثل للموارد المحلية والتوزيع المتوازن للبرامج والمشروعات لتلبية الاحتياجات الأساسية للمواطنين وتحقيق التنمية الشاملة.
4. ترسم الخطة السيناريوهات المستقبلية الممكنة في ضوء التطورات المتوقعة داخليًا وخارجيًا، وتأثيراتها على مسيرة التنمية وعلى أداء الاقتصاد الوطني.
5. تعكس الخطة الالتزامات الدولية من خلال دمجها في المنظومة الوطنية والمحلية للتخطيط والتمويل والمتابعة والتقييم، وعلى رأسها أهداف التنمية المستدامة 2030.

منهجية إعداد البرامج الإستراتيجية للخطة

انطلاقًا من الخبرات المتراكمة للكفايات بوزارة الاقتصاد في إعداد الخطط متوسطة المدى، وفي إطار التوجُّه المستمر نحو تطوير منهجية إعداد الخطط التنموية لتتوافق مع أفضل الممارسات الدولية والاستفادة منها في مجال التخطيط الإستراتيجي بغية تحقيق التوجهات العامة للدولة وأهداف رؤية عمان 2040، وتلبية طموحات المواطنين في حياة أفضل لهم ولأبنائهم، ولتعظيم الاستفادة من كافة الموارد المتاحة؛ **تتضمن منهجية إعداد الخطة الخمسية العاشرة العناصر الآتية:**

التخطيط التأشيري:

في ضوء الانتقال لآليات السوق الحر وتعزيز دور القطاع الخاص والمجتمع المدني ومختلف شركاء التنمية في إعداد الخطة وتمويلها ومتابعة تنفيذها وتقييم أثرها؛ فإن الأمر يتطلب إعطاء مؤشرات واضحة لشركاء التنمية حول التوجهات العامة للخطة وأهدافها وأهم برامجها والدور المتوقع لتحقيقها.

التخطيط التشاركي:

تعزيزًا لمبادئ الحوكمة الرشيدة والشفافية والمشاركة، تقوم الحكومة بالتشاور مع كافة الأطراف المعنية خلال المراحل المختلفة لإعداد الخطة لضمان التفاعل الإيجابي لهذه الأطراف في إعداد وتنفيذ الخطة ومتابعتها.

التنسيق والتكامل وتوحيد الجهود:

من خلال إجراء مشاورات موسعة مع كافة الأطراف المعنية ذات الصلة بمحاور وأهداف رؤية عُمان 2040، والتنسيق بين كافة الأطراف المعنية بالتنفيذ وتعزيز الثقة بينهم، إضافة إلى التأكيد على دمج أهداف وأولويات الخطة في كافة الخطط والبرامج التي تنفذها كافة الأطراف المعنية بشكل توافقي، وتعزيز الشراكات المختلفة في كافة مراحل إعداد الخطة، وتنفيذها، ومتابعتها وتقييم أثرها.

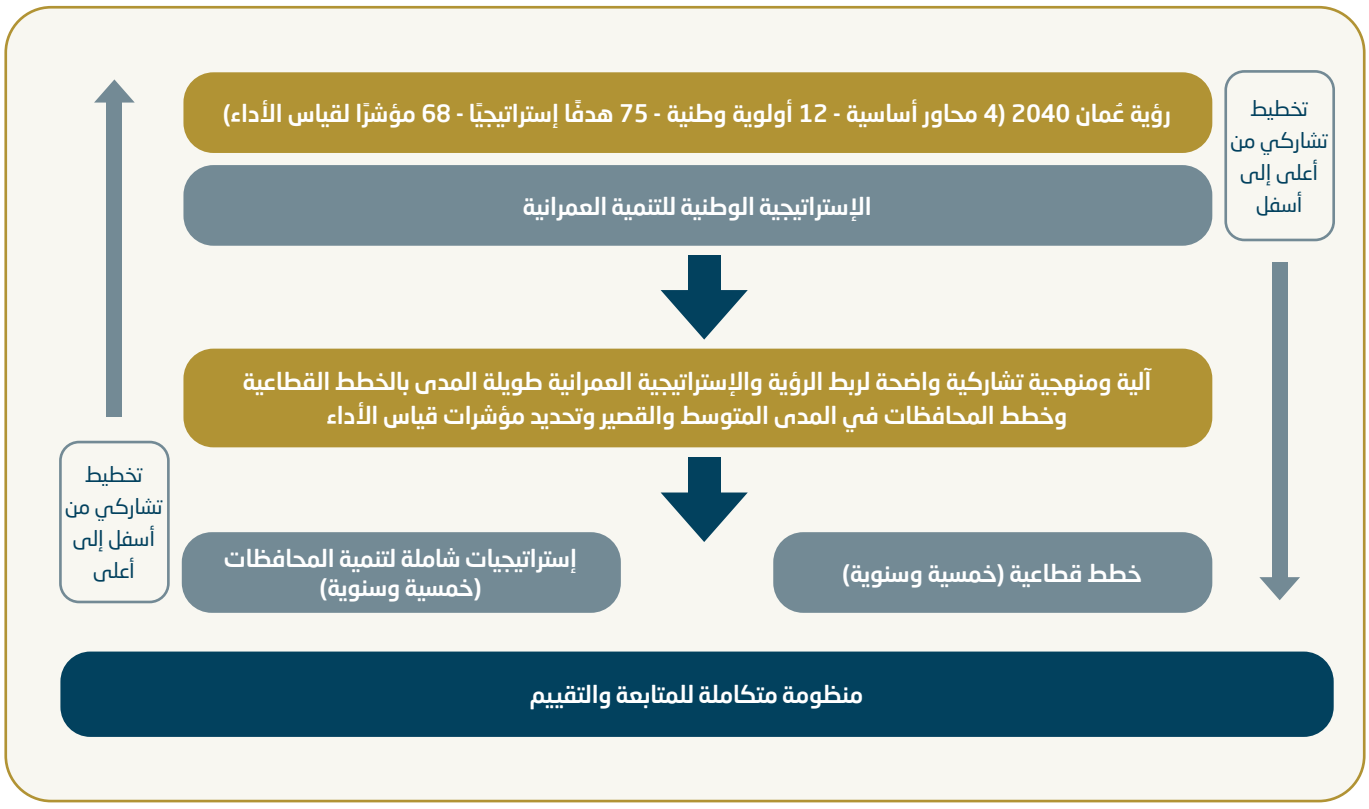

تكامل مراحل التخطيط ومستوياته:

من خلال التخطيط من أعلى إلى أسفل، إذ تعكس الخطة أولويات رؤية عُمان 2040 والإستراتيجية الوطنية للتنمية العمرانية بوصفهما المرجعيات التخطيطية في المدى الطويل. كما تتبنى الخطة منهجية التخطيط من أسفل إلى أعلى، ومن ثم تعكس الخطط القطاعية وإستراتيجيات التنمية الشاملة للمحافظات في المدى المتوسط.

التخطيط والتمويل والإدارة بالنتائج:

تستهدف الخطة تحويل الأهداف طويلة ومتوسطة المدى إلى نتائج ملموسة على أرض الواقع من خلال تحديد برامج ومشروعات يمكن متابعة تحقيقها وتقييم أثرها، كما ترتبط الخطة بموازنة إنمائية وبرنامج استثماري لتمويل البرامج والمشروعات التي تم تحديدها خلال مرحلة التخطيط، وبمجموعة من الأنشطة والإجراءات التي تنفذها بكفاية وفعالية كافة القطاعات والجهات المعنية ذات الصلة.

خطط وموازنات البرامج والأداء:

من خلال الاستفادة من الجهد المبذول الذي تقوده وزارة المالية للتحول من موازنة البنود إلى موازنة البرامج والأداء في عدد من الوزارات التي بدأت بالفعل في إعداد برامج ذات أهداف محددة مرتبطة بمؤشرات لمتابعة وتقييم الأداء.

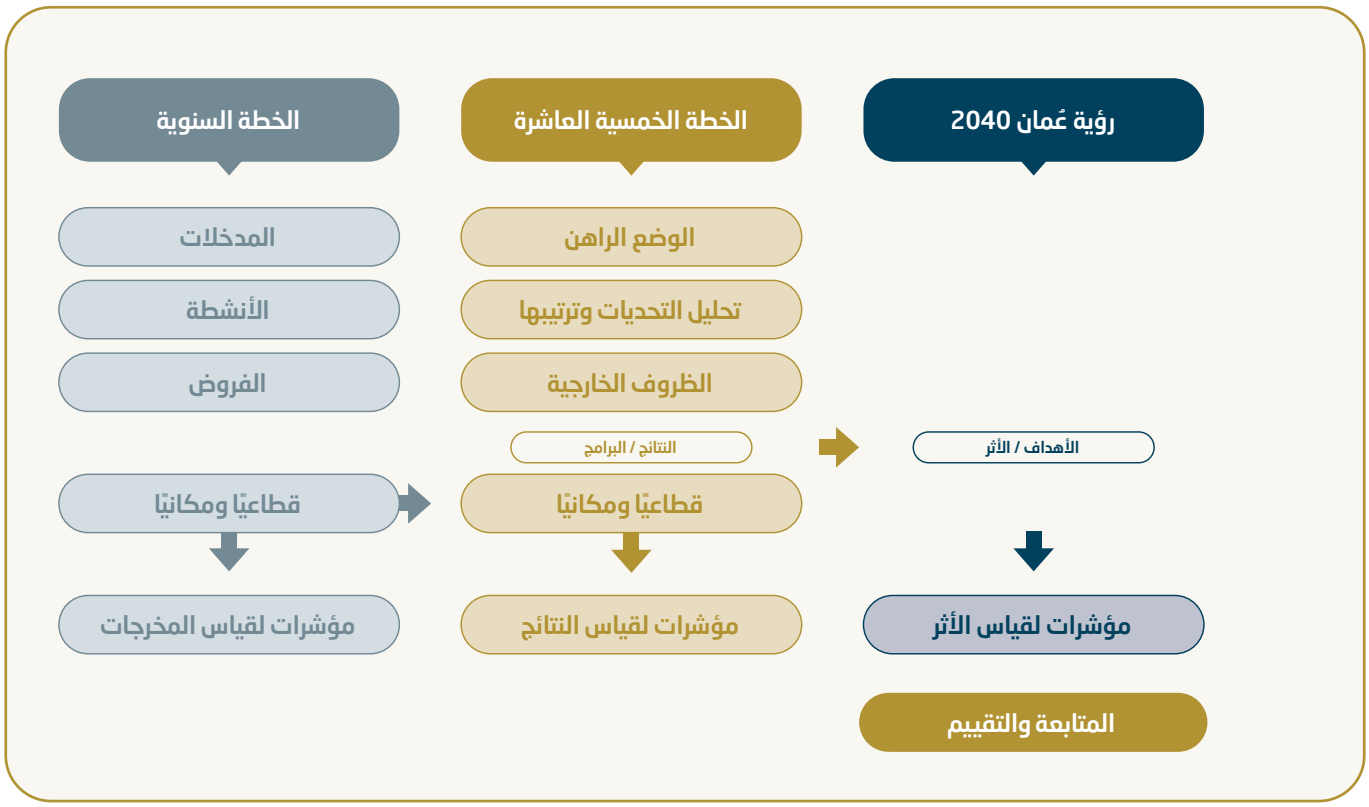

النمذجة والقياس:

بهدف الاعتماد على التحليل العلمي لكافة المعطيات والظروف الداخلية والخارجية، الحالية والمستقبلية، ومن خلال الربط بين مصادر البيانات الرسمية وقواعد البيانات الضخمة لدراسة وتقدير أثرها على أهم المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية لدعم القرار التخطيطي على المستوى الكلي والقطاعي.

منظومة متكاملة للمتابعة والتقييم:

انطلاقًا من مبدأ "ما لا يمكن قياسه لا يمكن تحقيقه"، فإن الخطة تستهدف تطوير مجموعة من مؤشرات قياس الأداء على مستوى المدخلات والمخرجات والنتائج، تكون النواة الأساسية لمنظومة متكاملة وفعالة للمتابعة والتقييم، تساعد في دعم اتخاذ القرار التخطيطي وتقييمه بشكل مستمر، وتجعل من الخطة وثيقة حية يتم تطويرها باستمرار.

الأتمتة والربط الإلكتروني:

في ضوء التطور التكنولوجي المتسارع، وتماشيًا مع التوجه نحو بناء مجتمع رقمي، وتحسين مؤشرات الحوكمة داخل الجهاز الإداري للدولة، تستهدف الخطة تحويل منظومة التخطيط - وفقًا لما سبق ذكره - إلى منظومة إلكترونية متكاملة وعلى درجة عالية من الأمن، تربط بين كافة الجهات الفاعلة في إعداد الخطة، وذلك بشكل تدريجي ووفقًا لخطة زمنية محددة، إضافة إلى إطلاق منصة إلكترونية للمتابعة والتقييم تساعد متخذ القرار على متابعة معدلات تنفيذ الخطة على المستوى الوطني والقطاعي والمكاني، وعلى قياس أثر الخطة، بما يدعم عملية صنع القرار وتقييم الأداء.

استجابة خطة التنمية الخمسية العاشرة للتطورات المحلية والعالمية:

فور إعلان كل من منظمة الصحة العالمية في مارس 2020 أن العالم قد تعرض لجائحة ناتجة عن تفشي وباء (كوفيد-19)، وصندوق النقد الدولي أن الاقتصاد العالمي يواجه حالة كساد كبير؛ تم تعديل البرنامج الزمني لخطة التنمية الخمسية العاشرة، وذلك لإعداد الخطة الطارئة (حتى يونيو 2020)، وخطة التحفيز الاقتصادي، والتمهيد للرؤية المستقبلية (يونيو 2020 - ديسمبر 2021)، وتم عرضها على المجلس الأعلى للتخطيط (سابقًا) بتاريخ 22 يونيو 2020.

- **الخطة الطارئة للتعامل مع الآثار الاقتصادية الناجمة عن جائحة (كوفيد - 19) والانخفاض الحادّ في أسعار النفط العالمية (حتى يونيو 2020)**

تضمنت المرحلة الأولى لخطة التنمية الخمسية العاشرة حزمة من الإجراءات السريعة التي تستهدف التعامل الفوري مع تداعيات الأزمة الراهنة على الاقتصاد الوطني، وعلى القطاعات والفئات الأكثر تأثرًا بالأزمة، مع الالتزام بالإجراءات الاحترازية للحفاظ على صحة العاملين والمواطنين. واشتملت الخطة الطارئة على عشر مجموعات من الإجراءات المحددة التي يتم تنفيذها على مدار ثلاثة أشهر، تنتهي في يونيو 2020. ورفعت هذه الخطة للجنة العليا المكلفة ببحث آلية التعامل مع التطورات الناتجة عن انتشار فيروس كورونا (كوفيد-19) في شهر مايو 2020.

- **خطة التحفيز الاقتصادي والتمهيد للرؤية المستقبلية: البرامج المقترحة مبدئيًا (يونيو 2020 - ديسمبر 2021)**

في إطار الاستعداد للتعايش مع الوباء، والبدء في التخفيف من إجراءات الإغلاق، وعودة الأنشطة الاقتصادية تدريجيًا، تستهدف هذه الخطة تنفيذ مجموعة من البرامج الإستراتيجية والتي من شأنها تحفيز النشاط الاقتصادي، وتشجيع القطاع الخاص، واستعادة الثقة في بيئة الاستثمار المحلي، ومحاولة جذب الاستثمارات الأجنبية المهاجرة من المناطق مرتفعة المخاطر إلى السلطنة للاستفادة من الفرص الاستثمارية الواعدة. وتؤكد الخطة أيضًا على أهمية تنفيذ مجموعة من المشاريع الحكومية الضرورية، وتشجيع وتحفيز مشاريع الشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص، في ضوء تأسيس جهاز الاستثمار العُماني مؤخرًا.

محاور الخطة: الأولويات - الأهداف - عدد البرامج

ونستعرض تاليًا الأولويات الوطنية في ضوء الخطة الخمسية العاشرة، تتضمن إيجازًا للوضع الراهن الخاص بكل أولوية، وتحليل الأهداف الإستراتيجية للأولويات في سياق الخطة الخمسية العاشرة، والسياسات والإجراءات التي تحقق تلك الأهداف، وصولًا إلى صياغة وتصميم البرامج الإستراتيجية للخطة.

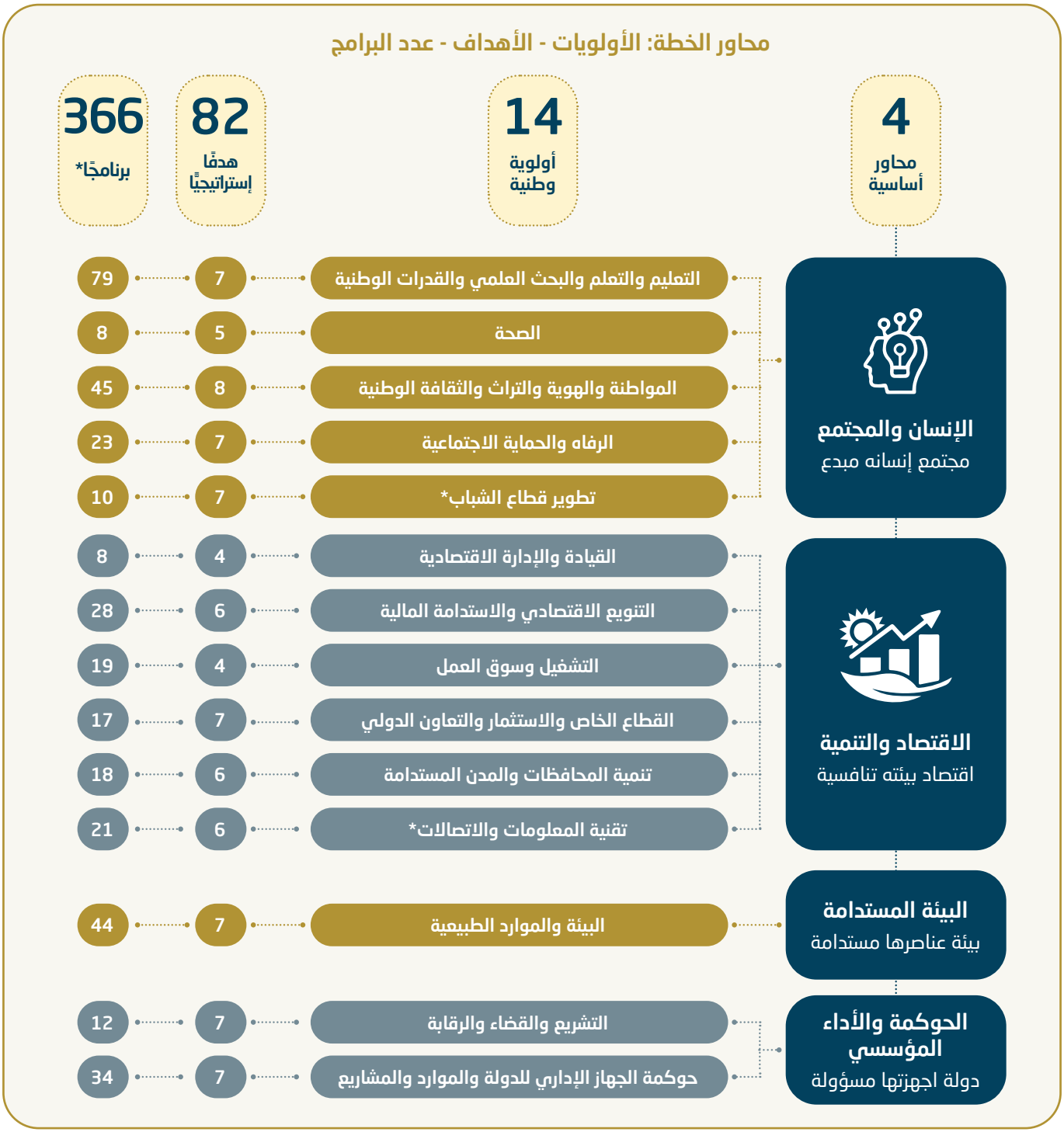

*سيتم تحديث عدد البرامج في مجلد البرامج الإستراتيجية للخطة

المصدر: وزارة الاقتصاد

وتجدر الإشارة إلى أنه قد تم تحديد عدد البرامج والمشاريع المقترحة لكل أولوية والتي من الممكن أن تتغير في ضوء المراجعات المستمرة من الجهات ذات العلاقة، في حين سيتم استعراض البرامج النهائية بشكل تفصيلي لكل أولوية وطنية في مجلد منفصل. وتركز البرامج المقترحة بشكل مبدئي على مواجهة التحديات التي تواجه السلطنة في الوقت الراهن، خاصة تلك التحديات التي يكون للتعامل معها تأثير إيجابي ولا يستغرق وقتًا طويلًا ولا يتطلب زيادة الأعباء على الموازنة العامة للدولة.

2-5 المحور الأول: الإنسان والمجتمع

1.2.5 أولوية التعليم والتعلم والبحث العلمي والقدرات الوطنية

تعدُّ قطاعات التعليم والتعلم والبحث العلمي والقدرات الوطنية من القطاعات التي ترتكز عليها السلطنة، وأصبح تطوير التعليم بكافة أنواعه ومستوياته من الأمور الأساسية لمواكبة التوجهات العالمية والثورات الصناعية المتلاحقة، كما أن تمكين قطاع البحث العلمي والابتكار من أجل بناء اقتصاد تنافسي مبني على المعرفة يعد من الأولويات الوطنية التي يجب أن تركز عليها السلطنة لتلبية متطلبات المرحلة المقبلة وذلك من خلال توفير الدعم المالي المستدام وتأسيس الشراكات التكاملية بين المؤسسات البحثية والقطاعات الصناعية لرفد التنمية الاقتصادية من أجل تعظيم مخرجات البحث والتطوير والابتكار. ومن أجل تحقيق ذلك، فإن بناء قدرات وطنية تنافسية محليًا وعالميًا يرتبط بتطوير المنظومة التعليمية في السلطنة، لتزويد الكوادر الوطنية بالمهارات المرتبطة بالتقنيات الحديثة ومهارات المستقبل، بما يتناسب مع متطلبات المرحلة القادمة ويلبي طموحات الشباب العماني، من أجل تنمية اجتماعية واقتصادية مستدامة.

وقد خطت منظومة التعليم في السلطنة خطوات متقدمة نحو توفير التعليم الشامل وللجميع، سواء التعليم المدرسي أو التعليم العالي، وحققت مؤشرات أداء عالية على المستوى العالمي والإقليمي في هذا الشأن، وذلك في ضوء ما سخر لها من الموارد المالية والبنى الأساسية اللازمة للمرحلة السابقة، إلا أن المرحلة المقبلة تتطلب التركيز على جودة التعليم والتعلم ما قبل المدرسي، والتعليم المستمر، وعلى كفاية الإنفاق في القطاع من خلال توفير موارد مستدامة بالشراكة مع القطاع الخاص والمؤسسات الوقفية. ويعدّ التحول الرقمي في قطاع التعليم من الضروريات في عصر الابتكار والخدمات الذكية، من أجل تسخير كافة الإمكانات لتوفير التعليم الشامل وبجودة عالية لجميع فئات المجتمع، بمن فيهم الأشخاص ذوو الإعاقة، من أجل بناء كوادر وطنية مسلحة بمهارات المستقبل ومهارات التقنيات الحديثة. كما خطت منظومة البحث والتطوير خطوات متوازية مع منظومة التعليم لتأسيس منظومة وطنية للابتكار تتكامل فيها سياسات قطاع التعليم وسياسات البحث العلمي والتطوير وسياسات بناء القدرات الوطنية البحثية والابتكارية والسياسات الاقتصادية، وسياسات نقل وتوطين التقانة.

ويعدّ تمكين هذا القطاع ركيزة أساسية لتلبية متطلبات المرحلة القادمة، لبناء اقتصاد تنافسي مستدام مبني على المعرفة والابتكار.

تصدرت أولوية التعليم والتعلم والبحث العلمي والقدرات الوطنية قائمة الأولويات من حيث الأهمية الوطنية في جميع محافظات السلطنة في مبادرة "كل عمان" خلال مراحل إعداد رؤية عمان 2040، إذ أوضح تحليل الترابطات بين الأولويات أن هذه الأولوية تعدّ في أعلى قائمة الأولويات من حيث التأثير على كافة التوجهات الإستراتيجية في رؤية عمان 2040.

وأوضحت جائحة (كوفيد- 19) أن المرحلة المقبلة تتطلب التوجه السريع نحو الخدمات الإلكترونية والرقمية، وتسخير كافة الإمكانيات لتعزيز البنية الأساسية الرقمية في السلطنة. ووفقًا للتوجيهات السامية لحضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق - حفظه الله ورعاه - خلال إعداد رؤية عمان 2040، بالتوجُّه للتعليم الإلكتروني وإدماج التقنية في منظومة التعليم والتعلم، وتسخير الإمكانات اللازمة لهذا التوجّه خلال الأزمة؛ فقد أعطت الخطة أولوية في التطبيق للمبادرات المرتبطة بالتعليم والتعلم والبحث العلمي والقدرات الوطنية ذات الطابع الإلكتروني والخدمات الذكية، بدءًا من النصف الثاني

خطت

منظومة التعليم خطوات واثقة نحو توفير التعليم الشامل وللجميع، سواء التعليم المدرسي أو التعليم العالي، وحققت مؤشرات أداء عالية على المستوى العالمي والإقليمي

تمكين

قطاع التعليم الذي يعدّ ركيزة أساسية لتلبية متطلبات المرحلة القادمة، لبناء اقتصاد تنافسي مستدام مبني على المعرفة والابتكار.

من عام 2020، وذلك لمواكبة التحولات العالمية للخدمات الذكية في كافة المجالات التنموية، تحقيقًا للتنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة. ويعدّ المشروع الوطني المتكامل "لتطوير قطاع التعليم للتحول الرقمي والتقني" الذي تم مناقشته مع المختصين بوزارة التربية والتعليم ومجلس التعليم (سابقًا) وبالتعاون مع الجهات ذات العلاقة منذ عام 2018، من أهم الأولويات التي يجب التركيز عليها في هذه المرحلة.

الأهداف الإستراتيجية لأولوية التعليم والتعلم والبحث العلمي والقدرات الوطنية

تؤسس الأهداف لتطوير المنظومة التعليمية بكافة مستوياتها وتحسين مخرجاتها لبناء الإنسان العماني الواثق من هويته، المتمسك بقيمه الاجتماعية، المبتكر والنشط اقتصاديًا، وذلك من خلال التركيز على جودة مخرجات قطاع التعليم، لتأهيل المواطن لدخول سوق العمل المحلي والعالمي بقدرات وإمكانات ومهارات تنافسية لبناء اقتصاد مبني على المعرفة، ولتعزيز الأمان الوظيفي في القطاع الخاص، وتعزيز العلاقة التشاركية بين القطاعين الحكومي والخاص، وتمكين الأوساط التعليمية بالتقنيات الحديثة، وباعتماد معايير تقييم عالمية.

إضافة لذلك تعزيز وتمكين قطاع البحث العلمي والابتكار، ليكون رافدًا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، ويساهم في تعزيز وتنويع مصادر الدخل الوطني من خلال توفير الممكنات من تشريعات ومصادر الإنفاق على البحث والتطوير والابتكار، وتأسيس شراكات متينة بين القطاعين الحكومي والخاص لتعزيز أنشطة البحث والتطوير والابتكار في المجالات ذات الأولوية الوطنية، وتفعيل المنظومة الوطنية الفاعلة للابتكار من خلال التكامل النسيجي بين منتجي المعرفة والداعمين الماليين والفنيين ومستخدمي النتاج المعرفي من القطاع الصناعي والشركات الخاصة، وتحفيز ودعم الشركات الناشئة القائمة على الابتكار.

ولتعزيز رأس المال البشري وتنمية الكوادر الوطنية، يستوجب العمل على تأسيس منظومة وطنية فاعلة تعنى بالموهوبين والمبدعين وأصحاب الأفكار الريادية، وتأسيس القيادات الوطنية في القطاعين الحكومي والخاص، والمخططين الإستراتيجيين، والقدرات البحثية والابتكارية، من أجل استثمار القدرات الوطنية في كافة المجالات، كل حسب مهاراته ومؤهلاته.

السياسات والإجراءات المقترحة لتحقيق الأهداف الإستراتيجية لأولوية التعليم والتعلم والبحث العلمي والقدرات الوطنية

1. توسيع وتجويد نطاق التعليم في مرحلة ما قبل المدرسة، وتوجيه القطاع التعليمي والمهني لتلبية متطلبات الاتجاهات المستقبلية للتنويع الاقتصادي والقطاعات الواعدة بما يواكب التقدم الصناعي والتكنولوجي العالمي.
2. تحديث مناهج التدريس في مختلف مستويات التعليم وتضمينها ما يواكب متطلبات المستقبل والتركيز بشكل أكبر على الأنشطة اللاصفية الحديثة.
3. اعتماد أنظمة تقييم وتصنيف المعلمين في مختلف مستويات التعليم وتطبيق نظم تحسين الإدارة المدرسية، واستقطاب الكفايات.
4. إيجاد المبادرات بين الشركاء في القطاعات المختلفة لتحقيق الاتساق بين البحوث واحتياجات المجتمع والاقتصاد، وتفعيل دور القطاع الخاص في دعم المؤسسات البحثية اللازمة لتطوير أعماله وتعزيز مستوى البحوث التطبيقية.
5. إيجاد صناديق وطنية ومبادرات لتمويل حاضنات المواهب والبحوث العلمية وتحفيز القطاع الخاص لرفد التعليم والبحث العلمي بالتمويل.

ويوضح البيان الآتي توزيع البرامج المقترحة وفقًا للأهداف الإستراتيجية لأولوية التعليم والتعلم والبحث العلمي والقدرات الوطنية

7 أهداف إستراتيجية

79 برنامج

9	نظام تعليمي يتسم بالجودة العالية والشراكة المجتمعية
8	نظام متكامل ومستقل لحوكمة المنظومة التعليمية وتقييمها وفق المعايير الوطنية والعالمية
2	مناهج تعليمية معززة للقيم ومراعية لمبادئ الدين الإسلامي، والهوية العمانية
11	نظام ممكن للقدرات البشرية في قطاع التعليم
32	منظومة وطنية فاعلة للبحث العلمي والإبداع والابتكار تسهم في بناء اقتصاد المعرفة
8	مصادر تمويل متنوعة ومستدامة للتعليم والبحث العلمي والابتكار
9	كفايات وطنية ذات قدرات ومهارات ديناميكية منافسة محليًا وعالميًا

2.2.5 أولوية الصحة

تُعدّ الخطة الخمسية العاشرة للتنمية الصحية (2021 - 2025م) أولى الخطط التي تم إعدادها في إطار رؤية عمان 2040، ولذلك فهي محددة وفق التوجه الإستراتيجي للدولة لتحقيق الأهداف الصحية الخمس لأولوية الصحة ضمن رؤية عمان 2040، مستصحبة في ذلك النظرة المستقبلية للنظام الصحي "الصحة 2050"، إضافة إلى الالتزام بتحقيق الأهداف المتعلقة بالصحة المدرجة ضمن أهداف التنمية المستدامة 2030، وفي الوقت نفسه التركيز على استمرارية تقديم رعاية وخدمات أكثر شمولية وتكاملية لاستدامة التنمية الصحية الشاملة، بما يحقق تطلعات واحتياجات المواطن والمجتمع. ولقد ظل هدف توفير الرعاية الصحية الشاملة لتحقيق أعلى مستويات الرفاه الاجتماعي لجميع سكان السلطنة ركنًا أساسيًا في الخطط الإستراتيجية المتعاقبة، إذ تمثلت تطلعاتها بتحسين كفاية تكاليف وجودة الخدمات، وتعزيز مزيج القدرات والموارد البشرية كمًّا ونوعًا، وإشراك القطاعات غير الصحية لمعالجة المحددات الاجتماعية والسلوكية للصحة، وصولًا إلى إنشاء نظام صحي عادل وفعال وجيد التنظيم، ويضاهي أفضل النماذج العالمية الرائدة.

وتشير نتائج تشخيص الوضع الصحي إلى سعي السلطنة لتنفيذ الحلول التكنولوجية الحديثة لتعزيز الكفاية في قطاع الرعاية الصحية، ومن ثمَّ خفض التكاليف وتقليص أوقات الانتظار. وقد لوحظ ذلك في رقمنة السجلات الطبية، إذ تم ربط نحو 86.0% من جميع المستشفيات الحكومية ومرافق الرعاية الصحية إلكترونيًا بقاعدة بيانات مركزية منذ العام 2015، كما بدأت الحكومة تنفيذ نظام غير نقدي في مراكز الرعاية الصحية العامة، يقبل الدفع بالبطاقات في العيادات الأولية والمستشفيات الحكومية.

ويتم تقديم الرعاية الصحية عبر منظومة من المؤسسات الصحية مثل المراكز الصحية التي تستهدف القرى ومستشفيات الولايات التي تقدم الرعاية الصحية على المستويين الأول والثاني لسكان الولاية والولايات المجاورة، في حين تقدم مستشفيات المحافظات والمناطق الرعاية الصحية على المستويين الثاني والثالث لسكان المحافظة بأكملها.

وعلى الرغم من أن أعداد الأسرة تعتبر قليلة مقارنة بالمعدل العالمي، فإن البيانات تشير إلى أن معدلات إشغال الأسرة منخفضة نوعًا ما، إذ بلغت نحو 60.9 % في مستشفيات وزارة الصحة في العام 2019. وتأخذ النفقات المتصلة بالرعاية الصحية شكل الازدياد المضطرد بسبب قيام الحكومة بتوفير الرعاية الصحية الأساسية المجانية لجميع المواطنين إلى جانب علاج مرضى السكري وأمراض القلب والأوعية الدموية، وهو ما يعني قطعًا ازدياد الحاجة لاستثمارات صحية حكومية في المستقبل من أجل تلبية هذا الطلب، وهذا يشير إلى تحدٍّ جديد للحكومة في السنوات القادمة، لكنه في الوقت نفسه يزيد من فرصة القطاع الخاص في الاستثمار في مجالات الرعاية الطبية والصحية.

60.9 %
معدلات إشغال الأسرة في مستشفيات وزارة الصحة في العام 2019

الأهداف الإستراتيجية لأولوية الصحة

تعدّ الأهداف الإستراتيجية لأولوية الصحة، كما وردت في رؤية عمان 2040، شاملة ومحققة لما يصبو إليه قطاع الصحة خلال السنوات القادمة، فقد تم تبني هذه الأهداف خلال الخطة الخمسية العاشرة للتنمية الصحية وما يليها من خطط خمسية، وتشمل هذه الأهداف تحقيق التكامل في الأدوار بين الفاعلين من حكومة وقطاع خاص ومجتمع مدني، في توفير الرعاية الصحية الشاملة والعادلة في مختلف مناطق السلطنة، بحيث يتم التوسع في التخصصات الطبية وزيادة المعاهد الطبية المتخصصة، وتطوير الكوادر البشرية العاملة في مختلف تخصصات الطب والرعاية الصحية، وتعزيز مساهمة القطاع الخاص لإنشاء المستشفيات والمراكز الصحية المتخصصة، وتأهيل الكوادر اللازمة للعمل في القطاع الطبي، والعمل على تبني أفضل الممارسات العالمية والتوجهات الدولية في مجال الاعتمادية، سواء كان على مستوى الخدمات الطبية والمراكز الصحية والمختبرات الطبية، أو على مستوى الكوادر البشرية العاملة في المجال الصحي.

كما تتضمن الأهداف تنويع مصادر تمويل النظام الصحي، من خلال التمويل اللازم للاستثمارات المشتركة بين القطاعين الحكومي والخاص. وتوفير أحدث التكنولوجيات والأجهزة الطبية المواكبة للتطورات العالمية في المراكز الطبية والمستشفيات.

إلى جانب الاهتمام بالتوعية الصحية وصولًا للأفراد والمجتمع العماني بجميع الأعمار، مما يوفر التكاليف المادية مستقبلًا بفعل الوقاية العلاجية ورفع مستوى التثقيف الصحي.

السياسات والإجراءات المقترحة لتحقيق الأهداف الإستراتيجية لأولوية الصحة

1. تحسين الإطار المؤسسي للرعاية الصحية وتوزيع الأدوار بين الفاعلين من القطاع الحكومي والخاص ومؤسسات المجتمع المدني.
2. التوسع في مجال التوعية الصحية على مستوى الفرد والمجتمع للوصول إلى الممارسات والعادات الصحية المثلى.
3. اعتماد نظام جودة رقابي في المرافق الصحية كافة وتهيئتها في جميع محافظات السلطنة.
4. إقامة شراكات نوعية وجذب الاستثمارات لإنشاء المستشفيات والمراكز الصحية المتخصصة والمتطورة، وتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في مجال الخدمات الصحية المعتمدة على التكنولوجيا المتطورة وتوطينها.
5. استقطاب الكوادر الصحية المؤهلة للعمل، وتطوير الكوادر الوطنية وتوزيعها في مختلف محافظات السلطنة.
6. تطبيق برامج الاعتمادية على جميع المرافق الصحية وخدماتها.

ويوضح البيان الآتي توزيع البرامج المقترحة وفقًا للأهداف الإستراتيجية لأولوية الصحة:

5 أهداف إستراتيجية

8 برامج

2	مجتمع يتمتع بصحة مستدامة تترسخ فيه ثقافة "الصحة مسئولية الجميع" ومصان من الأخطار ومهددات الصحة
1	نظام صحي يتسم باللامركزية، والجودة، والشفافية، والعدالة، والمساءلة
2	مصادر تمويل متنوعة ومستدامة للنظام الصحي
1	كوادر وقدرات وطنية مؤهلة ورائدة في البحث العلمي والابتكار الصحي
2	أنظمة وخدمات طبية تقنية ورعاية صحية وقائية وعلاجية ذات جودة عالية بجميع مستوياتها

3.2.5 أولوية المواطنة والهوية والتراث والثقافة الوطنية

تتميز السلطنة بمقوماتها وهويتها الخاصة التي تعبّر عن رؤيتها للعالم ورؤية العالم لها، بما في ذلك هويتها الوطنية الواضحة والمحددة كمظلة لجميع المواطنين. ويأتي تعزيز الهوية الوطنية واحترام التراث والثقافات على رأس سلم الاهتمامات لدى الحكومة، إيمانًا بأهمية ذلك في حفظ الأمن والسلام، وأهمية التعايش، وضرورة نشر ثقافة التسامح، واستقرار البلاد، وتوفير متطلبات التنمية والتقدم.

ومع الإرث الخالد الذي عرفت به السلطنة في هويتها وتاريخها المشرق بالوئام، فإنها تحرص كل الحرص في الوقت المعاصر على تعزيز ذلك الإرث عبر منظومة الحفاظ على الهوية والتراث والمواطنة والثقافة الوطنية من خلال الأنظمة والقوانين السارية.

ويتعلق تحقيق أهداف أولوية المواطنة والهوية والتراث والثقافة الوطنية بمجموعة من الوحدات الحكومية والمؤسسات المرتبطة بها؛ ومنها على سبيل المثال وزارة التراث والسياحة، ووزارة الثقافة والرياضة والشباب، ووزارة الأوقاف والشؤون الدينية، ووزارة التنمية الاجتماعية.

إذ تعمل هذه الجهات مع الجهات الأخرى على تحقيق الحفاظ على المكتسبات الوطنية والهوية والتراث والثقافة وتعزيز قيم المواطنة في المجتمع العماني.

ويشير الوضع الراهن إلى تحقيق نجاحات كبيرة وإسهامات واسعة طوال الخمسين عامًا الماضية، وعزز هذه المكتسبات تصنيف السلطنة في أكثر من تقرير دولي ضمن أفضل دول العالم في مجالات السلام والأمان والخلو من الإرهاب والتطرف، واختيار مسقط عاصمة الثقافة العربية عام 2006م وعاصمة للسياحة العربية عام 2012م، وتسجيل العديد من المواقع العمانية ضمن التراث العالمي في اليونسكو سواء كانت تراثا ماديا أو غير مادي.

وتشمل أبرز المكتسبات والمنجزات التي تم تحقيقها خلال الفترة الماضية في هذا الشأن فيما يأتي:

وجود مؤسسات تشريعية وتنفيذية، وتشريعات محلية ودولية للمحافظة على التراث الثقافي والهوية والمواطنة. وانضمام السلطنة للاتفاقيات الإقليمية والدولية الخاصة بالتراث والثقافة، وحرصها على توثيق التراث

السلطنة

أفضل

دول العالم في مجالات السلام والأمان والخلو من الإرهاب والتطرف

مسقط

عاصمة الثقافة

العربية عام 2006م

عاصمة للسياحة

العربية عام 2012م

تسجيل

العديد من المواقع العمانية ضمن التراث العالمي في اليونسكو سواء كانت تراثًا ماديًا أو غير مادي

الثقافي على الصعيدين المحلي والدولي. وجود خطاب ديني معتدل يتسم بالوسطية ويحافظ على القيم المجتمعية والتماسك الاجتماعي والهوية الوطنية. إلى جانب دعم جهود مؤسسات القطاع الخاص والمجتمع المدني ومساهمتها في ترسيخ القيم والهوية العمانية من خلال الأنشطة والبرامج.

واعتمدت السلطنة كثيرًا في تنفيذ هذه التشريعات على النظام التعليمي والإعلامي، لتعزيز الإحساس بالهوية الوطنية والقيم والسلوكات المجتمعية وتجذير المواطنة المسؤولة، ونجحت إلى حدٍّ كبير في ذلك رغم احتكاك المجتمع بعشرات الثقافات التي يحملها الوافدون والانفتاح الإلكتروني على العالم، ساعد على تدعيم قيم الهوية العمانية ونشرها محليًّا وإقليميًّا ودوليًّا وترويجها؛ فأصبح التراث العماني من خلال المواقع الأثرية التي يزخر بها جزءًا من التراث العالمي، إضافة إلى التراث الفكري الذي عكس ما تزخر به السلطنة من فنون وآداب ومتاحف، وعزز التقاء التقاليد والتراث بالتقنيات الحديثة.

وعلى صعيد التحديات، فإن السلطنة شأنها شأن دول العالم، تتأثر بالانفتاح العالمي وتيارات العولمة وتبعات التقدم التكنولوجي الهائل والمتسارع، التي تحمل إيجابيات وسلبيات خاصة على فئة الشباب الذين يمثلون الشريحة الأكبر في المجتمع من مستخدمي تكنولوجيا التواصل الحديثة؛ مما يستدعي تعزيز مهارات الوعي المعرفي الذي يعكس ثقافة المجتمع وقابليته للتعلم الذاتي وقدرته على التناغم مع تيار العولمة.

وعلى مستوى التراث الوطني، فما زال ضعف الاستفادة من طبيعة السلطنة الفريدة وتضاريسها الطبيعية الثرية بالتنوع والمواقع الأثرية، يمثل تحديًا اقتصاديًا مقابل ما تتمتع به السلطنة من ميزات وفرص في هذا المجال.

وهذا التحدي يعزى إلى عدم اكتمال البنية الأساسية حول المواقع الأثرية ومرافقها لتعظيم القيمة المضافة منها، وضعف التركيز على ترويج السياحة التراثية والثقافية، بالرغم من تمكن السلطنة من تسجيل خمسة مواقع ضمن قائمة التراث العالمي في اليونيسكو، وتسجيلها لسبعة عناصر للتراث الثقافي غير المادي على القائمة التمثيلية للتراث الثقافي غير المادي للإنسانية باليونسكو.

الأهداف الإستراتيجية لأولوية المواطنة والهوية والتراث والثقافة الوطنية

تؤسس أهداف الأولوية لمواجهة تحديات المواطنة والهوية والتراث والثقافة الوطنية في ظل الثورات الصناعية المتلاحقة والتقدم التكنولوجي الهائل. إذ تتضمن الأهداف تنمية الولاء والانتماء للمجتمع والتمسك بالهوية العمانية المتفردة والمحافظة على التراث الوطني ونشره عالميًا، وتنشئة الجيل الجديد على مرتكزات الهوية العمانية وموروثاتها الحضارية العريقة. كما تهدف الأولوية إلى تنشيط القطاع الثقافي والسياحي والترويج لهما بالمشاركة بين القطاعين العام والخاص وتحقيق مساهمة اقتصادية فاعلة من خلال استثمار مستدام للتراث والثقافة والفنون.

وقيام المؤسسات الأهلية والمجتمع بدور فاعل للمحافظة على قيم وموروثات المجتمع، والانفتاح على العالم بجذور راسخة وموروث ثقافي متنوع. إلى جانب تعزيز دور الإعلام في تأطير ثقافة الشباب العماني، وتحقيق التوازن بين مرتكزات الهوية الوطنية والتطورات التكنولوجية المتسارعة.

السياسات والإجراءات المقترحة لتحقيق الأهداف الإستراتيجية لأولوية المواطنة والهوية والتراث والثقافة الوطنية

1 تبني المبادرات الوطنية الهادفة

من أجل تعريف المواطنين وتوعيتهم بأهمية الهوية وموروثاتهم الحضارية، ونشرها عالميًا، وتطوير برامج وطنية موجهة بمشاركة القطاع الخاص والمجتمع المدني وبرعاية حكومية.

2 بناء سلسلة النشاطات السياحية

التي تعزز من نمو القطاع السياحي والقطاعات الأخرى المرتبطة به وتوفير التمويل اللازم لها واستقطاب الاستثمارات المتخصصة في مجال السياحة وسياحة المواقع الأثرية على وجه الخصوص.

3 استحداث برامج وطنية موجهة

وتطوير حاضنات الأعمال التي تعزز من قدرة الشباب على توطين المعرفة وتوظيفها بالشكل المناسب.

4 التركيز على النطاق التعليمي والتربوي

لتعزيز قيم التسامح والتفاهم والتعايش السلمي ونبذ العنف وتقبل الآخر لمختلف الفئات العمرية.

5 تكثيف برامج الثقافة المجتمعية

من جميع القطاعات وبمشاركة أفراد المجتمع في مجال الحريات العامة وتطبيق سيادة القانون ومعرفة المسؤوليات والحقوق.

6 إعداد برامج إعلامية كفؤة

تركز على الحضور الإلكتروني وشبكة المعلومات العالمية ومواقع التواصل الاجتماعي، موجهة لفئة الشباب، لتحفيز مساهمتهم التنموية، وتوعيتهم بالتهديدات الفكرية.

ويوضح البيان الآتي توزيع البرامج المقترحة وفقًا
للأهداف الإستراتيجية لأولوية المواطنة والهوية والتراث والثقافة الوطنية:

8
أهداف إستراتيجية

45
برنامجًا

10	مجتمع معتز بهويته ومواطنته وثقافته، يعمل على المحافظة على تراثه، وتوثيقه، ونشره عالميًا
5	منظومة شراكة مجتمعية مؤسسية متكاملة تعزز الهوية، والمواطنة والترابط والتكامل الاجتماعي
6	مجتمع معرفي واع يحافظ على هويته، ذو مهارات وقدرات، ويواكب المستجدات المعرفية والمتغيرات التقنية
12	استثمار مستدام للتراث والثقافة والفنون، يسهم في نمو الاقتصاد الوطني
2	مجتمع متمكن من تقييم المعرفة ونقدها وتوظيفها وإنتاجها ونشرها
3	مجتمع رائد عالميًا في التفاهم والتعايش والسلام
4	مجتمع أفراده يتسمون بالمسئولية، مدركون لحقوقهم، وملتزمون بواجباتهم
3	إعلام مهني معزز للوعي المجتمعي ومساهم في التنمية الاجتماعية والاقتصادية

4.2.5 أولوية الرفاه والحماية الاجتماعية

ينطبق مفهوم الحماية الاجتماعية في السلطنة على جميع التدابير الرامية إلى تحسين مستوى معيشة المواطنين في مختلف المجالات. وقد حققت السلطنة تقدمًا كبيرًا انعكست آثاره على رخاء المجتمع، تمثلت في تحسين البنى الأساسية وشبكات الطرق الرئيسة العصرية وقطاع الاتصالات، إضافة إلى تربعها المركز الأول على مستوى العالم بين 135 دولة، كونها أسرع تطورًا لقيمة التنمية البشرية للفترة الممتدة من 1970-2010، وقد عزت الأمم المتحدة هذا التقدم في مؤشر التنمية البشرية السنوي لإنجازات السلطنة في مجالي الصحة والتعليم. وعلى صعيد الحماية الاجتماعية، عزت ذلك إلى تقدم أنظمة وبرامج الضمان الاجتماعي في إطار التدابير الحكومية في السلطنة من أجل تحسين معيشة المواطنين، بما تتضمنه من تقديم إعانات مالية وغير مالية للفئات المحتاجة.

وقد اتسع نطاق رواتب التقاعد والتأمينات الاجتماعية لتشمل العاملين في القطاعين الخاص والحكومي والأعمال الحرة، فيما ضمنت الأنظمة والقوانين للمواطنين العاملين في القطاع الخاص حدًّا أدنى من الأجور.

وإلى جانب التشريعات والسياسات الاجتماعية التي تنتهجها السلطنة في مجال دعم وتعزيز الرفاه الاجتماعي، تم إنشاء الهياكل الإدارية الداعمة للعمل المؤسسي في وزارة التنمية الاجتماعية، كإنشاء دائرة شؤون الأحداث والدور التابعة لها، ودائرة شؤون المسنين، ودار الرعاية الاجتماعية بالرستاق، كما صدرت العديد من التشريعات ذات العلاقة ومنها قانون مساءلة الأحداث وقانون الطفل، إضافة إلى انضمام السلطنة إلى أربع اتفاقيات دولية معنية بحقوق الإنسان، ومواءمة التشريعات والإستراتيجيات الوطنية لتنفيذ هذه الاتفاقيات وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ويعد الدعم والتمكين المؤسسي والاستثمار في المؤسسات الحكومية بشكل عام وبالأخص تلك التي تقدم خدمات الرفاه الاجتماعي، من أهم الممكنات لتحقيق نمو وازدهار اقتصادي واجتماعي مستدامين.

إذ تضع هذه المؤسسات السياسات والإستراتيجيات وتدير الموارد التي تساهم في رفع مستوى الرفاه الاجتماعي للمواطنين، وصولًا إلى منظومة متكاملة من خدمات الرفاه الاجتماعي تحفز عجلة التنمية، وتبرز أهمية تمكين هذه المؤسسات بالبنية التحتية السليمة، والموارد البشرية المؤهلة؛ لتحقيق منظومة خدمات رفاه ذات جودة عالية.

الأهداف الإستراتيجية لأولوية الرفاه والحماية الاجتماعية

جاءت الأهداف الإستراتيجية للأولوية الوطنية للرفاه والحماية الاجتماعية تحت توجه إستراتيجي واحد هو **(حياة كريمة مستدامة للجميع)**.

تضمنت الوصول إلى مجتمع مغطى تأمينيًا بشبكة أمان اجتماعية فاعلة ومستدامة وعادلة. تشترك فيها النظم التأمينية والتقاعدية الممولة بالاشتراكات ونظم شبكات الأمان الاجتماعي التي توفرها أجهزة الدولة للفئات الأكثر احتياجًا. وينسجم تحقيق هذا الهدف مع الهدف الأول من أهداف التنمية المستدامة "القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان".

التشريعات والسياسات الاجتماعية

قانون مساءلة الأحداث

قانون الطفل

انضمام السلطنة إلى أربع اتفاقيات دولية معنية بحقوق الإنسان

إلى جانب تعزيز الجهود الموجهة إلى الارتقاء بالوعي المجتمعي بشكل عام وتحقيق التكافل الاجتماعي بين أفراده وتمكينهم اجتماعيًا واقتصاديًا من القيام بأدوارهم وواجباتهم.

والسعى إلى تحقيق التطوير والنمو في الخدمات والبرامج الاجتماعية التي تتوافق وتتناغم مع الاحتياجات المتغيرة للمجتمع من وقت لآخر، وصولًا إلى تحقيق الرفاه الاجتماعي بمفهومه الواسع، وهو الارتقاء بقدرة الأفراد على عيش حياة لائقة.

كما تضمنت أهداف الأولوية ترسيخ مفهوم الحماية الاجتماعية المتكاملة، لا يقتصر دورها على فكرة إتاحة الحماية لمستحقيها وتوفيرها لهم، بل يتعدى ذلك إلى فكرة تمكينهم بالكفاية والقدرة على اجتياز الصعوبات والاعتماد على الذات والمساهمة كغيرهم من فئات المجتمع في بناء قدرات الاقتصاد الوطني.

وإيجاد شراكة أكثر فاعلية بين مؤسسات الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني، تضطلع بالمسؤولية المجتمعية لتعمل مع بعضها البعض في تناغم وتوافق، والوصول إلى مجتمع مدني ممكن ومشارك بفاعلية في التنمية المستدامة وإطار تنظيمي فاعل ومحفز لعمل مؤسساته.

إضافة إلى الارتقاء بالرياضة بوصفها نشاطًا اجتماعيًا وعنصرًا أساسيًا من عناصر الرفاه الاجتماعي. والانتقال بها من دور التسلية والممارسة الاجتماعية إلى دور اقتصادي يمكن مؤسساتها من الاعتماد على الذات في تمويلها، وخلق بيئة تنافسية داخلية وخارجية تساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة.

السياسات والإجراءات المقترحة لتحقيق الأهداف الإستراتيجية لأولوية الرفاه والحماية الاجتماعية

1 توسيع مظلة شبكة الأمان الاجتماعي وتوفير التمويل اللازم والمستدام لتغطية نشاطاتها بمشاركة القطاع الخاص والمجتمع المدني، وتعظيم مبدأ المسؤولية المجتمعية لدى القطاع الخاص والأفراد.

2 تطوير البرامج الوطنية الممكنة اقتصاديًا واجتماعيًا لكل من فئة الشباب والمرأة، والأشخاص ذوي الإعاقة والفئات الأكثر احتياجًا وتوجيههم إلى صناعة مشاريعهم المستقبلية مع توفير الحاضنات اللازمة لرعاية هذه المشاريع وربطها بمصادر التمويل والمساعدات الفنية.

3 تسخير الأنظمة التكنولوجية الحديثة في الخدمات الاجتماعية وتسهيل وصولها إلى الجميع، وإنشاء البنى التقنية الأساسية اللازمة لتقديم الخدمات الاجتماعية بجميع أنواعها ضمن أفضل الطرق والوسائل.

4 إنشاء قواعد البيانات اللازمة لحصر الفئات الأكثر احتياجًا وانتشارها في السلطنة، وربطها مع القطاعات الحكومية.

5 تعزيز البنى الأساسية الرياضية وتطوير استخداماتها بالشراكة مع القطاع الخاص وتعزيز الاستثمار الاقتصادي الرياضي. وإطلاق برامج وطنية للتوعية وتشجيع الممارسات الرياضية الصحية.

ويوضح البيان التالي توزيع البرامج المقترحة وفقًا للأهداف الإستراتيجية لأولوية الرفاه والحماية الاجتماعية:

7 أهداف إستراتيجية

23 برنامجًا

3	مجتمع مغطى تأمينيًا بشبكة أمان اجتماعية فاعلة ومستدامة وعادلة
1	مجتمع واع متماسك ممكن اجتماعيًا واقتصاديًا، خاصة المرأة والشباب وذوي الإعاقة والفئات الأكثر احتياجًا
4	خدمات وبرامج متطورة ملبية لاحتياجات المجتمع
1	حماية اجتماعية متكاملة موجهة للفئات الأكثر احتياجًا لتمكينها من الاعتماد على الذات والمساهمة في الاقتصاد الوطني
1	شراكة فاعلة بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص والمجتمع المدني في مجالات التنمية الاجتماعية
1	مجتمع مدني ممكن ومشارك بفاعلية في التنمية المستدامة وإطار تنظيمي فاعل ومحفز لعمل مؤسساته
12	بيئة وأنظمة محفزة لرياضة مساهمة اقتصاديًا ومنافسة عالميًا

5.2.5 أولوية تطوير قطاع الشباب

أدركت الحكومة أهمية الشباب ودورهم الرئيس في بناء حاضر ومستقبل السلطنة، وأطلقت العديد من الأنشطة والمبادرات منها تأسيس اللجنة الوطنية للشباب 2013، كما نهض القطاعان الخاص والمدني بدور في دعم هذه الأنشطة والمبادرات وتبنيها؛ بهدف إشراك الشباب في الحياة العامة والاستفادة من قدراتهم ومؤهلاتهم.

وفي ضوء نتائج تعداد 2020، تشكل فئة الشباب بين (15- 29) سنة وفقًا للتعريفات الدولية، ما يقارب ربع سكان السلطنة بنسبة 25.1 %، منهم 50.8 % من الذكور مقابل 49.2 % من الإناث، فيما تُمثل فئة الأطفال والشباب مجتمعين (0 - 29)سنة ما نسبته 63.5 % من جملة السكان. في حين أنه حسب الإسقاطات السكانية في السلطنة لعام 2040 يتوقع أن يشكل الشباب ما نسبته 34.0 % من حجم قوة العمل العمانية.

25.1 % نسبة فئة الشباب (15 - 29) سنة من إجمالي السكان منهم:

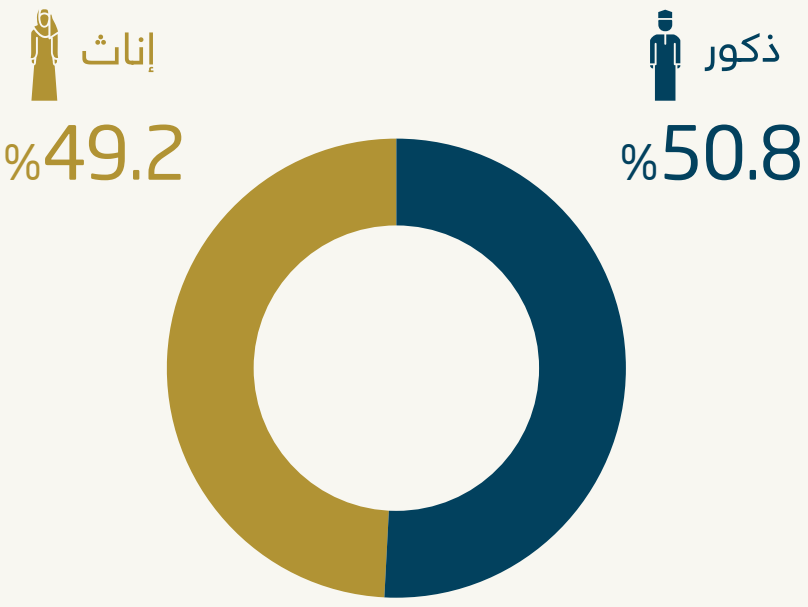

المصدر: تعداد 2020

يعد تحدي ضعف فرص العمل، وعدم مواءمة مخرجات التعليم لمتطلبات سوق العمل وقلة المهارات الريادية وتحديات الأمية غير التقليدية (الأمية المعرفية والمعلوماتية) لدى الشباب، أبرز التحديات التي تواجه الشباب.

إن الاهتمام بقطاع الشباب يعد ضرورة ملحة لاستثمار الفرصة السكانية، من خلال تحسين مهارات اليد العاملة بالتوازي مع تحسين البيئة الناظمة لاقتصاد السوق، و التركيز على نقل الشباب من الأنشطة ذات الطبيعة الإنتاجية المتدنية إلى تلك التي تحتاج إلى إنتاجية أعلى وتدر دخلًا أكبر، عبر الاستفادة من قدرة الشركات المستثمرة في تطبيق التحسينات التكنولوجية.

وقد تمت إضافة أولوية الشباب لأولويات الرؤية المستقبلية عمان 2040 الاثنتي عشرة، وذلك من خلال دراسة التقارير والدراسات والإحصاءات والمؤشرات المتعلقة بفئة الشباب في السلطنة، وتحليل وثيقة رؤية عمان 2040 واستخراج العناصر والمؤشرات المتعلقة بفئة الشباب. وقد قام فريق العمل بتحديد التوجُّه الإستراتيجي لقطاع الشباب بحيث يتوافق مع تطلعات الشباب العماني، ويتواءم مع أولويات السلطنة التي تم تحديدها في رؤية عمان 2040. ويتمثل التوجه الإستراتيجي لأولوية الشباب، في أن يكون الشباب في السلطنة بحلول عام 2040 "شباب ممكن ومسؤول يمتلك المهارات والمواهب، فاعل محليًّا ودوليًّا، مساهم ومبادر في تنمية وطنه ومتمسك بهويته".

الأهداف الإستراتيجية لأولوية الشباب

اعتمادًا على التوجّه الإستراتيجي الذي تم تحديده لقطاع الشباب في السلطنة ضمن مشروع خطة التنمية الخمسية العاشرة، تم صياغة أهداف إستراتيجية محددةٍ لتحقيق التوجّه العام، وتم الاعتماد على الدراسات والتقارير السابقة الصادرة من الجهات الحكومية وغيرها للتعرف على تطلعات الشباب العماني، كما تم الاعتماد على تحليل المؤشرات المعتمدة في رؤية عمان 2040 ومواءمتها مع توجهات السلطنة خلال العقدين القادمين.

وتضمنت الأهداف بناء منظومة متكاملة من السياسات والتشريعات والإستراتيجيات، وضمان تكاملية القطاع مع القطاعات الأخرى والعمل على تطويره بشكل مستمر.

الأهداف

بناء منظومة متكاملة
من السياسات والتشريعات والإستراتيجيات

ضمان تكاملية
القطاع مع القطاعات الأخرى والعمل على تطويره بشكل مستمر

وتعدّ حوكمة القطاع الشبابي وإيجاد جهةٍ واحدةٍ معنيةٍ ومستقلةٍ ضروريًا لتطوير القطاع الشبابيّ وتمكينه والارتقاء بالشباب وتنميتهم معرفيًا ومهاريًا من أجل مواجهة تحدياتهم وإيجاد الحلول المباشرة لها، مما سيعزز من وضع الشباب في مقدمة الأولويات الوطنية والعمل على تكاملها مع عمل الجهات الأخرى ذات الصلة بالقطاع الشبابي بشتى مجالاته، بحيث تعنى الجهة المعنيّة بالقطاع بإيجاد مجموعةٍ من الأنظمة والقوانين والسياسات لتنظيم القطاع من خلال تحديد المسؤوليات والمهام التنفيذية والإستراتيجية، كما تقوم على رصد وتحليل توجهات وتطلعات الشباب الحالية والمستقبلية للتطوير المستمر للقطاع.

ولتفعيل دور الشباب وتعزيز مشاركتهم في مختلف المجالات فإنّ هنالك ضرورة تقتضي إيجاد سياساتٍ تنظم عمله وتدعمه، ويتم ترجمة هذه السياسات إلى تشريعات تؤطره وتنظمه، وهذا ما يقود إلى تحقيق الأهداف المنشودة من خلال إستراتيجياتٍ وخطط عمل شاملة وواضحة.

كما هدفت الأولوية إلى تنمية مهارات ومواهب الشباب، وبناء وتمكين قياداتٍ وكوادر شابة وتعزيز مشاركتهم السياسية والتنموية ومساهمتهم في صناعة القرار. كما يتطلب تأهيل وتدريب الفئة العمرية (25 إلى 29) على المهارات القيادية وعلوم الإدارة العامة لتمكينهم من قيادة المشروعات الحكومية والخاصة وتقلّدهم قيادة مؤسسات الجهاز الإداري للدولة بمختلف المستويات، وتأهيلهم لتمثيل السلطنة في المؤسسات والمحافل الدولية.

ويبدو ملاحظًا غياب التمثيل الشبابيّ الكفيّ في مختلف المؤسسات المعنيّة برسم السياسات والإستراتيجيات الوطنية في الدولة، إلى جانب ضعف التمثيل الشبابيّ الدولي للسلطنة؛ وهذا ما أثّر سلبًا في تصنيف السلطنة في مؤشر تنمية الشباب الصادر عن الكومنولث.

وعلى صعيد تعزيز فاعلية التواصل مع الشباب وبناء منظومة ثقافية وترفيهية تساهم في تعزيز جودة الحياة. تبرز أهمية وجود آلية تواصل فعالة مع الشباب سواء في وسائل الإعلام التقليدي أو الإعلام الرقمي بما يتناسب مع تطلعات الشباب ويمثل طموحاتهم وأفكارهم. لذلك يجب استغلال وسائل التواصل بأن تكون منصة مفتوحة يناقش فيها الشباب كل تطلعاتهم وتحدياتهم ويستمع إليهم الطرف الآخر سواء كانت حكومة أو مؤسساتٍ أخرى ذات صلة.

وتساهم وسائل التواصل في تنمية الشباب معرفيًا وثقافيًا بما يتناسب مع الأهداف الإستراتيجية الأخرى.

ويعد إيجاد بيئةٍ محفزة للابتكار وريادة الأعمال وتأسيس المشاريع الناشئة من أهم أهداف الأولوية، الأمر الذي يساهم في تنمية الاقتصاد الوطني واستشراف القطاعات التشغيلية المستقبلية للشباب.

يكمن أساس تكوين بيئة محفزةٍ لريادة الأعمال في تعزيز فهم أفراد المجتمع لتعريف ريادة الأعمال والابتكار ومدى تأثيرها على الاقتصاد الوطني، وتطوير المشاريع التجارية الناشئة بطريقة مبتكرةٍ يُوجب وجود دعم من الجهات ذات العلاقة، وإيجاد وتطوير برامج المحفزات والمسرّعات للشركات وتضمينها في المؤسسات التعليمية مثل الجامعات والمعاهد، إذ يساهم ذلك في خلق فرص تؤدي إلى عائدٍ اقتصاديّ مجدٍ لرواد الأعمال، وتسهل من استيعاب المخاطر المصاحبة وزيادة مستوى مشاركة المعرفة مع الشباب.

السياسات والإجراءات المقترحة لتحقيق الأهداف الإستراتيجية لأولوية الشباب

1. وضع إطار حوكمة واضح وجهة مرجعية لقطاع الشباب، وتوفير التمويل والدعم اللازم لأ نشطتها ومراجعة البيئة التشريعية للقطاع.
2. إطلاق البرامج المحفزة على انخراط قطاع الشباب في مختلف الأنشطة والقضايا الوطنية، والرصد المستمر لتوجهاتهم وتطلعاتهم.
3. تصميم برامج مستمرة لتنمية وتطوير المهارات المختلفة ضمن مختلف الفئات. وتشجيع ثقافة البحث والابتكار بالتعاون مع الشركات والمؤسسات البحثية والأكاديمية.
4. تصميم البرامج الهادفة إلى توفير فرص العمل والتطوع للشباب.
5. تفعيل آليات التواصل المستمر مع الشباب من خلال وسائل الإعلام التقليدي أو الإعلام الرقمي وإنشاء المنصات الإلكترونية الهادفة.

يوضح البيان الآتي توزيع البرامج المقترحة وفقًا للأهداف الإستراتيجية لأولوية الشباب:

3-5 المحور الثاني: الاقتصاد والتنمية

1.3.5 أولوية القيادة والإدارة الاقتصادية

توضح أحدث المؤشرات الاقتصادية الصادرة عن المركز الوطني للإحصاء والمعلومات التواضع النسبي لأداء الاقتصاد الوطني مقارنة بالهدف الإستراتيجي لرؤية عُمان 2040 الذي ينص على أن تكون السلطنة في مصاف الدول المتقدمة بحلول عام 2040. وتشير أحدث المؤشرات الاقتصادية الصادرة عن المركز الوطني للإحصاء والمعلومات إلى التراجع النسبي في أداء الاقتصاد الوطني، إذ تراجع الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بنسبة 4.3 % خلال عام 2019، كما تراجع نمو الأنشطة النفطية وغير النفطية بنسبة 8.4 %، و1.5 % على التوالي. ومن المتوقع أن يستمر التراجع في معدل نمو الناتج المحلي، بل وأن تزيد نسبة التراجع خلال عام 2020 بمعدل مزدوج أو ثنائي الرقم. وتشير البيانات المالية لعام 2019 مقارنة بعام 2018 إلى انخفاض جملة الإيرادات العامة بنحو 3.3%، إذ تراجعت الإيرادات النفطية بنسبة (6.6 %)، بالرغم من زيادة الإيرادات الأخرى بنسبة 8.7 %. وساهمت كل من الإيرادات النفطية وغير النفطية بنحو 75 % و25 % من جملة الإيرادات على التوالي. وبلغ معدل تراجع الإنفاق العام 2.9 % ووصلت نسبة عجز الموازنة العامة للدولة إلى 8.9 % ونسبة الدين العام إلى 59.9 % من الناتج المحلي الإجمالي.

كما تشير بيانات الإقفال المبدئي لعام 2020 مقارنة بعام 2019 إلى تراجع جملة الإيرادات العامة بنسبة 23.1 %، إذ تراجعت الإيرادات النفطية بنسبة 30.9 %، في حين سجلت الإيرادات غير النفطية ارتفاعًا طفيفًا نسبته 1.1 %. كما تراجع الإنفاق العام بنسبة 10.7 %[24].

إضافة إلى تواضع أداء الاقتصاد الوطني، تواجه السلطنة في الوقت الراهن ثلاثة تحديات مالية رئيسة، تشمل التراجع المستمر في التصنيف الائتماني للسلطنة الناجم عن ارتفاع نسبة عجز الموازنة العامة للدولة والدين العام للناتج المحلي الإجمالي، والانخفاض المتوقع في معدل النمو الاقتصادي الحقيقي بسبب تراجع الأسعار العالمية للنفط واستمرار الكساد العالمي، وكذلك الآثار السلبية لجائحة (كوفيد- 19) على النشاط الاقتصادي وارتفاع تكلفة مواجهة نتائجها البشرية والاجتماعية والاقتصادية. ويمكن تقسيم هذه التحديات إلى تحديات هيكلية مستمرة من فترة طويلة، خاصة تلك المتعلقة بهيمنة قطاع النفط والغاز على النشاط الاقتصادي وعدم تحقيق النتائج المرجوة من جهود التنويع الاقتصادي، وتواضع كفاية نظام إدارة المالية العامة، إضافة إلى التحديات الراهنة المترتبة على تداعيات جائحة (كوفيد- 19).

وفي كل الأحوال تدل المؤشرات الاقتصادية والأزمة الراهنة وكذلك التحديات الهيكلية على وجود مشكلة في إدارة الملف الاقتصادي وفي التعامل مع القضايا الاقتصادية، ووجهت إلى ضرورة وضع خطة محكمة وتبني مجموعة من السياسات وتنفيذ عدد من البرامج التي تساهم في تحسين كفاية الإدارة والقيادة والحوكمة الاقتصادية. وتشير التجارب الدولية والممارسات الناجحة إلى أن الحوكمة الاقتصادية تساهم في تعزيز الاقتصاد وزيادة الاستثمارات وتوفير فرص العمل اللائق وتحسين مستوى الدخل، كما أنها تساعد بدرجة كبيرة في التعامل مع الأزمات بشكل سريع وفعال.

أهم التحديات المالية التي تواجه الاقتصاد الوطني

تراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية.

تأثيرات كوفيد 19 الاقتصادية والاجتماعية.

1 ارتفاع عجز الموازنة العامة للدولة.

2 زيادة نسبة حجم الدين العام للناتج المحلي.

3 التراجع المستمر في التصنيف الائتماني.

24 المصدر: وزارة المالية والمركز الوطني للإحصاء والمعلومات (2020)، النشرة الإحصائية الشهرية يناير 2020.

الأهداف الإستراتيجية لأولوية القيادة والإدارة الاقتصادية:

تستهدف أولوية "القيادة والإدارة الاقتصادية" تطوير ورفع كفاية أداء المؤسسات المسؤولة عن النشاط الاقتصادي، وآليات عملها وتعزيز التكاملية فيما بينها، ومنهجية صنع السياسات واتخاذ القرار وتقييم الآثار المترتبة على هذه القرارات والسياسات. وتستهدف الأولوية أن يتمثل دور القيادات والإدارة الاقتصادية المستقرة في التنسيق الواضح بين السياسات المالية والنقدية والتجارية والاستثمارية والصناعية وسياسات سوق العمل، فالإدارة الاقتصادية المستقرة تساهم في ضبط إيقاع رسم الخطط والبرامج والمشاريع الاقتصادية وتنفيذها ضمن وتيرة تعاون وثيق تحت إشرافها.

كما تتضمن الأهداف اتساق منظومة اتخاذ القرار والتنسيق بين الأجهزة الحكومية، وضمان عدم تداخل الصلاحيات فيما يتعلق بالقرار الاقتصادي والاستثماري. إذ يكفل تمكين القيادة الاقتصادية تحقيق الأهداف الإستراتيجية بعيدة المدى، والمتمثلة بتوسيع القاعدة الإنتاجية والتصديرية، وتنويع مصادر النمو، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الإيرادات العامة وتحقيق الاستدامة المالية.

إن تطوير أداء الحكومة لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة، يتطلب ضمان أطر أكثر كفاية للحوكمة الاقتصادية. إذ تساهم مبادئ الحوكمة الرشيدة والحكومة المفتوحة في تعزيز منظومة إدارة المالية العامة الأكثر كفاية التي تعتمد على المساءلة، والشفافية، والتشاركية كأحد الأدوات الرئيسة للحوكمة الاقتصادية. وقد زاد الاهتمام بالحوكمة الاقتصادية في ضوء التحديات الاقتصادية التي تشهدها السلطنة في الوقت الراهن كسائر دول العالم والناجمة عن تداعيات جائحة (كوفيد - 19)، وتباطؤ النشاط الاقتصادي كنتيجة مباشرة للحروب التجارية وحروب النفط التي نجم عنها تراجع أسعاره في الأسواق العالمية، وارتفاع المديونية وتأثير ذلك على الملاءة الائتمانية والقدرة على الاستدانة ورفع تكلفتها.

إن "القيادة والإدارة الاقتصادية " على رأس أولويات محور "الاقتصاد والتنمية" في "رؤية عمان 2040 "، بهدف وضع السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية والتجارية والاستثمارية والصناعية وسياسات سوق العمل وضمان التوافق بينها، بحيث تساهم في وضع الخطط والبرامج والمشاريع الاقتصادية وتنفيذها بنسق واضح في سياق التوجهات الإستراتيجية، إذ تشكل الأولويات الوطنية إطار عمل القيادة؛ بناء على ما تتمتع به السلطنة من مزايا، وما تصبو إليه من تحولات تجاه الاقتصاد المعرفي التنافسي، ومواكبة المتغيرات الاقتصادية والتقنية.

تجدر الإشارة إلى أن خطة التنمية الخمسية العاشرة تولي اهتمامًا كبيرًا بوضع خطة محكمة ومتكاملة لتطوير القيادة والإدارة الاقتصادية أو الحوكمة الاقتصادية. ولكن من الأهمية بمكان التأكيد على أن القيادة والإدارة الاقتصادية لا تعد هدفًا في حدّ ذاته، ولكنها وسيلة فعالة لتحقيق الهدف العام للرؤية بأن تكون "سلطنة عُمان في مصاف الدول المتقدمة" بحلول عام 2040، وذلك من خلال تحقيق استدامة وتوازن بيئة الاقتصاد الكلي، وتحفيز النشاط الاقتصادي، وتدعيم تنافسيته، وتحويل الاقتصاد من اقتصاد نفطي إلى اقتصاد متنوع قائم على المعرفة، ودعم القيمة المضافة المحلية، والانضمام لسلاسل الإنتاج والتوريد والتجارة الدولية، وجذب مزيد من الاستثمارات المحلية والأجنبية، وتوفير مزيد من فرص العمل اللائق للعمانيين، وتحقيق التنمية المستدامة.

السياسات والإجراءات المقترحة لتحقيق الأهداف الإستراتيجية لأولوية القيادة والإدارة الاقتصادية

1. **تمكين المؤسسات الحكومية المسؤولة عن التنمية المستدامة** من إعطاء دفعة قوية لدمج مفهوم التنمية المستدامة في منظومة صنع القرار الاقتصادي في السلطنة ولتنفيذ مجموعة من البرامج والمشروعات والمبادرات الداعمة للتنمية المستدامة مع التركيز على أهداف الصحة والتعليم وتعزيز التنمية البشرية والبيئة والطاقة المتجددة والمدن القادرة على تحمل الأزمات والكوارث، وزيادة درجة التنسيق مع القطاع الخاص والمجتمع المدني.

2. **وضع أسس واضحة وشفافة وأكثر كفاية لاختيار القيادات القادرة على إدارة الأزمة** الراهنة والتحديات ثلاثية الأبعاد بنجاح، وعلى إدارة الشأن الاقتصادي وتشكيل الرؤية المستقبلية ورسم السياسات الاقتصادية وتنفيذ البرامج التي يتم تصميمها بعناية فائقة وتحقق النتائج المرجوة بكفاية أكثر من حيث الوقت والتكلفة.

3. **تطوير منظومة التشريعات والقوانين والقرارات الاقتصادية الداعمة للتنمية المستدامة والرؤية** الاقتصادية الطموحة والتي يتم صياغتها وفق أكثر القواعد كفاية وأفضل الممارسات الدولية الناجحة.

4. **رفع كفاية المؤسسات الحكومية المسؤولة عن إدارة الشأن الاقتصادي** للتعامل مع الأزمة الراهنة ثلاثية الأبعاد (تداعيات جائحة كوفيد-19 ، وارتفاع نسبة عجز الموازنة العامة للدولة والدين العام للناتج المحلي الإجمالي، وتدهور الأسعار العالمية للنفط)، وتحسين آليات التنسيق بين هذه المؤسسات، وتطوير رؤية اقتصادية مستقبلية واضحة الملامح، تتناسب مع الإمكانات والمقومات الاقتصادية الكبيرة للسلطنة، وتحسين بيئة الأعمال لرفع مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، وإعطاء دور أكبر لريادة الأعمال خاصة لقطاع الشباب.

الإطار المؤسسي

تركز خطة التنمية الخمسية العاشرة على تطوير آليات عمل الوزارات والجهات المسؤولة عن استقرار بيئة الاقتصاد الكلي، خاصة التخطيط للتنمية وإدارة المالية العامة، و التعامل مع أزمة عجز الموازنة العامة للدولة وتفاقم الدين العام، وتراجع الأسعار العالمية للنفط، وتلك المسؤولة عن تحفيز مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، خاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تأثرت بشكل كبير من تداعيات توقف النشاط الاقتصادي في ضوء تطورات جائحة (كوفيد- 19).

إضافة لذلك، تهتم الخطة بالمرحلة القادمة والتالية للخروج من الأزمة المالية والاقتصادية المترتبة على التحديات الراهنة التي تواجه السلطنة كسائر دول العالم، والتي تفرض على الحكومة التعامل مع تداعياتها بشكل مختلف. وتؤكد كافة الدراسات والتقارير التي نشرتها مؤخرًا المؤسسات الدولية كصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، واجتماعات مجموعة العشرين، ومنظمات الأمم المتحدة، وغيرها من بيوت الخبرة الدولية؛ أن العالم بعد الأزمة الراهنة لن يكون كالعالم قبل الأزمة، وأنه بصدد نظام دولي جديد، وأن الحكومات لن تتمكن من استئناف العمل كالمعتاد، ومن ثم فإن عليها اتخاذ التدابير اللازمة للتعامل مع عالم ما بعد الأزمة.

وقد أبرزت الأزمة حاجة الحكومات إلى تطوير إمكاناتها وقدراتها على التوقع والاستجابة السريعة والديناميكية لمواجهة التحديات المعقدة للأزمات متعددة الأبعاد.

كما ساهمت الأزمة في التأكيد على ضرورة معالجة النتائج المترتبة على الأزمات التي قد تمتد للسنوات القليلة القادمة، وعلى الدور المهم الذي تقوم به الحوكمة الاقتصادية في هذا الشأن.

تشير التجارب الدولية إلى أن الحرب العالمية الثانية قد نتج عنها نظام جديد للحوكمة الاقتصادية على المستوى العالمي، أفضى إلى اتفاقية بريتون وودز وتأسيس المؤسسات الدولية الخاصة بها.

كما أن الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية التي اندلعت عام 2008، قد نتج عنها نظام جديد للحوكمة الاقتصادية في الاتحاد الأوروبي لتحقيق مزيد من

التنسيق بين الدول الأعضاء فيما يتعلق بإدارة تبعات الأزمة على استقرار بيئة الاقتصاد الكلي، وضبط الأسواق المالية، واتخاذ التدابير اللازمة للحماية من الآثار الناجمة عن الأزمة، والحدّ من احتمالية تكرارها في المستقبل.

وقياسًا على ما سبق، تؤكد المؤسسات الدولية على ضرورة التعاون والتنسيق بين الدول لمعالجة الآثار الناجمة عن الأزمات الراهنة، وعلى تعزيز دور الحوكمة الاقتصادية الرشيدة في إدارة تبعاتها على المستوى الدولي والإقليمي والوطني بل والمحلي أيضًا. ومن هنا تؤكد خطة التنمية الخمسية العاشرة على أهمية أولوية القيادة والإدارة الاقتصادية.

الإطار التشريعي

يوضح الشكل الآتي أهم القوانين الحاكمة للإطار التشريعي للشأن الاقتصادي بالسلطنة، والذي يتضح منه أهم القوانين القائمة وتلك التي يتم حاليًا دراستها، وتلك التي تستهدف الخطة إرساء الأسس لدراستها خلال سنوات الخطة.

الإطار التشريعي للشأن الاقتصادي

أبرز القوانين الحالية

- القانون المالي (1998)
- قانون استثمار رأس المال الأجنبي
- قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص
- قانون الإفلاس
- قانون التجارة
- قانون العمل
- قانون حماية المنافسة ومنع الاحتكار
- تشريعات هيئة سوق المال
- قانون نظام المحافظات

قوانين تحت الدراسة

- قانون التخطيط التنموي
- قانون الدين العام
- قانون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
- أخرى

قوانين يتعين إعدادها أو تطويرها

- قانون اللامركزية المالية
- لوائح وأنظمة البنك المركزي
- أخرى

البرامج التي تحقق أهداف أولوية القيادة والإدارة الاقتصادية

وتستهدف البرامج الإستراتيجية لأولوية القيادة والإدارة والحوكمة الاقتصادية إرساء القواعد والنظم التي تحكم إدارة الشأن الاقتصادي بكفاية وفعالية؛ بغية تحقيق التنمية المستدامة العادلة والشاملة لتكون السلطنة في مصاف الدول المتقدمة بحلول عام 2040، وذلك من خلال معالجة التحديات التي لها أثر كبير في تحقيق أهداف الأولوية، وفي الوقت ذاته تستغرق فترة زمنية تتراوح بين عامين وثلاثة لتبدأ نتائجها في الظهور ويشعر بها المستثمر المحلي والأجنبي، وتنعكس على معدلات التنمية وعلى مستوى معيشة المواطن. كما تمت مراعاة عدم إلقاء أعباء جسيمة على الموازنة العامة للدولة، قدر الإمكان، مع التأكد من ارتفاع العائد الاقتصادي والاجتماعي للبرامج المقترحة.

وقد تم مراعاة أن تشارك الجهات المعنية ذات الصلة في تنفيذ البرامج، وأن تعود نتائج البرامج بالفائدة أيضًا على هذه الجهات.

يوضح البيان الآتي توزيع البرامج المقترحة وفقًا للأهداف الإستراتيجية لأولوية القيادة والإدارة الاقتصادية:

2.3.5 أولوية التنويع الاقتصادي والاستدامة المالية

ظل هدف التنويع الاقتصادي ولا يزال الركيزة الأساسية في خطط التنمية المتعاقبة على مر العقود الماضية، ولكن هيمنة قطاع النفط والغاز على الاقتصاد الوطني كان واضحًا خاصة في ظل ارتفاع أسعار النفط، حتى بدأت موجات تقلب أسعار النفط وأصبحت سمة من سمات الأسواق العالمية. عليه، انتهجت الخطط منهج تنويع مصادر الدخل، من خلال تحديد خمسة قطاعات واعدة للتنويع الاقتصادي كتوجّه إستراتيجي لخطة التنمية الخمسية التاسعة لتساهم كمحركات لنمو الاقتصاد الوطني، وتتضمن الصناعات التحويلية، والنقل والخدمات اللوجستية، والسياحة، والثروة السمكية، والتعدين.

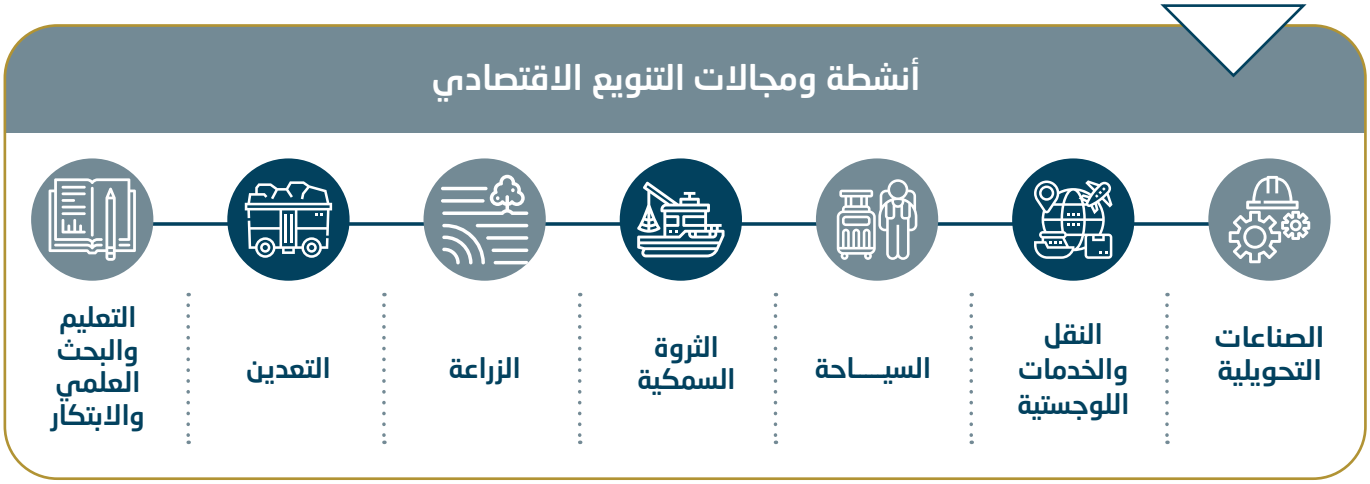

إن التنويع الاقتصادي لا يرتبط فقط بالقطاعات النفطية وغير النفطية، بل يتعداها إلى التطورات التكنولوجية وتطبيقاتها وآليات التكيف معها، بما يرافق ذلك من تهيئة الموارد البشرية اللازمة لما يوصف الآن "بالثورة الصناعية الرابعة" التي تتضمن تغيرات عميقة في هياكل الإنتاج وعلاقات التجارة الدولية. وبقدر ما يمثل الاقتصاد المعرفي فرصة متاحة يشكل أيضًا تحديًا كبيرًا للسلطنة؛ لأنه يفرض تغييرات متسارعة في جميع المجالات، كما أنه يتطلب إيجاد سياسات مالية واقتصادية مستنيرة ومستدامة تعمل على تحفيز نمو الاقتصاد العماني بوتيرة متزايدة، والتهيئة المناسبة لمرافق البنية الأساسية التي يمكن توظيفها للاستفادة من التقنيات الحديثة التي تساهم برفع الإنتاجية وفعالية استخدام الموارد.

إضافة إلى تكثيف الجهود لبناء مجتمع واع وبنية أساسية ممكنة للاقتصاد المعرفي يواكبان المستجدات كالثورة الصناعية والمتغيرات التكنولوجية، كما أنه مع تراجع عائدات النفط على مدى السنوات القليلة الماضية بسبب تراجع الأسعار العالمية، برزت الحاجة في السلطنة إلى نموذج يعتمد التنوع الاقتصادي والشراكة مع القطاع الخاص؛ ليصبح دور الحكومة ممكنًا للتنويع ومسانِدًا للقطاع الخاص.

وقد أظهرت الحكومة على مدى العقود الماضية قدرة كبيرة على الحفاظ على الاستقرار المالي، مستفيدة من حقبة ارتفاع أسعار النفط، كما اتسمت السياسة النقدية للبنك المركزي بالاستقرار على مدى عقود، مما ساهم في تعزيز منعة النظام المصرفي وتعزيز النمو الاقتصادي. وعلى الرغم من تحقيق تقدم في التنويع الاقتصادي، فلا زالت تواجه قضايا التنويع الاقتصادي والاستدامة المالية تحديات عديدة، تتمثل بتقلب أداء القطاعات الاقتصادية على مدى السنوات القليلة الماضية. كما أن الفترات التي ترتفع فيها أسعار النفط، تظهر هشاشة ما تحقق بشأن التنويع الاقتصادي.

الأهداف الإستراتيجية لأولوية التنويع الاقتصادي والاستدامة المالية

تتمثل الأهداف الإستراتيجية ببناء قاعدة اقتصادية متينة، مبنية على أساس التنويع الاقتصادي القائم على تعزيز الترابطات الأمامية والخلفية بين القطاعات المختلفة، وتوسيع القاعدة التصديرية وتنويع الشركاء التجاريين، وتعميق الاستثمار في القطاعات ذات القيمة المضافة العالية.

إلى جانب ذلك تم استهداف العمل على تطوير اقتصاد قائم على التقنية والمعرفة والابتكار، وإنتاج سلع وخدمات تنافسية يرتفع فيها المكون المعرفي والتكنولوجي، بحيث تسهم هذه السلع والخدمات المبتكرة في تنمية الاقتصاد وتعزيز قدرته التنافسية في أغلب الأنشطة والقطاعات الاقتصادية. كما تضمنت الأهداف تطوير القدرات المحلية في مجال الابتكار والإبداع، وتوفير البيئة الملائمة لذلك من تشريعات وحوافز بما يعزز من تنافسية الاقتصاد العماني إقليميًا وعالميًا. والعمل وفقًا لإطار متكامل للسياسات الاقتصادية والاجتماعية يضع مبدأ تنويع القاعدة الاقتصادية، والاستقرار الكلي للاقتصاد والاستدامة المالية على رأس أولوياته.

وعلى صعيد تحقيق الاستدامة المالية، يمكن أن يؤدي البدء بتنويع القطاعات الاقتصادية إلى قطاعات تكنولوجيا المعلومات والطاقة المتجددة والقطاعات التحويلية، والقيام باعتماد القوانين الحديثة، وتنفيذ مشاريع القطاع الخاص الواسعة والكبيرة؛ إلى ارتفاع إيرادات الحكومة والشركات، كما سيؤدي التحول إلى الطاقة المتجددة إلى التقليل من استهلاك الطاقة؛ ومن ثمَّ تخفيض نفقات الدعم وتحسين الوضع المالي.

السياسات والإجراءات المقترحة لتحقيق الأهداف الإستراتيجية لأولوية التنويع الاقتصادي والاستدامة المالية

1. إصدار قانون للتخطيط وقانون للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
2. تهيئة بيئة عمل محفزة ترفع من دخل المؤسسات أو تخفض النفقات.
3. تطوير الكفايات البشرية عن طريق إعداد قيادات الصف الثاني.
4. التركيز على التعليم والتأهيل والتدريب للقطاعات المستهدفة.
5. استكمال الربط المؤسسي لبيانات الجهات الحكومية المختصة في إصدار التراخيص لتسهيل إجراءاتها.
6. إدراج المزيد من الشركات الحكومية والعائلية والقطاع الخاص بسوق مسقط للأوراق المالية.
7. التحول من الاستثمارات كثيفة العمالة إلى استثمارات مبنية على رأس المال البشري المؤهل والتكنولوجيا.
8. اعتماد إطار السياسة الاستثمارية في السلطنة.
9. مراجعة سياسة الحوافز والدعم والتمويل وربطها بالقطاعات المستهدفة وسياسات الاكتفاء المحلي وتنمية الاستثمارات في المحافظات.
10. توحيد الإطار التشريعي والقانوني للمناطق الصناعية والمناطق الحرة والمناطق الاقتصادية لتحفيز الاستثمار وتكامل الحوافز.
11. إصلاحات على قوانين وتشريعات العمل والتعمين، وتغيير نظام الكفالة إلى نظام مبني على تأشيرات الدخول وتصاريح العمل لتحقيق التعمين.
12. القيام بإصلاحات على القوانين والتشريعات الضريبية لتكون موجهة لتعزيز النمو الاقتصادي، بحيث يتم إعطاء حوافز ضريبية أعلى للشركات التي تدعم الابتكار واستخدام التقنية وتطوير الإنتاج وتوظيف العمانيين وترشيد استهلاك الطاقة، وتعظيم الضرائب على القطاعات غير المنتجة مثل العقارات وتجارة الوكالات، وذلك لتوجيه القطاع الخاص للاستثمار في القطاعات الموجهة، على أن ترتبط هذه الحوافز بمخرجات محددة يمكن متابعتها بمؤشرات قياس أداء ذكية، وأن ترتبط بإطار زمني محدود.
13. التسريع ببرامج الاستثمار الأجنبي والإسراع في استقطاب صناديق استثمار للمشاريع المرجو إقامتها في السلطنة.
14. مراجعة قانون غرفة تجارة وصناعة عمان كجهة مستقلة مشرفة على القطاع الخاص ليأخذ دوره الطبيعي كشريك في القرار والتنمية.
15. مراجعة التشريعات المرتبطة بالتعليم والتعليم التقني والتلمذة المهنية وربطها كجزء من التعليم العام والتعليم العالي.

السياسات والإجراءات المقترحة لتحقيق الأهداف الإستراتيجية لأولوية التنويع الاقتصادي والاستدامة المالية

16

التركيز على تنمية عنصر المال البشري
من خلال تطوير التعليم بمختلف مراحله، والتركيز على التعليم التقني والتدريب المهني والتلمذة المهنية كمنهاج أو تخصص فرعي، وزيادة فرص التدريب على رأس العمل.

17

التركيز على القطاعات التي تسهم في توفير فرص العمل
وتحقيق نمو اقتصادي والاكتفاء الذاتي أولًا (قطاعات صناعية محددة ومن ضمنها التعدين، والمنتجات الزراعية والسمكية)، على أن يتم التركيز كذلك على تنمية قطاع تقنية المعلومات والاتصالات كقطاع داعم إضافة إلى الخدمات اللوجستية.

يوضح البيان الآتي توزيع البرامج المقترحة وفقًا للأهداف الإستراتيجية لأولوية التنويع الاقتصادي والاستدامة المالية:

6
أهداف إستراتيجية

28
برنامجًا

3	قطاعات قاطرة للتنويع الاقتصادي وأخرى متكاملة معها يتم تحديدها كل 5 سنوات
6	اقتصاد تنافسي متنوع ومتكامل قائم على استشراف المستقبل والابتكار وريادة الأعمال
10	سياسات مالية ونقدية واقتصادية متكاملة ومستدامة وموازنات توظف الإيرادات العامة بفعالية
5	بيئة تنظيمية وتشريعات ذات حاكمية تتصف بالتجدد والمرونة ومواكبة المستجدات وضامنة لتكافؤ الفرص
4	بنية أساسية وتقنية متطورة ممكنة لجميع القطاعات وقادرة على استيعاب المستجدات وتحديات الأمن السيبراني
-	منظومة بحث وتطوير مترابطة بين مختلف القطاعات والمؤسسات

3.3.5 أولوية التشغيل وسوق العمل

تعد سياسات سوق العمل من الركائز الأساسية للتنمية الاقتصادية، ولذلك أولت الدول المتقدمة اهتمامًا بالغًا بهذه السياسات، من خلال تبني سياسات شاملة واتخاذ تدابير منسقة ودعم جهود البناء المؤسسي لإيجاد منظومة حوكمة واضحة لسياسات سوق العمل، كما سعت المنظمات الدولية والمؤسسات الأكاديمية إلى إجراء بحوث ودراسات من شانها المساهمة في استشراف مستقبل الاقتصاد الكلي والاستثمار والتجارة وعلاقة ذلك بخلق فرص عمل تضمن دخلًا وعملًا لائقين للجميع، وتنظيم ذلك بطريقة عادلة ومتكافئة. كما يعدّ التشغيل وتنمية فرص العمل من أولويات الأمن الوطني، خاصة لدى الدول التي تتميز بتركيبة ديمغرافية شابة ونمو سكاني مرتفع، وهو ما يعد السمة الأبرز للسلطنة.

وقد ركزت رؤية عمان 2040 على قطاع سوق العمل والتشغيل بوصفه أحد المحركات الأساسية لمستقبل الاقتصاد العماني وركيزة أساسية وممكنًا مهمًا لتحقيق التنويع الاقتصادي، إذ تضمن محور الاقتصاد والتنمية أولوية خاصة لسوق العمل والتشغيل من ضمن الأولويات الاثنتي عشرة للرؤية المستقبلية، وقد احتوت هذه الأولوية على أربعة أهداف إستراتيجية كأدوات رئيسة لتحقيق التوجّه الإستراتيجي لسوق العمل والتشغيل في رؤية عمان 2040، الذي يتمثل في "سوق عمل جاذب للكفايات ومتفاعل ومواكب للتغيرات الديمغرافية والاقتصادية والمعرفية والتقنية".

وتعدّ الخطة الخمسية العاشرة فاتحة الخطط الخمسية لتحقيق رؤية عمان 2040، وممكنًا أساسيًا لنجاح الطموحات والتوجهات الإستراتيجية للرؤية، تستهدف الوصول بالسلطنة إلى اقتصاد مستدام تنافسي ومستقر، ذي قاعدة إنتاجية عريضة، مبني على التقنية والمعرفة والابتكار والإبداع، يشارك فيه القطاع الخاص بفاعلية، بحيث ينعكس هذا النمو بالفائدة على شريحة واسعة من السكان ويمتد على مساحات جغرافية تشمل جميع المحافظات.

تسعى خطة التنمية الخمسية العاشرة إلى تبني سياسات العمل التي تساهم بتغيير تركيبة العمل من وضعه الحالي الذي يستند إلى قاعدة عريضة من العمالة غير الماهرة إلى هيكل جديد يقوم على قاعدة عريضة من العمالة المؤهلة، وذلك وفق سياسات استقطاب للعمالة الماهرة ومنحها الحوافز وتشجيع الاستثمارات الجديدة المبنية على اقتصاد المعرفة، مع تطوير نظام التعليم وتوفير القوى العاملة المحلية الماهرة ورفع مشاركة المرأة في سوق العمل.

ويمكن تلخيص أبرز الركائز التي اعتمدت عليها الخطة بالنسبة لأولوية التشغيل وسوق العمل على النحو الآتي:

- **واقع الاقتصاد الوطني:** أصبح التحول من الاقتصاد الريعي إلى الاقتصاد الإنتاجي المعرفي حاجة ملحة، مع أهمية التكامل بين سياسات سوق العمل وسياسات الاقتصاد الكلي حتى لا يؤدي فصل سوق العمل عن سياسات الاقتصاد الكلي إلى المزيد من تراجع مستوى الإنتاجية، بالنظر إلى أن زيادة إنتاجية العمل أحد المحددات الرئيسة للنمو الاقتصادي على المدى البعيد، كما أن القطاع الخاص ركيزة أساسية من ركائز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وأن تحقيق الأهداف الإستراتيجية للرؤية يتطلب تمكين هذا القطاع وإزالة المعوقات وتذليل التحديات ومرونة سياسات العمل، إذ تشير المسوحات وتحليل الواقع إلى أن سوق العمل العماني يعاني من تحديات ومشاكل هيكلية؛ نتيجة التشغيل المتدني للموارد في الاقتصاد الوطني وضعف التنويع الاقتصادي، وتعارض الإيرادات النفطية مع تطور القوى الإنتاجية، وتعثر التنمية الصناعية، والتركيز على الإنفاق الجاري، والافتقار إلى بناء قاعدة إنتاجية على أساس معرفي، وتدني الطلب العام على المعرفة، واستسهال جلب الخبرة الوافدة عوضًا عن العمل على إنتاجها وتوظيفها في النشاط الاقتصادي، وضعف مجالات البحث العلمي وغيرها.

- **التوجهات والالتزامات الدولية:** تعد السلطنة إحدى أكثر الدول التزامًا بالاتفاقيات الدولية ومراعاةً للتوجهات الحديثة في سوق العمل، إذ تتماشى القوانين مع معايير العمل الأساسية لمنظمة العمل الدولية. وتطبق السلطنة سياسات حازمة لتنفيذ الالتزامات الدولية من خلال تبني سياسات وبرامج صريحة لمكافحة عمالة الأطفال، والعمل الجبري والقسري، والتمييز بين الجنسين في العمل والأجور، وتنظيم حقوق النقابات العمالية والتفاوض الجماعي، واتخاذ تدابير واضحة بإجراءات السلامة بالعمل، وقدمت السلطنة التقرير الطوعي الأول ضمن أجندة و أهداف التنمية المستدامة 2030، وأفردت فصلًا خاصًا بالهدف الثامن لتشجيع سياسات العمل اللائق الذي يبقى على رأس الأولويات المستمرة، بهدف دعم الجهود الحثيثة لتوفير فرص عمل مجزية وبدون تمييز، وبما يضمن تحسين الدخل وتمكين الأفراد والأسر والمجتمعات، ودعم الحقوق الاجتماعية والاقتصادية.

- **الشراكة المجتمعية والحوار الاجتماعي:** تعد مسألة إيجاد شراكة فاعلة وحوار حقيقي بين أطراف الإنتاج والهيكل الثلاثي أمرًا في غاية الأهمية، انطلاقًا من الدور المحوري لكل طرف، وعدّهم شبكة متصلة ترتبط وتؤثر ببعضها البعض. إن إيجاد توازن بين الرغبة في النمو وتوفير الحماية الاجتماعية محرك أساسي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وتؤكد الأحداث الاقتصادية الأخيرة، مع جسامة التحدي الذي تبديه، أن الحاجة للعمل الجماعي غدت أكثر إلحاحًا من أي وقت، كما تعد فرصة لمزيد من الحوار والتوافق بغية الوصول إلى أهداف موحدة وأرضية مشتركة تسمح بتحسين مناخ العلاقات وتساهم بالإسراع في الانتعاش الاقتصادي ورفع مستوى الإنتاجية. عليه، تم انتهاج أسس الشراكة في هذه الخطة لتحقيق توافق بين المبادرات المقترحة بما يمكن من المضي قدمًا لتبني خارطة طريق تؤدي إلى تحقيق الأهداف المشتركة.

- **اتجاهات العمل الحديثة:** تعد رؤية عمان 2040 رؤية بعيدة المدى تستشرف المستقبل، لذلك فإنه من الأهمية بمكان إدراك طبيعة العمل بالمستقبل. إذ تشير الأبحاث إلى أن أنماط العمل بالمستقبل تتطلب تعديل التشريعات لتسمح بالعمل عن بعد، والعمل المرن، والعمل الجزئي ونمو اقتصاد الأعمال المستقلة، وما يترتب على ذلك من مهارات حديثة، وتعزيز ثقافة العمل الحر، وريادة الأعمال واستخدامات التقنية السحابية وغيرها من الوسائل الحديثة.

- **الأتمتة ومستقبل الوظائف:** منذ بداية عصر الثورات الصناعية، تمثل التكنولوجيا تيارًا جارفًا، ونقطة تحول كبيرة تؤدي دورًا مهمًا في تغيير طبيعة العمل والوظائف. وتشير دراسة قامت بها إحدى دور الاستشارات على مجموعة من الدول بالمنطقة وصدرت قبل سنوات، إلى أنه بالإمكان أتمتة نحو 45% من الوظائف، وهو ما يقترب من المتوسط العالمي الذي يصل إلى 50%، ويتطلب العمل في عصر الأتمتة الجديد تعاونًا دوليًا وعلاقات عمل أكثر تقدمًا بين أطراف الإنتاج لصياغة معايير مشتركة، بما يضمن المنافسة الدولية وتهيئة الظروف المناسبة لتنسيق الخطط والمبادرات، كما يحتاج إلى تنسيق الجهود لتفادي أي تأثيرات محتملة للعصر الرقمي على الوظائف، مع السعي الحثيث لتوليد فرص عمل أكبر على المستوى المحلي وزيادة الإنتاجية. وقد توصلت دراسة قام بها البنك الدولي قبل سنوات إلى أن تأثير التكنولوجيا على الوظائف يمكن أن يأتي على أوجه متعددة ومختلفة؛ ففي بعض القطاعات والمهن يمكن أن تحل الأجهزة الآلية والذكاء الاصطناعي محل العمالة، خاصة بالمهن ذات المهارة المحدودة والتي تعد السمة الأبرز للوظائف التي يشغلها وافدون بالسلطنة، مع كون العمانيين أكثر استعدادًا لعصر الأتمتة من العمالة غير المؤهلة، الأمر الذي يمكن أن يشكل فرصة جيدة للإحلال، وفي قطاعات أخرى، يمكن أن تعمل التكنولوجيا كمحرك للإنتاجية والنمو الاقتصادي، إذ تشير بعض الدراسات الحديثة والتجارب التاريخية إلى أن التقنية يمكن أن تساهم في تعزيز نمو الإنتاجية على المدى المتوسط والطويل بنسبة تتراوح بين 0.3 و 2,2%، وبذلك تعد سانحة وفرصة ثمينة لتحقيق أحد أهم مؤشرات أولوية سوق العمل والتشغيل والمتعلقة برفع الإنتاجية. وفي قطاعات أخرى يمكن أن تعمل التكنولوجيا على توليد فرص عمل جديدة من خلال زيادة الطلب على خدمات وسلع جديدة.

- **تأثير جائحة (كوفيد19-) على الاقتصاد:** لقد تم إعداد هذه الخطة خلال الجائحة وبداية التأثيرات المشتركة لهبوط أسعار النفط وبوادر الكساد الاقتصادي المترتب على وقف الأعمال وحركة التصنيع. ولا شك أن لهذه العوامل تأثيرات كبرى تتطلب التعامل معها بكفاية، من ناحية فقدان الأعمال والوظائف، وتعثر الشركات، وتقليص المشاريع والإنفاق الحكومي، وفي المقابل، أوجدت الأزمة فرصًا لتطوير العمل عن بعد، واستخدامات التقنية والمنصات الإلكترونية للخدمات، إضافة إلى زيادة كفاية العمل الحكومي. لقد مثلت الأزمة سيناريوهًا حقيقيًا لدراسة التأثيرات الاقتصادية، وأبرزت هشاشة نظم الحماية، وأكدت بذلك على أهمية توفير شبكات حماية اجتماعية وبنية صحية وتقنية.

الأهداف الإستراتيجية لأولوية التشغيل وسوق العمل

وقد تم اختيار الأهداف في هذه الأولوية وفق مقتضيات الواقع ومستقبل العمل، من أجل معالجة تشوهات سوق العمل وتغيير تركيبته من وضعه الحالي الذي يستند إلى قاعدة عريضة من العمالة غير الماهرة، إلى هيكل جديد تشكل العمالة المؤهلة النسبة الأكبر فيه، وما يرافق ذلك من سياسات تستهدف الانتقال لتحقيق الاقتصاد المعرفي واستقطاب العمالة الماهرة ومنحها الحوافز، والتركيز على رأس المال البشري مع تطوير نظام التعليم وبرامج التدريب لتلائم احتياجات سوق العمل وزيادة مشاركة المرأة. إضافة إلى صياغة الإطار التشريعي المناسب للمساهمةً في تحقيق الأهداف المتوخاة من برامج التنويع الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة. كما تم وضع مؤشرات أداء كمية ونوعية تشتمل على عناصر ذات ارتباط بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، كرفع مستوى الإنتاجية ونسبة العمالة الماهرة والتعمين.

وتقوم أهداف الأولوية على حقيقة أن التنمية المتوازنة تتطلب سوق عمل ذا كفاية عالية وإطار تشريعي مرن، بحيث تحقق الكفاية والفعالية وتكون محفزة لاستقطاب الكفايات والعمالة الماهرة القادمة من مخرجات النظام التعليمي، والكفايات المستقطبة من الخارج.

كما يجب أن تعزز التشريعات من دور القطاع الخاص في توليد فرص العمل للمواطنين. كما تشير الأهداف إلى العلاقة التكاملية بين أولوية سوق العمل وأولوية التعليم، إذ من المتوقع أن يوفر تطوير التعليم قوة عمل ماهرة ومدربة، قادرة على رفع الكفاية والإنتاجية.

السياسات والإجراءات المقترحة لتحقيق الأهداف الإستراتيجية لأولوية سوق العمل والتشغيل

1 **تبني سياسات عمل واضحة** تقوم على مبدأ الكفاية والإنتاجية واستقطاب الكفايات المتميزة ومنحها امتيازات ومرونة في العمل وتأسيس الأعمال الخاصة بحيث تنقل المعرفة إلى الشباب العماني.

2 **النهوض ببرامج التدريب والتشغيل** بالشراكة مع القطاع الخاص بما يلبي احتياجاته الحالية والمستقبلية، وتبني أفضل الممارسات الدولية في مجال التدريب والتشغيل خصوصًا في القطاعات المعتمدة على التكنولوجيا.

3 **وضع القوانين والتشريعات** التي تضمن حقوق العمال وتقلل من مستوى تفاوت الأجور بين القطاعين الحكومي والخاص، والمتضمنة لمبدأ الحوافز والتشجيع المرتبط بالإنتاجية، وضمان وجود التأمينات الاجتماعية والصحية.

4 **تفعيل برامج التدريب أثناء العمل والتشغيل** الذاتي ودعم المشاريع الريادية والمبادرات الفردية الابتكارية، وإيجاد آلية تنسيق بين المشاريع الصغيرة والكبيرة؛ لضمان مشاركتها في سلسلة القيمة المضافة بما يوازن بين القطاعين الخاص والحكومي في مجال إيجاد فرص العمل.

ويوضح البيان الآتي توزيع البرامج المقترحة وفقًا للأهداف الإستراتيجية لأولوية التشغيل وسوق العمل

4
أهداف إستراتيجية

19
برنامجًا

6	سوق عمل بقوى بشرية ذات مهارات وإنتاجية عالية وثقافة عمل إيجابية
4	سوق عمل جاذب للكفايات والعمالة الماهرة ضمن سياسات استقطاب واضحة المعالم والمعايير
5	منظومة تشغيل وتأهيل وترقيات وحوافز مبنية على الكفاية والإنتاجية
4	قوانين وتشريعات منظمة لسوق العمل وفق معايير مهنية وبيئة عمل محفزة للمتغيرات

4.3.5 أولوية القطاع الخاص والاستثمار والتعاون الدولي

حظي القطاع الخاص العماني باهتمام كبير من القيادة السياسية منذ بداية عصر النهضة الحديثة، حتى يتمكن من القيام بدور فاعل في التنمية وتحريك الأنشطة الاقتصادية وتحقيق التنويع الاقتصادي وخلق فرص عمل وتعظيم الاستفادة من الموارد الطبيعية المتاحة. وقد تم ترجمة هذا الاهتمام في عدد من السياسات التي اعتمدتها الحكومة لتطوير القطاع الخاص كإقامة الهياكل الأساسية اللازمة لتطوير القطاع الخاص مثل المطارات والموانئ وشبكة الطرق والمناطق الصناعية والاقتصادية والحرة وغرفة التجارة والصناعة وتنمية وتدريب الموارد البشرية.

تبلور ذلك أيضًا في انشاء ودعم المؤسسات التمويلية مثل بنك التنمية، وسياسات الحوافز المالية والاقتصادية التشجيعية مثل الاعفاء الجمركي والاعفاء الضريبي الذي يصل إلى عشر سنوات والمساواة في التعامل بين المستثمرين المحليين والأجانب وغيرها من حوافز.

قامت الدولة أيضًا بإنشاء شركات ذات أهمية إستراتيجية والمساهمة فيها، مثل الشركات التابعة لجهاز الاستثمار العماني كشركة النفط العمانية وما تتضمنه من مصافي ومشاريع بتروكيماوية وشركة أسياد وشركة عمران وغيرها. وتواصل الدولة جهودها لدعم القطاع الخاص من خلال سياسة الخصخصة وبيع الأصول في القطاعات الإنتاجية للقطاع الخاص بشكل تدريجي. وكذلك إصدار ومراجعة وتحديث الإطار القانوني والتنظيمي لأنشطة القطاع الخاص كقانون الشركات والإفلاس والاستثمار الأجنبي والشراكة بين القطاعين العام والخاص وغيرها. وترصد المؤشرات الكمية والنوعية تطورًا ملحوظًا في أداء القطاع الخاص، إذ تشير الإحصاءات المتوفرة من وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار إلى أن عدد الشركات المسجلة في السلطنة قفز من خمس شركات فقط مسجلة في عام 1970 إلى 25,522 شركة مسجلة في عام 1996 (بداية انطلاق الرؤية 2020) وإلى 312 ألف شركة في نهاية عام 2019.

وعلى صعيد التجارة الخارجية، فقد قفز حجم الواردات المسجلة من 13.8 مليون ريال عماني في عام 1971 إلى 8.5 مليار ريال عماني في عام 2019. وفي السياق نفسه قفزت أرقام الصادرات من 88 مليون ريال عماني منها 87.6 مليون صادرات نفط خام و400 ألف ريال عماني صادرات عمانية المنشأ في عام 1971 إلى 14.9مليار ريال عماني منها 10.2 مليار صادرات نفط خام ومصفى وغاز و3.2 مليار ريال عماني صادرات عمانية المنشأ و1.5 مليار ريال عماني إعادة تصدير في عام 2019.

وعلى مستوى الاستثمار الأجنبي، تحاول السلطنة جذب القطاع الخاص المحلي والأجنبي وتعزيزه على حدّ سواء، وكان أحد أعمدة خطط التنمية الأخيرة هو تشجيع القطاع الخاص ليكون أكثر استعدادًا ومشاركة من خلال تعبئة الموارد اللازمة للقيام باستثمارات جديدة، وعلى الرغم من الجهود لتحسين مناخ الاستثمار وبيئة الأعمال (مثل تعديل تشريعات الأعمال والاستثمار) فلا تزال هناك تحديات تشمل قضايا تتعلق بكفاية السوق وحماية المستثمرين فضلًا عن القدرة على الحصول على الائتمان. وقد استطاعت السلطنة خلال الحقبة السابقة من اجتذاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وعلى الرغم من ذلك، فقد رافق هذه الاستثمارات تحديات عدة من حيث التوزيع الجغرافي للاستثمارات الذي ينحصر بعدد محدود من الدول، إلى جانب اختلال التوزيع القطاعي إذ تركزت النسبة الأكبر من هذه الاستثمارات في قطاع النفط والغاز. فضلًا عن ذلك، فإن الاستثمارات الأجنبية لم تحقق تقدمًا يذكر على صعيد حفز وزيادة الإنتاجية، وذلك بسبب استمرار اعتمادها على العمالة الوافدة متدنية الأجر والمهارة.

وقد أولت الخطة اهتمامًا بالغًا بتعزيز دور القطاع الخاص بوصفه المحرك الرئيس للنشاط الاقتصادي في المرحلة القادمة، وهو المناط به الدور القيادي في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية الشاملة والمستدامة. ولذلك فإن من الأهمية بمكان تطوير بيئة الأعمال وتحسين مناخ الاستثمار وتحفيز القطاع الخاص من خلال جعل بيئة الأعمال جاذبة للاستثمارات المحلية والأجنبية، وتفعيل القوانين المنظمة للاستثمار في السلطنة.

الأهداف الإستراتيجية لأولوية القطاع الخاص والاستثمار والتعاون الدولي:

تتضمن الأهداف الإستراتيجية توفير بيئة جاذبة للأعمال ولاستثمار يعطى للقطاع الخاص فيها دور الريادة وتمكينه من تسيير عجلة الاقتصاد، فيما تمارس الحكومة الدور التنظيمي دون فرض عوائق بيروقراطية. وتطوير التشريعات الناظمة لبيئة الأعمال والاستثمار، ووضع الخطط لترويج عُمان لجذب الاستثمارات النوعية والإستراتيجية، خصوصًا في القطاعات التصديرية وذات القيمة المضافة العالية. وتوفير الأنماط والبرامج التمويلية التي تمكّن القطاع الخاص من ممارسة أعماله، والتوسع في نشاطاته التجارية، وضمان حصول المشاريع الصغيرة والمتوسطة الريادية على التمويل الميسر. كما تشمل الأهداف الإستراتيجية إيجاد قطاع خاص ممكن وتنافسي تعمل فيه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة جنبًا إلى جنب مع المؤسسات الكبيرة. إضافة إلى تطوير السياسات واتساقها لتعظيم المردود الاقتصادي المتوقع، وتحقيق صادرات وواردات متنوعة سلعيًا وجغرافيًا تعظم استغلال العلاقات الدولية للسلطنة وموقعها الجغرافي.

السياسات والإجراءات المقترحة لتحقيق الأهداف الإستراتيجية لأولوية القطاع الخاص والاستثمار والتعاون الدولي

1. تطوير المناخ الاستثماري وتطوير التشريعات الناظمة لبيئة الأعمال والاستثمار، ووضع الخطط لترويج السلطنة لجذب الاستثمارات النوعية خصوصًا في القطاعات التصديرية وجذب السياحة العالمية، والعمل على خفض تكاليف ممارسة الأعمال وإلغاء الإجراءات البيروقراطية.
2. توفير البرامج التمويلية التي تمكن القطاع الخاص من ممارسة أعماله والتوسع في نشاطاته التجارية، وإعداد البرامج المتعلقة بضمانة وكفالة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الريادية وتوسيع قنوات التسهيلات الائتمانية لها وربطها بقنوات التمويل الدولية الميسرة.
3. وضع برنامج لتحفيز الأعمال الريادية وتنمية المشاريع الإنتاجية وربطها بالأبعاد الاجتماعية والبيئية.
4. ربط الاتفاقيات التجارية بأهداف التنمية المحلية ولا سيما الصناعية منها وتعظيم الاستفادة من العلاقات الإستراتيجية للسلطنة مع بقية دول العالم.
5. تطوير سياسات الترويج والشراكة التجارية مع دول العالم، ودعم المنتج المحلي وإقامة المعارض الدولية على أرض السلطنة مما يعزز من عمليات الشراكة والتبادل التجاري مع دول العالم.
6. حفز وتشجيع تطوير شركات خاصة عالمية المستوى داخل حدود الدولة لدعم الصناعات الوطنية.

ويوضح البيان الآتي توزيع البرامج المقترحة وفقًا للأهداف الإستراتيجية لأولوية القطاع الخاص والاستثمار والتعاون الدولي:

7 أهداف إستراتيجية

17 برنامجًا

3	بيئة أعمال تنافسية وجاذبة للاستثمار تمارس فيها الحكومة الدور التنظيمي
2	أنماط تمويل مرنة وميسرة تواكب المستجدات العالمية وتلبي الاحتياجات الاستثمارية
1	قطاع خاص ممكن وتنافسي يقود الاقتصاد ويراعي الأبعاد الاجتماعية والبيئية
6	شراكة وتكاملية بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحتضنها مؤسسات كبيرة
2	شراكة فاعلة بين القطاعين الحكومي والخاص تحسن الكفاية الإنتاجية وإطار حوكمة ينظم خصخصة المشاريع والخدمات العامة
1	صادرات وواردات متنوعة سلعيًا وجغرافيًا تزيد من القدرة على توظيف مكانة السلطنة الدولية
2	هوية اقتصادية فريدة تتكامل مع سلاسل الإنتاج والخدمات العالمية

5.3.5 أولوية تنمية المحافظات والمدن المستدامة

يبرز التساؤل بشكل مستمر حول النموذج التنموي الذي يفترض اتباعه لتجسير الفجوة التنموية بين المحافظات، ويلعب التفاوت في عدد السكان وفي الموارد المتاحة في كل محافظة دورًا حاسمًا في العملية التنموية. وتشير أدبيات التنمية الإقليمية إلى منهجين في هذا السياق، الأول هو توزيع الموارد على جميع المحافظات لإحداث تنمية فيها وتشجيع انتشار مرافق الخدمات العامة بشكل أفقي على كل مساحة السلطنة. والثاني هو التركيز على محافظات رئيسة يقطنها عدد سكان يوفرون سوقًا تستوعب المنتجات ويمكن أن يكون فيها مؤسسات صحية وتعليمية. وتشير التجارب الدولية في هذا المجال إلى أن معظم الدول التي حققت مستويات تنمية جيدة ركزت جهودها التنموية في المحافظات الكبيرة (المراكز) وقامت بربط المحافظات الصغيرة ذات الكثافة السكانية المتدنية بهذه المراكز حتى تضمن تحسين ظروف الحياة في تلك المحافظات الصغيرة. كما أن تنفيذ هذه السياسات يعتمد بشكل كبير على الهيكل الإداري والتقسيمات الإدارية المحلية.

الأهداف الإستراتيجية لأولوية تنمية المحافظات والمدن المستدامة

تؤسس الأهداف الإستراتيجية لهذه الأولوية إلى وضع رؤية متكاملة لتحقيق التنمية المتوازنة بين المحافظات وتحديد الفجوة التنموية والمشكلات والمعوقات التي تحول دون تحقيق أهداف الخطط التنموية. ويعدّ تجسير الفوارق الاقتصادية والاجتماعية بين المحافظات والاستغلال الأمثل والمتوازن للموارد الطبيعية بحسب المزايا النسبية لكل محافظة من محافظات السلطنة، عاملًا مهمًا في تحقيق تنمية إقليمية متوازنة تقود إلى تحقيق تنمية اجتماعية واقتصادية وعمرانية. ونتيجة لتداعيات تمركز الأنشطة الاقتصادية في بعض المحافظات على توليد ضغوط اقتصادية واجتماعية وبيئية، وتحفيز الهجرة الداخلية إلى المدن الرئيسة.

هدفت الأولوية إلى اعتماد إدارات لامركزية، تتمتع بميزانيات مستقلة لضمان فعالية اتخاذ القرارات وتطبيقها. والوصول إلى مجتمعات ممكنة تسهم في تحديد أولوياتها الاجتماعية والاقتصادية والبيئية تعمل ضمن إطار اللامركزية الإدارية والاقتصادية.

كما تضمنت الأهداف الإستراتيجية تنفيذ نظام تسلسل هرمي للتجمعات السكانية يوجّه التنمية الحضرية المستدامة لاستيعاب النمو السكاني المتنامي ويوفر الخدمات والمرافق الأساسية، وتوفير مناطق حضرية وريفية ومحميات تراث طبيعي وثقافي تتميز بمرونة وقدرة عالية على التعامل مع التغيرات المناخية، ومدن ذكية ومستدامة، ووسائل نقل متنوعة وسهلة الوصول، متكاملة مع التنمية العمرانية الموجهة بشكل سليم، وبنية أساسية مستدامة عالمية المستوى.

وفي هذا الإطار، فقد أولت الخطة أهمية خاصة لتعزيز الهيكل الإداري للدولة وفق متطلبات المرحلة القادمة من مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ومن شأن التوجّه نحو اللامركزية الإدارية والاقتصادية أن يمثل حجر الزاوية في الدفع نحو التنمية المستدامة للمحافظات وللنهوض بالمشاركة المجتمعية في التنمية الاقتصادية للمحافظات. ويتمثل التوجه الإستراتيجي لأولوية تنمية المحافظات والمدن المستدامة في تحقيق تنمية شاملة جغرافيًا تتبع نهجًا لامركزيًا، وتطور عددًا محدودًا من المراكز الحضرية الرئيسة، واستخدام مستدام للأراضي.

وتبرز أهمية اللامركزية الإدارية والاقتصادية في زيادة الوعي المجتمعي المحلي بفرص وتحديات التنمية الاقتصادية والإنمائية. ومما لا شك فيه أن تطبيق اللامركزية يسهم في زيادة رقعة المشاركة المجتمعية المحلية في اتخاذ القرارات، وفي إدارة الشؤون المحلية، وإدارة الخدمات، وتوزيع المشاريع الإنمائية، والدفع بالتنافسية النسبية للمحافظات والتي ستسهم في النهوض بالقطاعات الاقتصادية وزيادة الدخل في المحافظات، إضافة إلى ترشيد النفقات وإيجاد مصادر للتمويل، وقيام المشروعات المناسبة للمجتمعات المحلية، وتوفير الاحتياجات، والأهم من ذلك تخفيف الأعباء عن عاتق الحكومة المركزية بما يحقق الكفاية الإدارية والمرونة في استخدام أساليب الأداء وسهولة القيام بعمليات الإصلاح الإداري الشامل.

إن تطبيق اللامركزية الإدارية والاقتصادية سيوفر الكثير من الفرص للنهوض بالاقتصاد المحلي، الذي سيسهم بدوره في الاقتصاد الوطني وخصوصًا المتعلق باستثمار الموارد الاقتصادية المحلية، وكذلك النهوض بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي سيتضاعف دورها في إيجاد فرص عمل للباحثين عن عمل في المحافظات دون الحاجة لتمركزها في العاصمة.

مبادئ التحول نحو تطبيق اللامركزية الإدارية والاقتصادية

يجب أن يراعي هذا التحول المبادئ الرئيسة التي تقوم عليها اللامركزية، وذلك لتحقيق الغاية منها، وكذلك لتجنب فشلها أو تكون كإطار شكلي لا يلبي الأهداف المتوخاة من هذا التحول، ومن هذه المبادئ:

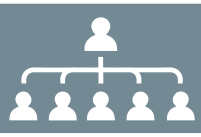

بيان الأدوار التي تؤديها كل من الحكومة المركزية والإدارة المحلية في المحافظة مع وجوب عدم تضارب هذه الأدوار.

مشاركة المجتمع المحلي المتمثل في المجالس البلدية المنتخبة واللجان المحلية والمجالس التنفيذية في صياغة أولويات المحافظة الإنمائية.

عدم تضارب الأدوار بين المجالس المنتخبة التي تقرر الخطط ومشاريع التنمية وتراقب تنفيذها وبين المجالس التنفيذية التي تعد الخطط والبرامج وتقوم على تنفيذها.

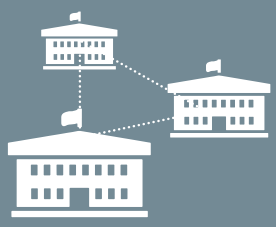

تفعيل دور المؤسسات المعنية بالتخطيط الاقتصادي والمكاني في توجيه دفة التنمية على المستوى الوطني، وتعزيز دور البلديات في القيام بالخدمات التنموية والتخطيط المحلي، مع نظام بلديات يقوم على الاستقلال المالي والإداري في إطار جهاز إداري كفيٍّ يهدف إلى إيجاد نظام مالي مستدام يقوم على الربط بين الخدمات المتميزة والموارد المالية المستدامة.

توفير إمكانيات المالية اللازمة لدعم ميزانية المحافظات وتحقيق التنمية المتوازنة لها، وذلك في إطار الميزانيات المعتمدة من وزارة المالية، والتي تقوم على إدارة فاعلة للموارد لضمان التوازن المالي، ومنع الهدر وتلافي الترهل الإداري.

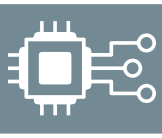

نظام إلكتروني فعّال للتواصل الحكومي الإداري والمالي بين الحكومة المركزية وأفرعها في المحافظات والإدارة المحلية للمحافظات.

إن وجود الفرص يوازيها وجود التحديات في التطبيق السليم، مما يوجب وجود برنامج وطني يقود هذا التحول المؤسسي ويتحكم في مخرجاته، مع وجود مؤشرات واضحة تستند إلى معايير شفافة للقياس.

السياسات والإجراءات المقترحة لتحقيق الأهداف الإستراتيجية لأولوية تنمية المحافظات والمدن المستدامة

1. **دعم وتنفيذ مبدأ اللامركزية** واعداد وتنفيذ برامج لبناء قدرات القيادات الإدارية في المحافظات في مجالات التخطيط الإقليمي.
2. **تعميق الروابط بين المحافظات** التي تتباين في حجمها ودرجة تطورها بما ينسجم مع إستراتيجية التطوير العمراني من خلال إيجاد آليات واضحة تسهل الاستفادة من المرافق الخدماتية والبنية الأساسية.
3. **توفير المصادر المالية لتبني برامج ترويجية** للاستثمار في جميع المحافظات التي تبنى على أساس المزايا النسبية التنافسية، وتعزز من استخدام المكون المحلي للمحافظة حسب طبيعتها والأنشطة الأكثر تنافسية فيها.
4. **تطوير محميات حديثة تستجيب للتغيرات** البيئية والمناخية، وتفعيل أنظمة الإنذار المبكر للكوارث والتغيرات الطبيعية.
5. **اتباع سياسة واضحة المعالم** للتخطيط الحضري والتنمية العمرانية تركز على تحفيز النمو الاقتصادي.

ويوضح البيان الآتي توزيع البرامج المقترحة وفقًا للأهداف الإستراتيجية لأولوية تنمية المحافظات والمدن المستدامة:

6 أهداف إستراتيجية

18 برنامجًا

8	تنمية متوازنة وعادلة تعزز الميزة النسبية والتنافسية للحضر وللمحافظات
4	مجتمعات ممكنة تسهم في صياغة أولوياتها الاجتماعية والاقتصادية والبيئية وتعمل ضمن إطار اللامركزية الإدارية والاقتصادية
1	نظام تسلسل هرمي للتجمعات السكانية فعال يوجه التنمية الحضرية المستدامة لاستيعاب النمو السكاني المتنامي ويوفر الخدمات والمرافق
1	مناطق حضرية وريفية وتراث طبيعي وثقافي تتميز بمرونة وقدرة عالية على التعامل مع التغيرات المناخية
2	مدن ذكية ومستدامة نابضة بالحياة وريف حيوي بجودة عمرانية عالية للمعيشة والعمل والترفيه
2	وسائل نقل متنوعة وسهلة الوصول، متكاملة مع التنمية العمرانية الموجهة بشكل سليم وبنية أساسية مستدامة عالمية المستوى

6.3.5 أولوية تقنية المعلومات والاتصالات:

تسعى السلطنة إلى المساهمة في بناء وتطوير اقتصاد رقمي مزدهر، الأمر الذي يتطلب تكاتف الجهود والتعاون والتنسيق بين وحدات الجهاز الإداري للدولة، إضافة إلى مشاركة القطاع الخاص في تحقيق الأهداف الوطنية تماشيًا مع التوجهات المستقبلية لرؤية عمان 2040. ويعد الاقتصاد الرقمي منظومة اقتصادية ممكّنة بالاتصالات والتقنيات لخفض التكاليف وتحسين العمليات ونمو الأعمال، ويرتكز على البنى الأساسية الرقمية والحكومة الرقمية والمجتمع الرقمي والابتكار الرقمي والأعمال الرقمية، وهو أحد المكونات الرئيسة للاقتصاد المبني على المعرفة.

وتبلغ مساهمة قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات ما نسبته 2% من الناتج المحلي الإجمالي، إذ تستحوذ جزئية الاتصالات على الحصة الأكبر من إجمالي قطاع «الاتصالات وتقنية المعلومات»، في حين تستأثر جزئية تقنية المعلومات بحصة متواضعة من إجمالي القطاع لا تتجاوز ما نسبته 15.0 %. وتقود الحكومة خطة طويلة المدى ومتواكبة مع رؤية عمان 2040 لرفع هذه المساهمة 5 مرات خلال السنوات العشرين القادمة لتصل إلى نحو 10.0 % من الناتج المحلي الإجمالي بحيث تصل حصة تقنية المعلومات إلى نحو 35.0% من إجمالي القطاع. وتهدف الخطة إلى تمكين القطاعات الاقتصادية (الخدمات اللوجستية، السياحة، التعدين، الثروة السمكية، التعليم) تقنيًّا وإيجاد صناعة مستقلة لقطاع الاتصالات وتقنية المعلومات.

ويرتكز التوجُّه الإستراتيجي للقطاع على مواكبة التقدُّم التقني الهائل والتحول إلى اقتصاد رقمي مزدهر في السلطنة من خلال نشر الرقمنة في مختلف القطاعات الاقتصادية الإنتاجية والخدمية، والاستفادة من تقنيات الثورة الصناعية الرابعة في تسريع وتيرة الحكومة الذكية، وتمكين المتاجرة الرقمية وتعزيز المجتمع الرقمي؛ لتحقيق أهداف متعددة من ضمنها: زيادة الكفاية الحكومية وتمكين القطاع الخاص، وتوفير فرص جديدة للعمل وزيادة الدخل، واتخاذ القرارات المبنية على البيانات، والمساهمة في الناتج المحلي الإجمالي. ويتطلب تحقيق هذه الأهداف إتاحةً أكبر للوصول للتقنيات المختلفة كالذكاء الاصطناعي وإنترنت الأشياء والبيانات الضخمة والخدمات السحابية، وإيجاد بيئة مشجعة لتطوير ونمو الشركات الناشئة في القطاع.

الأهداف

خلال السنوات العشرين القادمة

رفع

نسبة حصة تقنية المعلومات

من

15.0 %

لتصل

35.0 %

من إجمالي قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات

وتمتاز السلطنة بكوادرها الفنية الجيدة وموقعها الجغرافي المتميز ووفرة الكوابل البحرية؛ ما يجعلها مركز جذب للاستثمارات التقنية في مجالات مراكز البيانات والحوسبة السحابية، والنمذجة في تقنيات الثورة الصناعية الرابعة، وخدمات تقنية المعلومات والأمن السيبراني، وعلوم الفضاء والمحتوى.

الأهداف الإستراتيجية لأولوية تقنية المعلومات والاتصالات:

تؤسس الأهداف الإستراتيجية لأولوية تقنية المعلومات والاتصالات إلى تحقيق تحول رقمي متكامل في مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، يعتمد بشكل أساسي على البيانات، ويلبي احتياجات كافة المستفيدين من خلال تحسين نوعية حياة أفراد المجتمع وإتاحة المعرفة للجميع.

وتركّزت الأهداف بعيدة المدى في ثلاثة محاور رئيسة:

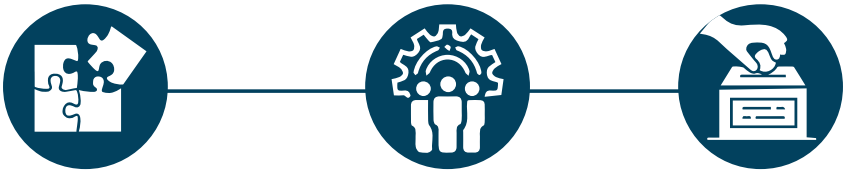

المساهمة الاقتصادية:
وذلك بالتحول من استهلاك خدمات وسلع قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى إنتاجها، ما يتطلب تأسيس قطاع لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات منافسٍ عالميًا.

التمكين المجتمعي:
باعتبار قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أداةً لتحسين نوعية حياة المواطنين، ما يتطلب تمكين المجتمع العماني رقميًّا من خلال الاستخدام الفعال لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

التمكين القطاعي:
باعتبار أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات شرط أساسي للابتكار والقدرة التنافسية في القطاعات الاقتصادية الرئيسة، ما يستدعي نشر ورعاية الابتكار والقدرة التنافسية من خلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في كافة القطاعات الاقتصادية الإنتاجية والخدمية.

واشتملت المحاور الإستراتيجية على رفع كفاية الأداء الحكومي، وتسخير البيانات والمعلومات ذات الجودة والموثوقية، وتحفيز الابتكار، وتشجيع القطاع الخاص على المساهمة في البحث العلمي والابتكار، وتمكين كافة شرائح المجتمع رقميًّا، وتعزيز المشاركة المجتمعية الرقمية للوصول إلى التحول الرقمي المتكامل.

كما تضمنت المحاور العمل على تنفيذ الممكنات الأساسية اللازمة لتحقيق التحول الرقمي، كإنشاء بنية أساسية رقمية عالية الجودة ومستجيبة للمستقبل، وتوفير البيانات والخدمات الحكومية الرقمية المفتوحة، والمشاركة المجتمعية الرقمية وإدارة التغيير، ودعم تحسين نظام التعليم من أجل تعزيز المواهب في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ويتطلب ذلك وجود إطار حوكمة رشيق ومرن يحدد مهام الجهات ذات العلاقة، ويعمل على توفير موارد التمويل لضمان التنفيذ السليم.

السياسات والإجراءات المقترحة لتحقيق المحاور الإستراتيجية لأولوية تقنية المعلومات والاتصالات

1. **وضع برامج لتسويق السلطنة وجذب الاستثمارات** في مجال تقنية المعلومات والذكاء الاصطناعي والخدمات السحابية والأمن السيبراني.
2. **تقديم الدعم المطلوب** للبرنامج الوطني للفضاء، والبرنامج الوطني للتحول الرقمي، ومشاريع صناعة تقنية المعلومات والاتصالات، ومشاريع مهارات المستقبل.
3. **تمكين الكفايات الوطنية** في مجال تقنية المعلومات والابتكار في الأمن السيبراني. وتحسين مهارات تكنولوجيا المعلومات للقوى العاملة المحلية.
4. **تسريع وتيرة التحول الرقمي** في القطاع الحكومي والقطاعات الاقتصادية الإستراتيجية.
5. **نشر التقنية** واستكمال أعمال البنية الأساسية لتمكين الاقتصاد الرقمي.
6. **تصميم برامج دعم** الشركات الناشئة في تقنيات الثورة الصناعية الرابعة وتوفير بيئة أعمال مناسبة لها.
7. **وضع إطار تنظيمي** وتشريعي مرن ورشيق بما يتماشى مع أفضل الممارسات العالمية.

ويوضح الجدول الآتي توزيع البرامج المقترحة وفقًا للمحاور الإستراتيجية لأولوية تقنية المعلومات والاتصالات، وقد تم تحديد هذه البرامج بناء على أهداف أولويات الرؤية الأخرى ذات العلاقة بالمحتوى التقني والرقمي.

7
أهداف إستراتيجية

21
برنامجًا

	أولوية التنويع الاقتصادي والاستدامة المالية
4	قطاعات قاطرة للتنويع الاقتصادي وأخرى متكاملة معها يتم تحديدها كل 5 سنوات
3	اقتصاد تنافسي متنوع ومتكامل وقائم على استشراف المستقبل والابتكار وريادة الأعمال
1	بنية أساسية وتقنية متطورة ممكنة لجميع القطاعات وقادرة على استيعاب المستجدات وتحديات الأمن السيبراني
	أولوية سوق العمل والتشغيل
4	سوق عمل بقوى بشرية ذات مهارات وإنتاجية عالية وثقافة عمل إيجابية
	أولوية القطاع الخاص والاستثمار والتعاون الدولي
2	بيئة أعمال تنافسية وجاذبة للاستثمار تمارس فيها الحكومة الدور التنظيمي
2	شراكة وتكاملية بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحتضنها مؤسسات كبيرة
	أولوية تنمية المحافظات والمدن المستدامة
5	مدن ذكية ومستدامة نابضة بالحياة وريف حيوي بجودة عمرانية عالية للمعيشة والعمل والترفيه

1.4.5 أولوية البيئة والموارد الطبيعية

تضمنت الخطط التنموية الخمسية منذ أربعة عقود المبادئ الأولية لربط التنمية بضرورة المحافظة على البيئة. وتمثل الإستراتيجية الوطنية لحماية البيئة، تجسيدًا لتضمين الاعتبارات البيئية في الخطط الإنمائية، ودعما لهذا التوجُّه، فقد جسدت القوانين والتشريعات التزام السلطنة بالمحافظة على البيئة وحمايتها ومكافحة التلوث، وحرصًا على تضمين المفاهيم البيئية في جميع مستويات التخطيط التنموي وتضمين مبدأ الإدارة البيئية من أجل تحقيق التنمية مستدامة وضمان التوازن بين الأبعاد البيئية والاقتصادية والاجتماعية.

وعلى مستوى الاستدامة البيئية، تسعى السلطنة إلى أن يكون الاهتمام بالبيئة ثقافة راسخة لدى المواطنين والمؤسسات، وأن يتم الأخذ بالمنظور البيئي والاعتبارات البيئية عند وضع السياسات واتخاذ القرارات والتخطيط والتنفيذ القطاعي، وذلك ضمن إطار تشريعي وتنظيمي كفيٍّ وفاعل ييسر الرقابة والمتابعة البيئية، ويحقق الاستدامة البيئية التي تعنى بضمان استمرارية قدرة النظام البيئي على الوفاء باحتياجات الجيل الحالي والمستقبلي من الموارد والخدمات البيئية دون تخطي طاقته الاستيعابية، وتقتضي متطلبات إدارة الاستدامة الشمول والتكامل في صناعة القرارات والسياسات والدمج بين مختلف الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وتتضمن متطلبات استدامة البيئة حماية التنوع البيولوجي، والمحافظة على العمليات البيئية ونظم دعم الحياة، ويكون ذلك من خلال وضع قيمة لرأس المال الطبيعي والخدمات البيئية والعدالة ما بين الأجيال.

إذ تسعى التنمية المستدامة إلى تحقيق توازن بين السكان والقدرات البيئية، مع مراعاة الترابط بين معدلات نمو السكان وأنماط الاستهلاك وقاعدة الموارد الطبيعية، وتحقيق الأمن الغذائي دون استنزاف الموارد، أو إحداث أثر بيئي، وإصلاح الموارد في المناطق التي تعاني من أضرار بيئية. وفي إطار خطة التنمية الخمسية العاشرة، وانطلاقًا من أهمية أولوية البيئة والموارد الطبيعية؛ سيتم العمل على وضع حجر الأساس واتخاذ أول خطوة على خارطة الطريق نحو تحقيق الأهداف الموضوعة لمحور البيئة المستدامة ضمن محاور الرؤية عمان 2040، وتخطي التحديات الحالية والمستقبلية، وذلك من خلال مجموعة من البرامج الإستراتيجية.

وقد أولت السلطنة اهتمامًا خاصًا بالبيئة وصونها، وأصبحت من ضمن الدول التي تمثل أنموذجًا على صعيد التوازن بين التنمية والبيئة، ويظهر هذا جليًا في سبق السلطنة بتخصيص وحدة حكومية بيئية تعنى بالشأن البيئي، ووضع الإستراتيجيات البيئية الوطنية ومجموعة القوانين والتشريعات والسياسات البيئية على المستوى الوطني، إضافة إلى الاتفاقيات الدولية والتعاون الدولي المتعلق بالبيئة، فقد التزمت السلطنة بالاتفاقيات المنبثقة عن مؤتمر ريو 2991 للبيئة والتنمية المستدامة، إضافة إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، واتفاقية التنوع البيولوجي، واتفاقية الأمم المتحدة الطارئة بشأن تغيُّر المناخ، وانضمام السلطنة مؤخرًا إلى بروتوكول ناغويا بشأن الحصول على الموارد الجينية والتقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدامها، الملحق باتفاقية التنوع البيولوجي، وغيرها الكثير.

كما تحرص السلطنة على الاهتمام بمختلف القضايا البيئية، التي من أهمها مكافحة التصحر والجفاف وتلوث الهواء والمياه والتربة، وإدارة المخلفات والمواد الكيمائية، ومكافحة تلوث البيئة البحرية، وصون الحياة الفطرية وبيئاتها الطبيعية، والمحافظة على الموارد الطبيعية، وتحقيق أمن الطاقة من ناحيتي العرض والطلب، وتعزيز سلوك الإنتاج والاستهلاك المستدام لدى المواطنين والمقيمين، لينعكس هذا الاهتمام إيجابًا في تقدم السلطنة خمسة مراكز في مؤشر الأداء البيئي العالمي الصادر في العام 2020. ولمواكبة التوجّه العالمي والاهتمام المتزايد بصون البيئة وتنمية مواردها الطبيعية بما يساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛ تتطلب المرحلة المقبلة التركيز على تحديث منظومة القوانين والتشريعات البيئية الوطنية بناءً على أسسٍ علميةٍ تواكب الركب العالمي وتتناسب مع السياق المحلي وخصائص البيئة العمانية الفريدة، وتعزيز منظومة بناء القدرات والكوادر الوطنية في مجال صون وتنمية البيئة ومواردها الطبيعية، وتحقيق أمن للطاقة والمياه والغذاء، ومواءمة الجهود وتوحيدها لتصب في تعزيز مكانة السلطنة البيئية على جميع الأصعدة، وتبني نهج التحول إلى الاقتصاد الأخضر.

الأهداف الإستراتيجية لأولوية البيئة والموارد الطبيعية

ترسم الأهداف الإستراتيجية لأولوية البيئة والموارد الطبيعية خارطة الطريق لتطوير منظومة الاستدامة البيئية في السلطنة وتنمية الموارد الطبيعية واستغلالها بما يدعم الاقتصاد الوطني بطريقة مسؤولة تحافظ على الموروث الطبيعي، وتساهم في تحقيق الأمن الغذائي والمائي وأمن الطاقة في السلطنة كعناصر إستراتيجية في تحقيق التنمية الشاملة. وتؤكد الأهداف الإستراتيجية على الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية واستدامتها كضرورة لدعم بيئة الاقتصاد وتحفيزها على الإنتاج، من خلال التركيز على تطوير المصادر غير التقليدية من الموارد الطبيعية، كاستخدام مختلف أنواع الطاقة المتجددة التي تساهم في تخفيض الكلفة على القطاعات الإنتاجية وتعزز من تنافسيتها، إضافة إلى تبني نهج التحول نحو الاقتصاد الأخضر والاقتصاد الدائري المعزز لموضوع الاستدامة البيئية ودوره في تحقيق الاستقرار المالي وتخفيض القيود والضغوط على الإدارة المالية، ورفد الخزينة بمصادر تمويلية من خلال المصادر الطبيعية غير التقليدية.

كما تهدف الأولوية إلى تحقيق التوازن بين متطلبات التنمية الاقتصادية والتصنيع، من جهة، ومتطلبات الاستدامة البيئية، من جهة أخرى. واستغلال الفرص المتاحة في جعل المزايا البيئية والتنموع الحيوي مصدرًا من مصادر النمو الاقتصادي، من خلال اجتذاب السياحة والترويج لأنماط السياحة البيئية التي توفر دخلًا إضافيًّا. إلى جانب تفعيل العمل بقواعد الاستهلاك والإنتاج المستدامين.

السياسات والإجراءات المقترحة لتحقيق الأهداف الإستراتيجية لأولوية البيئة والموارد الطبيعية

1. التوسع في برامج التوعية البيئية وتطوير التشريعات الناظمة للمحافظة على البيئة واستدامتها والمرتبطة بعمل العديد من الصناعات والقطاعات المتنوعة بحيث تحقق التوازن بين متطلبات الاقتصاد ومبادئ المحافظة على البيئة.
2. تشديد قواعد الرقابة على كافة مصادر التلوث الهوائي والمائي الإشعاعي والحراري وتطوير آلياتها، وإطلاق برامج وطنية مجتمعية مبتكرة وفق سياسات الحثّ والتحفيز حول الاستخدامات المثلى للحدّ من ملوثات الحياة.
3. تعزيز الأمن الغذائي وفقًا للمزايا التنافسية بما يتوافق مع قدرات الإنتاج المحلي وتقديم الحوافز المشروطة بتحسين الإنتاجية في هذا المجال.
4. تطوير التشريعات والممارسات اللازمة لتشجيع الاستثمار في مجالات الطاقة المتجددة بهدف التخفيف من الضغط على المصادر الطبيعية وتخفيف كلفة الإنتاج وتحقيق أمن الطاقة.
5. تبني المبادئ العامة للاقتصاد الأخضر والاقتصاد الدائري التي تتفق عليها جميع الأطراف من مؤسسات حكومية وقطاع خاص إضافة إلى مؤسسات المجتمع المدني لتطبيق وتحفيز الإجراءات التي تساهم في الاستدامة البيئية.
6. إعادة هيكلة القطاع المائي وتوسيع الموارد المائية خصوصا تلك التي تشجع القطاع الزراعي وتستخدم التكنولوجيا الحديثة والمتطورة والهادفة إلى تخفيض كلفة الإنتاج وتطبيق مبدأ وفورات الحجم وتعزيز الامن المائي.

ويوضح البيان الآتي توزيع البرامج المقترحة وفقًا للأهداف الإستراتيجية لأولوية البيئة والموارد الطبيعية

7 أهداف إستراتيجية

44 برنامج

4	بيئة تحقق التوازن بين المتطلبات البيئية والاقتصادية والاجتماعية والعمل بقواعد التنمية المستدامة
6	أوساط بيئية ذات جودة عالية وخالية من التلوث
17	أمن غذائي ومائي قائم على موارد متجددة وتقنيات متطورة واستغلال أمثل للموقع الإستراتيجي والتنوع الأحيائي للسلطنة
12	استخدام مستدام للموارد والثروات الطبيعية واستثمارها بما يكفل تحقيق قيمة مضافة عالية
1	طاقة متجددة ومصادر متنوعة وترشيد للاستهلاك لتحقيق أمن الطاقة
3	اقتصاد أخضر ودائري يستجيب للاحتياجات الوطنية وينسجم مع التوجّه العالمي
1	وعي بيئي ملازم للتطبيق الفعال لقواعد الاستهلاك والإنتاج المستدام

5-5 المحور الرابع: الحوكمة والأداء المؤسسي

1.5.5 أولوية التشريع والقضاء والرقابة

تعتمد قاعدة المنظومة التشريعية في السلطنة على النظام الأساسي للدولة، الصادر بالمرسوم السلطاني رقم 2021/6 الذي يعد النقطة المرجعية النهائية لجميع السلطات، فيما تعكس التشريعات المختلفة: "القوانين، والمراسيم، والأنظمة، واللوائح، والقرارات، والتعليمات" الصادرة خلال العقود السابقة، سعي الدولة لبناء نظام تشريعي حديث ومتكامل؛ لتوجيه أداء وحدات الجهاز الإداري للدولة ومتابعتها، وممارسة الحكومة سلطاتها، وفق تشريعات قانونية عادلة صادرة وفقًا لأحكام النظام الأساسي للدولة. وشهدت المنظومة التشريعية تطورات متتالية، مثل تطوير اللامركزية وتطوير نطاق الصلاحيات التشريعية والرقابية لمجلس عمان، فأتاح ذلك إمكانية زيادة المدخلات المحلية في صنع القرار والرقابة.

وبالتوازي مع جهود بناء المنظومة التشريعية، عملت السلطنة عبر العقود الماضية على إيجاد نظام قضائي مستقل، فعال، ونزيه، يضمن العدالة وتكافؤ الفرص للجميع. وتوّجت هذا السعي بإصدار النظام الأساسي للدولة الذي كفل سيادة القانون، ونزاهة القضاء، وحفظ الحقوق والحريات. ويقوم القضاء العماني بدور حيوي ومتزايد الأهمية، يتجسد بشعور الجميع بالأمن والأمان، وسيادة القانون الذي يكفل حقوق الجميع ويحميها بالتساوي، ويلتزم قانون السلطة القضائية، وقانون الادعاء العام، وقانون محكمة القضاء الإداري، وقانون الإجراءات الجزائية، وغيرها من القوانين ذات الصلة بالعمل القضائي؛ بأحكام النظام الأساسي للدولة، وبما يتسق مع النظم القضائية المعاصرة، والتقارب الممكن والملائم مع التنظيمات القضائية المقارنة، دون إغفال لواقع المجتمع العماني وخصوصيته وموروثه الحضاري.

التوجّه الإستراتيجي

منظومة تشريعية تشاركية

نظام قضائي مستقل

رقابة شاملة وفاعلة تكافح الفساد

فقانون السلطة القضائية يقوم على فلسفة توحيد القضاء في جهة قضائية (مرجعية) واحدة تتولى فصل جميع المنازعات والقضايا، وتعدد درجات المحاكم بما يكفل مبدأ التقاضي على مستويين، وتحقيق مبدأ سيادة القانون بخضوع الجميع للرقابة القضائية، وإنشاء محكمة عليا تعمل على توحيد المبادئ القانونية وسلامة تطبيق القانون.

كما أولت السلطنة اهتمامها بمنظومة الرقابة، باستحداث أكثر من جهة تعنى برقابة الجهاز الحكومي، كجهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة. ووفرت الأدوات الرقابية اللازمة، وأصدرت التشريعات والقرارات المعنية بتوطيد مهام الرقابة في منظومة الدولة، فأنشئ جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة الذي تولى مهمة الرقابة المالية والإدارية على الأموال المملوكة للدولة، أو الخاضعة لإدارتها أو الإشراف عليها، والتصرفات المالية والإدارية كافة، ومتابعة أداء الجهات الخاضعة لرقابته، كما صدر قانون (حماية المال العام وتجنب تضارب المصالح) الذي تولى مهمة حماية الأموال العامة والمحافظة عليها.

وتجدر الإشارة إلى أن المرسوم السلطاني رقم 6/ 2021 بإصدار نظام أساسي جديد للدولة، قد افرد فصلًا خاصًا لمتابعة الأداء الحكومي ورقابته، وذلك بإنشاء لجنة تتبع جلالة السلطان تتولى متابعة وتقيم أداء الوزراء ووكلاء الوزارات ومن في حكمهم ورؤساء وأعضاء مجالس إدارات الهيئات والمؤسسات العامة والرؤساء التنفيذيين، الأمر الذي سيعزز من كفاية منظومة الرقابة وتوسيع نطاقها لتشمل الإدارات العليا في الدولة.

ووردت أولوية التشريع والقضاء والرقابة ضمن محور الحوكمة والأداء المؤسسي، انطلاقًا من أن تحقيق تنمية وطنية متينة ومتوازنة ونمو اقتصادي ورفاه اجتماعي مستدام؛ لا يمكن أن يتأتى إلا في ظل منظومة تشريعية وقضائية ورقابية وطنية محكمة عصرية متطورة ومواكبة للمتغيرات المتسارعة ومتطلبات العصر الحديث ومستشرفة للمستقبل.

ويتمثل التوجّه الإستراتيجي لأولوية التشريع والقضاء والرقابة كما ورد في وثيقة رؤية عُمان 2040 في "منظومة تشريعية تشاركية، ونظام قضائي مستقل ونزيه وناجز ومتخصص، ورقابة شاملة وفاعلة تكافح الفساد".

الأهداف الإستراتيجية لأولوية التشريع والقضاء والرقابة:

تضمنت الأهداف الإستراتيجية لهذه الأولوية الوصول إلى نظام تشريعي متقدم، يقوم على أطر مرنة وشفافة، تأخذ في الحسبان فصل السلطات، لتحقيق سلطة تشريعية مستقلة تتمتع بصلاحيات كاملة، وتعزيز الثقافة التشريعية بين المواطنين لزيادة الوعي بالحقوق والواجبات. وفي منظومة القضاء، تضمنت الأهداف الإستراتيجية تعزيز وتطبيق معايير سيادة القانون داخل المجتمع العماني لتحقيق الرفاه المجتمعي، وتعزيز تخصصية وفاعلية ونزاهة القضاء، وتطوير الوسائل البديلة للقضاء، بما يسهل من آليات التقاضي، ويطور آليات بديلة لفض المنازعات القانونية، وتبني أفضل الممارسات القضائية، ومواكبة التطورات التكنولوجية.

وفي منظومة الرقابة، اشتملت الأهداف على تعزيز فعالية المنظومة الرقابية، وإرساء ثقافة المساءلة والمحاسبة، وتطوير الأدوات الرقابية الحالية، والإجراءات والسياسيات والتدابير الرقابية التي يمكن للحكومة اتخاذها لتعزيز مكافحة الفساد. إلى جانب تعزيز الدور الرقابي لمكونات المجتمع المدني، وتوسيع صلاحيات مجلس الشورى وأجهزة الإعلام، وصولًا إلى رقابة مستقلة وفاعلةذات صلاحيات واسعة، تعزز الانضباطية في الأداء، وتطور التشريعات للحماية من تضارب المصالح وحماية المال العام، وتعزز من الشفافية، وتجسد مبادئ سيادة القانون.

ركزت الأهداف كذلك على تطوير الكفايات الوطنية التشريعية والقضائية والرقابية المتخصصة، وتأهيلها للقيام بالأدوار المطلوبة وفق أعلى درجات المهنية والكفاية.

إن اكتمال حلقات الحوكمة الرشيدة بمنظومتها التشريعية والقضائية والرقابية، يدعم الانتقال إلى أنموذج التنمية الجديد الذي ينحصر فيه الدور الحكومي بالدور الرقابي والتنظيمي، ويفسح المجال أمام القطاع الخاص وأفراد المجتمع ومؤسساته لممار سة أدوار جديدة في استكمال العملية التنموية.

السياسات والإجراءات المقترحة لتحقيق الأهداف الإستراتيجية لأولوية التشريع والقضاء والرقابة

1

تعزيز كفاية السلطة التشريعية ووضع معايير واضحة لآليات عملها وربطها بأفضل الممارسات والتجارب العالمية.

2

إيجاد نظام رقابي شامل يتضمن مختلف المؤشرات على مستوى القطاعات والمؤسسات الحكومية يمكّن من المساءلة ويحدد الأدوار الجهات ذات العلاقة.

3

تفعيل دور الإعلام الحكومي بمختلف قنواته، للتوعية بأهمية النزاهة وعوائدها التنموية على السلطنة. ورفع قدرات المجتمع المحلي في مجال معرفة التشريعات المتضمنة حقوق المجتمع وواجباته.

4

التحول للأنظمة الإلكترونية والذكية في العمليات الإجرائية داخل المنظومة القضائية.

5

التركيز على إيجاد منظومة إجرائية للتقاضي وحسم النزاع خارج إطار المحاكم تواكب الممارسات العالمية.

6

إعداد آلية للإفصاح الدوري حول بيانات ونتائج إنجاز الخطط والإستراتيجيات الوطنية لتكون متاحة للأفراد والمؤسسات وتمكن من المتابعة والتقييم.

7

تطوير إطار تشاركي لمؤسسات المجتمع المدني للمشاركة في مجال الرقابة.

8

تطوير منظومة تعليم وتدريب ذات جودة عالية للقضاة والقانونيين.

9

التركيز على تطوير بيئة العمل التشريعي والقضائي والرقابي في مجال اختيار القضاة والمشرعين.

يوضح البيان الآتي توزيع البرامج المقترحة وفقًا للأهداف الإستراتيجية لأولوية التشريع والقضاء والرقابة

2.5.5 أولوية حوكمة الجهاز الإداري للدولة والموارد والمشاريع

قامت الحكومة بتأسيس وتطوير جهاز إداري حديث، شهد تطورًا ملحوظًا على مدى العقود الماضية، فاستحدثت الوحدات الحكومية المختلفة؛ لتتحول هيكلته من جهاز محدود الوحدات والمهام إلى جهاز يتصف باتساع الهيكل التنظيمي وتنوع الوحدات، واستحدثت أشكالًا تنظيمية جديدة، مثل: المجالس المتخصصة، الهيئات والمؤسسات العامة، المجالس النوعية، اللجان، الصناديق، المكاتب. من ناحية أخرى، تسهم منظومة من الجهات والهيئات الحكومية في السلطنة بشكل مباشر أو غير مباشر في تعزيز مبادئ الحوكمة الرشيدة في القطاع الحكومي في الوقت الراهن. لقد أفرز التداخل في اختصاصات بعض المؤسسات الحكومية توزعًا في إجراءات الخدمة الواحدة في أكثر من جهة حكومية، مما أثر سلبيًا على متابعة وتقييم الأداء المؤسسي للجهات الحكومية. وكشأن العديد من الدول، تواجه عناصر منظومة الحوكمة والجهاز الإداري جملة من التحديات، على مستوى التنظيم والتنفيذ والرقابة في الجهاز الإداري انعكست بشكل مباشر على الأداء المؤسسي، وتمثلت بضخامة هيكلية الجهاز، وتشعب وحداته مما أضعف الأدوار التنسيقية، وضخم حجم الإنفاق في الموازنة العامة.

وقد أثرت هذه التحديات في ضعف المواءمة بين الوحدات المتشعبة في المشاريع والمبادرات، وساعد في إحداث التباينات بين الجهات المتماثلة بالاختصاص في الموارد والتنمية، وتداخل الصلاحيات وتضاربها، وضعف تفعيل نظام تقويم الأداء الوظيفي، مما أثر على مستويات الإنتاجية والقدرة على تطبيق معايير المساءلة والمحاسبة المالية والإدارية، وارتفاع كلفة المشاريع التنموية، ومحدودية جودة الخدمات العامة.

الأهداف الإستراتيجية لأولوية حوكمة الجهاز الإداري للدولة والموارد والمشاريع:

يسعى محور الحوكمة والأداء المؤسسي، وهو أحد المحاور الأربعة التي ارتكزت عليها رؤية عمان 2040، إلى إيجاد أجهزة دولة مسؤولة، حوكمتها شاملة ورقابتها فاعلة وقضاؤها ناجز وأداؤها كفيّ. وتهدف أولوية حوكمة الجهاز الإداري للدولة والموارد والمشاريع إلى إيجاد إطار مؤسسي يعمل على تفعيل القوانين ويساعد على إيجاد نظام مساءلة ومحاسبة فاعل وشفاف، ويعمل على تحديد أولويات القضايا ليتواكب مع المتغيرات والمستجدات، والتوزيع الأمثل والعادل للموارد وحسن اختيار المشاريع التي تحقق الأهداف التنموية وتعزز ثقة المواطن. كما أكدت الأهداف الإستراتيجية على تطوير جهاز إداري منظم، يضم مؤسسات فعالة ذات أدوار ومسؤوليات واضحة وإستراتيجيات متناسقة وتوسيع نطاق الحكومة الإلكترونية/الذكية وتفعيل المساءلة. إلى جانب تحسين جودة الخدمات العامة، وتسخير طاقات المجتمع المدني والمواطنين للمساهمة في تعزيز عملية صنع القرار والرقابة الفاعلة على الخدمات العامة، للوصول إلى شفافية وإفصاح مؤسسي يكفل حق الوصول للمعلومات. كما هدفت الأولوية إلى تنمية الكفايات البشرية في القطاع الحكومي وتأهيلها، وتعزيز الإجادة المؤسسية المرتبطة بالأداء الفردي والمؤسسي، والتأكيد على تطوير شراكة متوازنة ومستدامة وأدوار متكاملة بين أطراف العلاقة من القطاعين الحكومي والخاص والمجتمع المدني والأفراد لضمان أداء مؤسسي فعال.

السياسات والإجراءات المقترحة لتحقيق الأهداف الإستراتيجية لأولوية حوكمة الجهاز الإداري للدولة والموارد والمشاريع

1. تبني وتفعيل برنامج التحول إلى تقديم الخدمات الحكومية بشكل خدمات إلكترونية فاعلة بهدف تخفيف الإجراءات وتحسين الأداء.
2. وضع إطار التنسيق بين الجهات ذات العلاقة بالقرارات وضمان التطبيق المتوازن للقوانين.
3. تحديد آلية صنع السياسات العامة من خلال دراسة آثارها الاقتصادية والاجتماعية ووضع آلية للتنفيذ والمتابعة والتقييم.
4. اعتماد تطبيق موازنات البرامج والأداء في كافة الجهات والمؤسسات الحكومية.
5. تنمية الكفايات البشرية في القطاع الحكومي وتمكينها بمهارات المستقبل.

السياسات والإجراءات المقترحة لتحقيق الأهداف الإستراتيجية لأولوية حوكمة الجهاز الإداري للدولة والموارد والمشاريع

6 تطوير منهجية علمية بمعايير واضحة لآلية اختيار المشاريع واستثمار الموارد بما يعظم المنفعة وخصوصًا للأجيال القادمة.

7 وضع ضوابط وفق معايير تنافسية للمناصب القيادية داخل مؤسسات الحكومة وربطها بمعايير الإجادة الفردية والمؤسسية.

8 إيجاد نظم تتيح للمواطن سهولة الوصول للمعلومات.

9 إفساح المجال بالأطر التشريعية لفعاليات المجتمع المدني لممارسة الرقابة والتقييم بشكل دوري.

ويوضح البيان الآتي توزيع البرامج المقترحة وفقًا للأهداف الإستراتيجية لأولوية حوكمة الجهاز الإداري للدولة والموارد والمشاريع

7 أهداف إستراتيجية

34 برنامجًا

12	أداء وخدمات حكومية بجودة عالية
4	قرارات حكومية ذات توازن وموثوقية
7	قطاع حكومي فعال في مجال التخطيط والتنظيم والمتابعة والتقويم ذو هيكلة قطاعية ويستشرف المستقبل
6	حوكمة فاعلة للموارد والمشاريع
1	معايير تنافسية واضحة لشغل المناصب القيادية في القطاع الحكومي والمؤسسات التابعة
2	شفافية وإفصاح مؤسسي راسخ يكفل حق الوصول للمعلومات
2	شراكة متوازنة ومستدامة وأدوار متكاملة بين أطراف العلاقة من القطاعين الحكومي والخاص والمجتمع المدني والأفراد لضمان أداء مؤسسي فعال

الملاحق

06

ق

مرسوم سلطاني رقم 1 / 2021
باعتماد خطة التنمية الخمسية العاشرة 2021 - 2025م

نحن هيثم بن طارق سلطان عمان

بعد الاطلاع على النظام الأساسي للدولة،
وعلى قانون التنمية الاقتصادية لسنة 1975،
وعلى المرسوم السلطاني رقم 94 / 2020 بإنشاء وزارة الاقتصاد وتحديد اختصاصاتها،
وبعد العرض على مجلس عمان،
وبناء على ما تقتضيه المصلحة العامة.

رسمنا بما هو آت

المادة الأولى

تعتمد خطة التنمية الخمسية العاشرة 2021م - 2025م الموضحة أهدافها في الملحق رقم (1) المرفق.

المادة الثانية

تنفذ خطة التنمية الخمسية العاشرة وفقًا لإطارها المالي الموضح في الملحق رقم (2) المرفق، بناء على خطة التوازن المالي الصادرة من وزارة المالية.

المادة الثالثة

تعتمد التوجيهات الإستراتيجية للاقتصاد الوطني للخطة الموضحة في الملحق رقم (3) المرفق.

المادة الرابعة

تعتمد المشاريع في الخطة وفقا للموجهات العامة لمشاريع الخطة الواردة في الملحق رقم (4) المرفق.

المادة الخامسة

على وزارة الاقتصاد نشر تفاصيل الخطة في تقارير خاصة لهذا الغرض.

المادة السادسة

على جميع وحدات الجهاز الإداري للدولة وغيرها من الأشخاص الاعتبارية العامة تنفيذ خطة التنمية الخمسية العاشرة دون إخلال بأحكام القوانين والنظم المعمول بها.

المادة السابعة

تقوم وزارة الاقتصاد بإصدار مجلد البرامج الإستراتيجية للخطة خلال الربع الأول من عام 2021م، على أن يتم تحديد مشاريع العام الأول من الخطة بالتنسيق بين كل من وزارة الاقتصاد والجهات المعنية.

المادة الثامنة

تقوم وزارة الاقتصاد بإجراء تقييم دوري للخطة على ضوء المتغيرات المحلية والإقليمية والعالمية.

المادة التاسعة

ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية، ويعمل به من الأول من يناير 2021م.

صدر في: 17 من جمادى الأولى سنة 1442هـ
الموافق: 1 من يناير سنة 2021م

هيثم بن طارق
سلطان عمان

ملحق رقم (1)

أهداف خطة التنمية الخمسية العاشرة 2021م - 2025م

1 - تعزيز التنمية البشرية المستدامة والحفاظ على رأس المال البشري:

تستهدف الخطة منع تدهور رأس المال البشري جراء الأزمة الراهنة، والاستمرار في جهود تطوير المنظومة الصحية وقطاع الصناعات الدوائية، ودعم مبادرة الصحة من الجميع للجميع. وتستهدف أيضًا تطوير منظومة التعليم المدرسي والجامعي لرفع تنافسية خريجي التعليم في السوق المحلي والعالمي، مع التركيز على التعليم عن بعد وتوفير البنية الأساسية المعلوماتية اللازمة. كما تركز على برامج الحماية والرعاية الاجتماعية وتشجيع حوكمة تقديم الخدمات العامة.

2 - تحقيق تنمية متوازنة للمحافظات وزيادة دخل الفرد للمواطنين:

تسعى الخطة إلى تمكين المحافظات والعمل على تحقيق التنمية المتوازنة، والاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية بحسب المزايا النسبية لكل محافظة، بما من شأنه أن يسهم في تحقيق تنمية إقليمية متوازنة تقود إلى تحقيق تنمية شاملة ومستدامة والتحول نحو اللامركزية الإدارية والاقتصادية. كما تسعى الخطة إلى زيادة دخل الفرد للمواطنين من خلال تقديم برامج اقتصادية واجتماعية مختلفة، والارتقاء بالخدمات التي يتم توفيرها في مختلف المجالات، وفق الإمكانيات المتاحة.

3 - توسيع قاعدة التنويع الاقتصادي وتطوير آليات وبرامج الهياكل الإنتاجية:

تعمل الخطة على استمرار الجهود لتحقيق التنويع الاقتصادي، بما يضمن استمرار معدلات النمو الاقتصادي في المرحلة المقبلة في ضوء احتمالية انخفاض الطلب على النفط كمصدر أساسي للطاقة، وذلك من خلال تحفيز قطاعات الصناعات التحويلية ذات المحتوى التكنولوجي المرتفع، والتي تحقق القيمة المضافة المحلية. كما تستمر الجهود في دعم قطاعات الزراعة والثروة السمكية والاستزراع السمكي والتصنيع الزراعي والغذائي للمساهمة في تحقيق الأمن الغذائي. كما تركز الخطة على قطاعات النقل والتخزين واللوجستيات والتجارة الإلكترونية لتعزيز الانضمام لسلاسل القيمة والإنتاج والتوريد العالمية، والسياحة التراثية والثقافية لتعظيم الاستفادة من الموروث الثقافي والحضاري والإنساني الكبير للسلطنة.

4 - تطوير بيئة الاقتصاد الكلي وتحقيق الاستدامة المالية:

تهدف الخطة إلى تحسين بيئة الاقتصاد الكلي والوصول إلى التوازن بين إجراءات ضبط وترشيد الإنفاق العام الجاري، من ناحية، وتبني سياسات مالية توسعية منضبطة في الجانب الإنمائي من ناحية أخرى. وتعمل الخطة على تطوير البنية الاقتصادية الأساسية اللازمة لتحفيز الاستثمار الخاص وتسريع وتيرة تنفيذ المشروعات الإستراتيجية الكبرى ومشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص وجذب مزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر.

5 - تحفيز النشاط الاقتصادي بالشراكة مع القطاع الخاص ودعم دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تسعى الخطة إلى زيادة مساهمة القطاع الخاص في القطاعات الاقتصادية ذات القيمة المضافة المحلية والعالمية، واستكمال سلاسل القيمة والإنتاج والتوريد، مع توفير البيئة المناسبة لممارسة الأعمال وتطوير المناطق الاقتصادية ومساندة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال تدعيم ترابطها بالمؤسسات الكبيرة، وتشجيع مساهمتها في أنشطة الابتكار واقتصاد المعرفة وتطبيقات الثورة الصناعية الرابعة والذكاء الاصطناعي والأسواق المتخصصة ورأس المال المخاطر، والتركيز على توفير فرص عمل لائقة ومنتجة للشباب العماني خاصة في مجال ريادة الأعمال.

ملحق رقم (2)

الإطار المالي لخطة التنمية الخمسية العاشرة 2021 - 2025م

1 - تحقيق التوازن المالي من خلال تنفيذ الإجراءات والمبادرات التي تهدف إلى ضبط أوضاع المالية العامة.

2 - تحسين التصنيف الائتماني للسلطنة لتعزيز ثقة المستثمرين من خلال السيطرة على معدلات العجز والدين العام.

3 - زيادة الإيرادات الحكومية من خلال رفع مساهمة الإيرادات غير النفطية إلى جملة الإيرادات.

4 - الاستمرار في تطبيق الإجراءات الهادفة إلى ترشيد الإنفاق العام مع استمرار الحكومة بتقديم خدماتها بكفاية أعلى.

5 - تعزيز منظومة الحماية الاجتماعية لحماية ذوي الدخل المحدود من أي تبعات تترتب على هذه الفئة نتيجة تنفيذ الإجراءات المقترحة.

6 - الحفاظ على مستوى الإنفاق في الخدمات الأساسية كالتعليم والصحة والإسكان والضمان والرعاية الاجتماعية.

7 - وضع الحوافز المالية والاستثمارية لمحافظات السلطنة، لتمكين كل محافظة من استغلال المقومات والمزايا النسبية لها بما يحقق التنمية المستدامة وتنشيط التجارة وإيجاد فرص عمل للمواطنين.

8 - تحفيز التنويع الاقتصادي وتنمية القطاعات الاقتصادية عن طريق إيجاد وسائل تمويل إضافية لبعض المشاريع الإنتاجية ورفع مستوى الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

9 - الالتزام بتحويل عائدات بيع (20) عشرين ألف برميل يوميًا من النفط خلال سنوات الخطة لاستخدامه في سداد جزء من أقساط القروض.

تابع: ملحق رقم (2)

الإطار المالي لخطة التنمية الخمسية العاشرة 2021م - 2025م

(مليون ريال عماني)

البيان	2021م	2022م	2023م	2024م	2025م
متوسط الإنتاج اليومي (ألف برميل)	960	1107	1133	1140	1140
متوسط السعر (دولار أمريكي / برميل)	45	45	50	50	50
أولًا: الإيرادات: إيرادات النفط	3680	4025	4790	4910	4890
ناقصًا: التحويل إلى صندوق الاحتياطي النفطي	(130)	(130)	(140)	(140)	(140)
1 - صافي إيرادات النفط	3550	3895	4650	4770	4750
2 - إيرادات الغاز	1870	1955	2140	2275	2300
3 - إيرادات جارية	3000	3370	3895	4080	4260
4 - إيرادات رأس مالية	200	250	110	170	170
5 - استردادات رأس مالية	20	20	20	20	20
إجمالي الإيرادات	**8640**	**9490**	**10815**	**11315**	**11500**
ثانيا: الإنفاق العام: المصروفات الجارية:					
6 - مصروفات الدفاع والأمن	2965	2980	3000	3020	3030
7 - مصروفات الوزارات المدنية	4075	3960	3990	4020	4015
8 - مصروفات شراء ونقل الغاز	780	850	870	890	915
9 - فوائد على القروض	1200	1415	1560	1610	1670
جملة المصروفات الجارية	**9020**	**9205**	**9420**	**9540**	**9630**
المصروفات الاستثمارية: 10 - المصروفات الإنمائية للوزارات المدنية	900	900	900	900	900
جملة المصروفات الاستثمارية	**900**	**900**	**900**	**900**	**900**
المساهمات ونفقات أخرى:					
11 - دعم فوائد القروض التنموية والإسكانية	25	25	25	25	25
12 - مساهمات في مؤسسات محلية وإقليمية ودولية	10	10	10	10	10
13 - دعم قطاع الكهرباء	500	470	280	255	145
14 - دعم قطاع المياه	90	75	45	25	20
15 - دعم قطاع الصرف الصحي	86	75	60	50	35
16 - دعم قطاع النفايات	64	55	45	40	35
17 - دعم المنتجات النفطية	35	35	35	35	35
18 - مخصص سداد ديون	150	300	600	600	600
جملة المساهمات ونفقات أخرى	**960**	**1045**	**1100**	**1040**	**905**
إجمالي الإنفاق العام	**10880**	**11150**	**11420**	**11480**	**11435**
العجز	**(2240)**	**(1660)**	**(605)**	**(165)**	**65**

ملحق رقم (3)

التوجهات الإستراتيجية للاقتصاد الوطني لخطة التنمية الخمسية العاشرة 2021م - 2025م

1 - تحقيق التوازن التنموي وتقليل التفاوت، وتوزيع إيرادات التنمية بشكل عادل، بحيث تستفيد كل محافظة من التنمية ونتائجها من خلال اللامركزية وبرامج التنمية المحلية وتنمية المحافظات.

2 - تحقيق تنمية بشرية مستدامة، قائمة على التمكين وتكافؤ الفرص في التعليم، مع ضمان المواءمة بين المخرجات التعليمية واحتياجات سوق العمل ووظائف المستقبل، وتعزيز وتطوير وتمكين القوى العاملة. وتمكين الشباب في جميع المجالات لتطوير إمكاناتهم وآفاقهم وتعزيزها بهدف زيادة الإنتاجية.

3 - تشجيع وتحفيز بيئة الأعمال والاستثمار، وزيادة قدرتها التنافسية وزيادة فرص الاستثمار بشقيه المحلي والأجنبي، وتفعيل دور القطاع الخاص كمحرك رئيس في عملية التنمية الشاملة لتحقيق النمو وفرص العمل، وتقييم ومراجعة الإجراءات الاقتصادية بشكل مستمر لتعزيز الإجراءات الناجحة وتعديلها وتعديل الإجراءات التي لم تحقق أهدافها.

4 - إصدار القوانين والتشريعات الاقتصادية، المحفزة للاقتصاد الوطني والتي ستعمل على تهيئة البيئة التشريعية للاستثمار وتحفز الاقتصاد.

5 - تعظيم الصادرات، وتعزيز مكانة المنتجات المحلية في الأسواق الدولية، وفتح أسواق جديدة واعدة ومتجددة وتفعيل اتفاقيات التجارة الحرة.

6 - الحفاظ على الاستقرار النقدي والمالي، وعجز الموازنة العامة والدين العام ضمن مستويات آمنة.

ملحق رقم (4)

الموجهات العامة لمشاريع خطة التنمية الخمسية العاشرة 2021م - 2025م

1 - إقرار المشاريع ذات الأولوية واعتماد مخصصاتها المالية بناء على المعايير المعتمدة من وزارة الاقتصاد، في إطار اختصاصاتها، وذلك بالتنسيق مع وحدات الجهاز الإداري للدولة وغيرها من الأشخاص الاعتبارية العامة المعنية بالتنفيذ، ووفقًا للمرتكزات والأولويات والأهداف المعتمدة للخطة.

2 - اختيار واعتماد المشاريع الإنمائية سنويًا وفق آلية واضحة لتقييم أولوية اختيار المشاريع التي قد تلبي المتطلبات الحالية والمستقبلية بما يتناسب مع خطط وإستراتيجيات السلطنة، وذلك بعد استكمال الدراسات التفصيلية ودراسات الجدوى واستكمال الإجراءات القانونية والفنية للإسناد.

3 - وضع سقف محدد للصرف على المشاريع بناء على المعايير المعتمدة من وزارة الاقتصاد، في إطار اختصاصاتها، ووفقًا لمراحل التنفيذ والاتفاقية المبرمة مع المقاول، وبما يتناسب مع توافر السيولة المالية للمشاريع ومقدرة هذه الجهات على التنفيذ.

4 - إخضاع المشاريع المرحلة أو الجديدة للتقييم بشكل دوري بناء على المعايير المعتمدة من وزارة الاقتصاد، في إطار اختصاصاتها، لبيان المشاريع الحتمية ذات الأولوية الواجب استكمال تنفيذها، ومدى توافقها مع أهداف ومرتكزات الخطة، وربطها مع البرامج الإستراتيجية للخطة.

5 - تعطى المشاريع ذات الضرورة الملحة التي تم البدء فيها خلال الخطة الخمسية التاسعة الأولوية في التنفيذ خلال السنوات الأولى من الخطة.

6 - في حالة حدوث أي تغيرات في مكونات المشروع بعد اعتماد تكلفته تستدعي زيادة اعتماداته، تقوم وزارة الاقتصاد باعتماد هذه الزيادة سواء من خلال المناقلة من مشاريع قائمة أو اعتماد إضافي في حدود الصلاحيات المقررة للوزارة في هذا الشأن، وبعد التنسيق وأخذ الموافقات من الجهات المعنية.

تم بحمد الله

خطة التنمية الخمسية العاشرة

2021 - 2025م

الخطة التنفيذية الأولى لرؤية عُمان 2040 - الوثيقة الرئيسية-

economy.gov.om

@moe_oman